

م  
ر  
ع  
١٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية  
عمادة كلية الدراسات العليا

أثر ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي  
على مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين في الوطن العربي  
بعد الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١)

إعداد الطالب: ناصر فهد علي خياص

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية  
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية  
نابلس - فلسطين

أب ٢٠٠٣

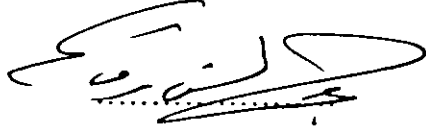
أثر ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي  
على مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين في الوطن العربي  
بعد الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١)

إعداد  
ناصر فهد علي خصاص


نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٩ وأجيزت

أعضاء اللجنة

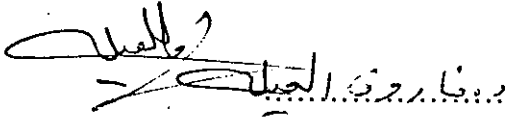
التوقيع



١- الدكتور عبد الستار قاسم: رئيساً ومشرفاً



٢- الدكتور حماد حسين: ممتحن خارجي



٣- الدكتور فاروق العيلة: ممتحن داخلي

## الإهداء

إلى روح والدي، إلى كل المخلصين من أبناء الأمة العربية والإسلامية، إلى والدتي  
وزوجتي وأبنائي كمال وعز الدين وعماد الدين وصلاح الدين وعلي، إلى كل الأساتذة الأفاضل  
في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية أهدي هذه الدراسة.

## الشكر

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، آملاً أن يُنتَفَعَ بها وبعده؛

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ

الدكتور عبد الستار قاسم.

## الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
ت	الإهداء
ث	الشكر
ج-ح	فهرس المحتويات
د-خ	ملخص الدراسة باللغة العربية
١٨-١	المقدمة
	<b>الفصل الأول: قضايا مفاهيمية</b>
٢٣-٢٠	١- مفهوم العنف
٣٢-٢٤	٢- مفهوم العنف السياسي
٣٨-٣٣	٣- مفهوم الإرهاب
٥٥-٣٩	٤- مفهوم الإسلام السياسي
٦٧-٥٦	٥- مفهوم المشاركة السياسية
	<b>الفصل الثاني: خلفية حول العنف السياسي في الوطن العربي</b>
٧٧-٦٩	١- دوافع العنف السياسي
٨٦-٧٨	٢- العنف السياسي الرسمي
٨٩-٨٧	٣- العنف السياسي غير الرسمي

الفصل الثالث: أثر ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي على مستوى

المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

- ٩٨-٩١ ١- أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١
- ١١٢-٩٩ ٢- تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر
- ٣- مؤشرات ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي العربي ضد الإسلاميين بعد  
١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١
- ١٣٧-١١٣
- ١٤٢-١٣٨ ٤- مظاهر عنف الإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١
- ١٤٩-١٤٣ ٥- التطورات الاجتماعية العربية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

الفصل الرابع: المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

- ١- مؤشرات ارتفاع أو انخفاض مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين بعد  
١١ أيلول ٢٠٠١
- ١٧٠-١٥١
- ١٧٥-١٧١ ٢- آفاق تعزيز المشاركة السياسية للإسلاميين
- ١٨٩-١٧٦ خلاصة بحثية
- ١٩١-١٩٠ خاتمة
- ٢١٢-١٩٢ قائمة المصادر والمراجع
- A-C ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

## ملخص الدراسة

تتناقش هذه الدراسة مسألة العنف السياسي الرسمي العربي وأثره على المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. تم في البداية تناول مفاهيم ومصطلحات لها علاقة بموضوع الدراسة، كمفهوم العنف السياسي والإرهاب والمشاركة السياسية. تم التوصل إلى وجود خلط كبير ومتعمد بين هذه المفاهيم من قبل أطراف عربية داخلية (رسمية)، وأخرى خارجية لها مصلحة بإدامة هذا الخلط وتعميقه خدمة لمصالحها وتوجهاتها إزاء المنطقة العربية. فبالقدر الذي تعبر فيه هذه المفاهيم عن معاني كثيرة ومتنوعة كالإرهاب مثلاً، يتم القفز عن كل المعاني وعن الغموض الذي يشوب المفهوم لوصم فئة أو دولة به، مع تناسي أن كثيراً من صفات الترشيح لحيازة اللقب (الإرهاب) متوفرة عند مانحه للآخرين بصورة أكبر.

تعتبر المنطقة العربية بدولها النموذج الأبرز لشكل ومضمون العلاقة بين العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) والمشاركة السياسية للقطاعات المجتمعية في هذه الدول. اتخذ العنف السياسي الرسمي مظهراً بارزاً وهو الاستبداد، تم التعبير عن تجليات التفرد بصورة مختلفة كالتفرد بالقرار السياسي ومحاصرة واحتواء واختراق مجمل النشاطات المجتمعية المدنية في الدول العربية من قبل الدولة، إضافة للملاحقة الأمنية لكل من يخطر على باله فكرة التغيير

أو التطوير سواء كان فرداً أو تنظيمًا، الخ، لتبقى المنطقة العربية أشبه ببركة راكدة يجتذب أسنها كل الطامعين تحت شعار التغيير والدمقرطة.

شهدت العلاقة بين الإسلاميين والنظم الرسمية العربية حالات من المد والجزر على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. ارتفعت وتيرة العنف السياسي الرسمي ضد الإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، من خلال الملاحقة الأمنية والمالية والتنسيق الأمني مع الأمريكيين، الخ، في ظل الحملة الأمريكية على "الإرهاب".

انعكس ذلك على سلوك الإسلاميين ومناصريهم وبدا ذلك واضحاً من خلال اندفاعهم للمشاركة السياسية في أي انتخابات تجري في أي دولة عربية، كما يتضح ذلك أيضاً من خلال استهداف الخصوم الخارجيين بالعنف المسلح. يدل ذلك على مدى شعور الإسلاميين بالاستهداف في ظل الحرب الأمريكية على "الإرهاب" من جهة، ومدى غياب الصوت الشعبي العربي والحاجة إلى سماع صوت الشعوب العربية من جهة أخرى. لذلك أرى أن الحاجة ملحة لإحداث تنمية سياسية حقيقية تشمل كل مساحة الهرم السياسي لفتح المجال أمام الطاقات والإبداعات من أجل تغيير واقع الاستبداد والظلم الواقع على الشعوب العربية من قِبَل أنظمتها السياسية.



## أثر ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي على مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين في الوطن العربي بعد الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١)

### المقدمة:

في الوقت الذي عولجت فيه مسألة التفرد بالحكم كأبرز مظاهر العنف السياسي المؤسسي منذ القدم، إلا أن أشكالاً من النظم الفردية التي تمارس العنف السياسي ضد رعاياها ما تزال موجودة، وخصوصاً في دول العالم الثالث بما فيها البلدان العربية. يسود هذه البلدان تفرد يجمع بين الأنماط القديمة والحديثة للتفرد. فما تزال أشكال التفرد وأنماطه القديمة سائدة، وفي ذات الوقت يتم ابتكار أساليب حديثة للتفرد تتوافق ومعطيات الزمن بهدف الحد من تأثير المواطنين على مجريات عملية صنع القرار. أمر التفرد لا يقتصر على الدول النامية فحسب، بل يتعداه إلى الدول الديمقراطية حيث يعرف بالتفرد الديمقراطي. فتسيطر وسائل الإعلام ورأس المال إلى حد كبير على مجريات عملية صنع القرار، من خلال توجيه الرأي العام للموافقة على ما تقرره الفئة الحاكمة أو الحزب الحاكم.

لا تقتصر مظاهر السيطرة والتفرد على فردانية القرار والسيطرة على مجريات عملية اتخاذها، بل تتعدى ذلك إلى الملاحقة الأمنية، وتهميش أو تغييب دور المؤسسات المدنية الوسيطة بين الحاكم والمحكوم. هذا العنف الرسمي يولد عنفاً غير رسمي من قبل المواطنين الذين

تتضرر مصالحهم. الحركات والأحزاب السياسية التي تريد التعبير عن ذاتها لن تجد في كثير من الأحيان بدأ من ممارسة العنف إن مُنعت من التعبير عن مصالحها في إطار من التعددية واحترام الرأي الآخر. تلك التعددية التي تسمح بالتفافس حتى على أعلى قمة الهرم السياسي.

نظراً لأهمية مسألة العنف في السياسة، واحتمال احتواء العمل السياسي على العنف، تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي تفتقر فيه المكتبة العربية لدراسات حول العنف السياسي بزخم يغطي كل جوانب الظاهرة وأبعادها على الساحة العربية، ومدى تأثيرها على الإنسان العربي كجزء لا ينفصل بفعاليته عن الفعل الإنساني المتراكم عبر العصور. ونظراً لحدائثة الموضوع (العنف السياسي) وذلك لحدائثة علم الاجتماع السياسي أصلاً، فإن المكتبة العربية لا تحتوي إلا على مقالات مبعثرة هنا وهناك، أو ندوات تنظمها المنتديات الفكرية في الوطن العربي. ومن الواضح أن العديد من الدراسات تخط بين العنف السياسي ومتغيرات أخرى كالإرهاب السياسي. وقد تعمق هذا الخلط بين المفاهيم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وأصبح هذا الخلط أداة للتقاتل الداخلي بين النظم السياسية الرسمية العربية، ومعارضيتها، وعلى وجه الخصوص من الإسلاميين. فالنظم السياسية العربية تصف هذه الجماعات بأنها جماعات إرهابية متبنية بذلك وجهة النظر الغربية بوضع العديد من الجماعات الإسلامية على قائمة الإرهاب. وبالمقابل يصف الإسلاميون ممارسات النظم الرسمية بأنها

إرهاب دولة ضد المواطنين. فاختلط الأمر بين رؤية الفريقين مما أفضى إلى صراع داخلي عربي بمصطلحات ومفاهيم الآخرين. فهل هناك فرق بين الإرهاب السياسي والعنف السياسي؟ ولماذا طغى تعبير الإرهاب على كل المفردات بما فيها لفظة العنف؟

من الملاحظ أيضاً أن الباحثين العرب ركبوا موجة الحديث عن المجتمع المدني كحل للمسائل العالقة في الحياة السياسية العربية، وكأنهم قبلوا بالطريقة التي تدار بها العملية السياسية في إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو قرروا تجاوزها كنوع من الاستسلام بعدم القدرة على التغيير، الإشكالية العربية هي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم أولاً، ومن ثم الآليات التي تدار بها الحياة السياسية والتي يمثل العنف السياسي جزءاً منها. وبشكل أوضح، من الصعب الحديث عن مجتمع مدني قبل أن تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والآليات التي تتضبط بها هذه العلاقة، ذلك لأنه لو وجد مجتمع مدني سيكون هلامياً وسيطراً عليه ومجيراً لحساب الحاكم إذا كان متفرداً، وهذا ما يبدو في البلدان العربية.

المسألة قبل كونها مسألة مجتمع مدني أو غيره هي إشكالية العلاقة بين الحاكم والمحكوم وما يخالطها من عنف، ومن الأجدر أن يستمر التركيز والاهتمام على آليات إدارة الحكم بدلاً من الاستسلام لشكل الحكم القائم المغيب لكل الطاقات والإبداعات. وبعد حسم المسألة يتم التفرغ لمعالجة أمور أخرى على غرار ما حصل في الدول المتقدمة. ونظراً للتركيز على مسائل

تجافي الواقع تكاد الدراسات العربية حول العنف السياسي لا تتجاوز مسألة الإحصاء، أو البحث عن وجود عنف سياسي في هذا النظام أو ذاك، كمن يبحث عن الشمس في رابعة النهار، دون إبراز أثر ذلك على متغيرات أخرى كالمشاركة السياسية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية....، وإن نكر ذلك يكون ذكراً عابراً لا يفي بالغرض.

لقد كانت حركة الإخوان المسلمين هي الوعاء الذي احتضن كافة التوجهات الفكرية الإسلامية منذ البداية، حين تأسست في العام ١٩٢٨. امتدت جذور الحركة إلى ربوع البلاد العربية، حيث بالإمكان القول أنه ما من جماعة إسلامية إلا وتشكل إطارها الفكري من قراءات كتابات حسن البنا والهضبي وسيد قطب، بكل ما عكسته هذه الكتابات من مواقف وما احتوته من اجتهادات.

في مصر وبعد نجاح الحركة باستكمال بناها التنظيمية في أربعينيات القرن العشرين، بدأت بمحاولة التأثير على الحياة السياسية في مصر. فشاركت في اضطرابات ١٩٤٦ وطالبت بجلاء الإنجليز عن مصر<sup>(١)</sup>. اعتقل الآلاف من أفراد الجماعة عام ١٩٦٥ بتهمة تشكيل نظام

---

(١) عبد الله النفيسي: "الفكر الحركي للتيارات الإسلامية"، مجلة المستقبل العربي، المنة ١٧، العدد ١٨٦ (أب/ أغسطس ١٩٩٤م)، ص ١١٠.

سري لقلب الحكم بعد صدور كتاب معالم في الطريق لسيد قطب. شهد الفكر الحركي للإخوان تطوراً بارزاً في القبول بالمشاركة بالوزارات والانتخابات والوظائف العامة في الثمانينيات، تحالفت الجماعة مع أحزاب سياسية أخرى وخاضت الانتخابات للمنافسة على عضوية البرلمان<sup>(١)</sup>.

لم يكن الحال في الأردن كما في مصر، ربطت الإخوان علاقة جيدة بالنظام تمثلت بدخول البرلمان كقوة سياسية مستقلة. عقب انتخابات ١٩٩٣م أصبحت جبهة العمل الإسلامي القوة السياسية الأولى في الأردن<sup>(٢)</sup>. يكاد الأردن يكون البلد الوحيد الذي شهد نوعاً من العلاقة الجيدة بين النظام والإسلاميين قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

شهدت العلاقة بين الإسلاميين ونظام الحكم في السعودية نوعاً من التصادم، تمثل بعدة حوادث منها قيام إسلاميين (جماعة السلف الصالح) باقتحام الحرم المكي وتحصن بعض أعضائها و على رأسهم جهيمان العتيبي في الحرم عام ١٩٧٩، انتهى الأمر بمقتل الكثير من أفراد الجماعة وإعدام من تبقى منهم في عدة مدن سعودية عام ١٩٨٠. عقب ذلك بدأت شخصيات إسلامية تطالب بإصلاح النظام السعودي، حيث ارتفعت وتيرة هذه المطالب بعد

(١) حسنين توفيق إبراهيم: "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة ١٩٥٢-١٩٨٧م"،

مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٧، السنة ١١ (تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٨٨)، ص ٤٨.

(٢) مجموعة مؤلفين: الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، ب. ط، (عمان: دار سندباد للنشر ١٩٩٧)،

ص ١٥٠-١٥٨.

مجيء القوات الأمريكية لضرب العراق عام ١٩٩١. ردت الحكومة السعودية بإيقاف عدد من المحاضرين عن عملهم كالدكتور محمد المسعري، ومنع أئمة من الخطابة وإمامة الجمعة كالشيخ سلمان بن فهد العودة. من أبرز المطالبين بالإصلاح كان الشيخ أسامة بن لادن الذي وصف بالتشدد إزاء علاقة النظام الرسمي بالغرب. وجدت دعوته إلى إخراج المشركين من جزيرة العرب صدقاً كبيراً بين الشباب السعودي الذي التحق بمعسكرات التدريب في أفغانستان، توج هذا الزخم بضربات الحادي عشر من أيلول حيث كان بين المهاجمين خمسة عشر سعودياً من أصل تسعة عشر ممن نفذوا غزوتي نيويورك وواشنطن كما يرى ابن لادن<sup>(١)</sup>.

في بلدان المغرب العربي لم يكن الحال بأفضل من مشرقه، ففي الجزائر شهد الصراع بين الإسلاميين والنظام الرسمي مستويات مرتفعة جداً من العنف لا تزال آثاره ومظاهره مستمرة لحد الآن<sup>(٢)</sup>. وفي تونس وبالرغم من تبني حركة النهضة لخيار الديمقراطية إلا أنه تم قمعها وحجب قوى الإسلام السياسي عن المشاركة بالعملية السياسية<sup>(٣)</sup>.

(١) للمزيد وبتفصيل دقيق انظر في "الأحزاب والحركات الإسلامية"، ج ٢، ط ٢، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٠)، ص ٥٦٠-٥٩٨.

(٢) انظر خليفة أدهم "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، (كانون ثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ٢١٩.

(٣) انظر في عبد اللطيف الهرماسي "الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن"، المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٦، (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٢٠.

مارس الإسلاميون مظاهر متعددة من العنف ضد النظم السياسية الرسمية في البلدان العربية تمثلت بالاحتجاجات والاعتقالات كاعتقال الرئيس المصري السابق أنور السادات عام ١٩٨١، ومحاولات الاغتيال كمحاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥. ومن المظاهر الأخرى لعنف الجماعات الإسلامية مهاجمة الأجانب على غرار ما حصل في مدينة الأقصر المصرية عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن العلاقة بين النظم الرسمية العربية وحركات الإسلام السياسي تكون قد شهدت حالات متعددة من المد والجزر خلال العقود السابقة. فتمثلت حالات المد في نوع من المشاركة هنا وهناك وهي الأقل عدداً، أما حالات الجزر فهي الأعم والأكثر متمثلة بالاستبعاد ومحاولة الاستئصال. وقد شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين مداً إسلامياً متزايداً تمثل بارتفاع وتيرة المشاركة السياسية للإسلاميين وتحقيقهم نتائج جيدة في الانتخابات النيابية والنقابية والبلدية. وشكلت حرب الخليج الثانية نهاية المطاف للأمال المعلقة على القومية العربية برموزها البعثية والعلمانية لتفتح الباب على مصراعيه للإسلاميين ليجدوا أنفسهم أملاً أخيراً للأمة بما يعنيه الإسلام من روح وحضارة لأمة العرب والمسلمين. وقد تعرض الإسلاميون للعنف في هذه المرحلة من قِبَل النظم السياسية الرسمية، وبالمقابل مارسوا عنفاً مضاداً. وكان تطور قدرات

(١) للمزيد انظر في مجموعة مؤلفين: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الثاني، م. م. ذ، ص ١٢٢-١٣١.

الإسلاميين مرتبطاً بالظروف السياسية التي يعيشونها في كل بلد، ولم تكن وتيرة التعامل الرسمي معهم بذات الدرجة في كل البلدان العربية.

في يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول، ٢٠٠١ وقع حدث مروّع في الولايات المتحدة الأمريكية وضع الجماعات الإسلامية في صدارة الأحداث من خلال توجيه الاتهام لإحداها (تنظيم القاعدة) بتنفيذ الهجوم. تعددت الرؤى والتحليلات، إلا أن الأمر الجلي أن حرباً أعلنت من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية على ما أسمته الإرهاب. وعبرت معظم النظم الرسمية العربية عن تأييدها للولايات المتحدة في حربها، علماً بأن المستهدف الأول هم الإسلاميون ممثلون بالتيار الذي يدعو إلى الجهاد. فهل ستؤدي هذه الحرب إلى القضاء على الإسلاميين؟ وما هو مصير مشاركتهم السياسية في بلدانهم؟ وهل الإسلاميون هم أعداء الديمقراطية وبالتالي لا ديمقراطية لهم؟ ومن هم أعداء الديمقراطية الحقيقيون؟ هل هم الإسلاميون، أم خصومهم؟ أم أن عنف الإسلاميين سيستمر وسيطال كل خصومهم؟ وما مدى الضرر اللاحق ببنية المجتمعات العربية في ظل الحرب على ما يسمى بالإرهاب؟ وهل هناك ضرورة لإيجاد آلية فعالة يتم من خلالها تنمية الفرد العربي سياسياً؟

إن قضية التنمية السياسية في البلدان العربية هي من أهم الأمور الواجب بحثها في ظل ظروف لا تحسد عليها هذه البلدان برسميها ومعارضهم. ولعل من أهم الجوانب المطلوب



البحث فيها بهذا الصدد هي قضية الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية بما يفتح المجال لجميع القوى السياسية في المجتمعات العربية من التعبير عن ذاتها في إطار احترام الرأي والرأي الآخر. ومن أبرز القوى السياسية التي تكافح لإيجاد موطئ قدم لها على الساحة السياسية هم الإسلاميين، حيث منعوا من ذلك لفترة طويلة تحت طائلة ممارستهم للعنف تارة، وعدم امتلاكهم برامج ورؤى سياسية تارة أخرى.

#### فرضية الدراسة:

ستتم مناقشة المسائل السالفة الذكر للكشف والتحقق من افتراض مؤداه أن هناك ارتباطاً للعنف السياسي بضعف المشاركة السياسية. فكلما تصاعدت وتيرة العنف السياسي تقل المشاركة السياسية، وكلما خفت حدة العنف السياسي ازدادت المشاركة السياسية. وأن هناك ارتباطاً بين التقدم والمشاركة السياسية، فكلما ازدادت المشاركة السياسية تصاعدت وتيرة التقدم والنهوض في مختلف مجالات الحياة. وكلما انخفضت المشاركة السياسية تباطأ التقدم. كما أن هناك ارتباطاً بين ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي العربي ضد حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية وبين أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما تلاها من تحريض ضد هذه الحركات في شتى أرجاء المعمورة.

حدود الدراسة:

أولاً- الإطار الجغرافي:

إن تناول أي مسألة بالدراسة والتحليل على مستوى الوطن العربي يطرح العديد من الأسئلة حول إمكانية القيام بالدراسة في مجتمع مجزأ إلى أقطار عديدة فيها الكثير من التباين وفي مجالات مختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية. البنى الاقتصادية للدولة القطرية العربية متباينة، وإن كان هناك العديد من القواسم المشتركة بين الاقتصاديات القطرية العربية من حيث اعتمادها على المواد الأولية كمادة للتصدير، أو ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي وانخفاض عدد العاملين في مجال التصنيع، الخ. أما الجانب السياسي فأقل تبايناً من حيث أبدية تنصيب الحاكم، ومن حيث علاقة القوى السياسية ببعضها أفقياً وعمودياً، وتكاد الفوارق تختفي بين دولة عربية وأخرى في هذا المجال مما يجعل من تناول مسألة العنف السياسي الرسمي العربي وتأثيره على مستوى المشاركة السياسية لقطاع مجتمعي عريض (الإسلاميين) أمراً ممكناً وفقاً لما يلي:

١- إن النظم السياسية العربية بمنهجها القطري، وغياب أي آلية سلمية لتداول السلطة فيها،

وتبعيتها سياسياً واقتصادياً للخارج تشكل كتلة متجانسة من حيث صفاتها ومواصفاتها

الجوهرية، وإن بدا بعض التباين الظاهري هنا وهناك أو بين فترة وأخرى.

٢- مقابل المنهج القطري للنظم السياسية العربية هناك تيار إسلامي عريض يؤمن بضرورة

وحدة الوطن العربي، بل يمتد نظره إلى دائرة أوسع وهي العالم الإسلامي. هذه الحركات

السياسية الإسلامية تجمعها مرجعية تحكيم الإسلام في كافة شؤون الحياة السياسية منها

والاقتصادية، مع الإصرار على استقلالية المنطقة العربية والعمل على تخليصها من التبعية

(اقتصادياً، وسياسياً) لأي بلد خارجي. وبذلك تشكل هذه الحركات كتلة متجانسة ثنائية

بطرفها لشمولية نظام الإسلام أمام المنهج القطري.

٣- أحداث الحادي عشر من أيلول، ٢٠٠١ جعلت من مسألة العنف السياسي الرسمي ضد

حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي مسألة مترابطة وعلى صعيد الوطن العربي

بكافة أقطاره، وذلك بحكم تبعية مجمل النظام السياسي الرسمي العربي للخارج. وقد أشرنا

سابقاً إلى أن للعنف السياسي ارتباطاً بمتغير التبعية السياسية والاقتصادية. هذا الجانب

تحديداً يجعل من تعامل الدولة المهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد

الأوروبي مع العرب تعاملاً غير منصف. فعندما يريدون التعامل مع العرب إنسانياً يتم

ذلك مع كل قطر عربي لوحده مما يكرس استغلال الثروة وتعزيز وتطوير وتائر

الاستهلاك لكل ما تنتجه الدول المهيمنة، أما عند الحديث عن أي شيء سلبي كالإرهاب

مثلاً يتم التعامل مع العرب كأمة عربية، وربما في إطار أوسع هو الأمة الإسلامية.

٤- النظم السياسية العربية الرسمية تسابقت لتقديم معلومات استخباراتية عن شعوبها وتحديداً عن الإسلاميين منهم للمخابرات الأمريكية، وهذه الصفة تكاد تنطبق على كل الدول العربية وذلك للخروج من صف الشريرين إلى صف الأخيار الأمريكي. وإن بقي العراق وحيداً في محور الشر من العرب -وهو الاستثناء- فالجميع يدرك خصوصية الوضع العراقي وتحديداً فيما يتعلق بالعلاقة بين هذا البلد والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- إن توجيه تهمة "الإرهاب" لكل عربي من قبل الآخرين، يعكس مدى النجاح الذي حققته وسائل الإعلام المناهضة للعرب بما تزخر به أدبياتها من مفاهيم ومصطلحات يتم تزيخها لتلائم واقع العرب المزري. بالمقابل يعكس ذلك مدى عجز وإخفاق المتقنين العرب ووسائل الإعلام العربية عن توصيل رسالة للعالم تجعل من مسألة العنف قضية تخضع للفعل والنقل المضاد، حيث يتم وضع فواصل بين حالة وأخرى كالمقاومة من جهة والإرهاب من جهة أخرى، وأن الإرهاب الصغير -إن جاز التعبير- هو رد فعل على الإرهاب الكبير الذي تمارسه الدول المهيمنة. إن ارتباط مسألة المفاهيم والمصطلحات بموازن القوى على الساحة الدولية، لا يبرر حالة العجز والتعاس من قبل المتقنين العوب عن القيام بدورهم في الاستمرار بالدفع باتجاه مفهوم عربي للإرهاب يستند إلى المقومات

الثقافية للمنطقة العربية، ومصالحها الآتية، لا البقاء على حالة استيراد كل المفردات والمفاهيم من الخارج.

٦- إن تبعية النظم السياسية العربية للقوى الخارجية وتبنيها صفات تطلق من الخارج على فئة من شعوبها (الإسلاميين) كالإرهاب، يخلق حالة من الخلل في البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية. الإسلام يشكل المكون الحضاري الأبرز للثقافة العربية حيث التصقت بها صفة الإسلامية على مر الأيام. استبعاد المنهج الإسلامي وأنصاره من حلبة المشاركة السياسية في البلدان العربية يجعل من أي نهضة ضيقة الأفق ولا تستند إلى عمق الحضارة والتاريخ العربي والإسلامي. بل يجعلها تستند إما إلى مقومات حضارة أخرى، أو إلى مقومات لا تمتلك صفة الاستمرارية لزم من طويل. وغني عن القول إن أي مجتمع لا يستطيع التقدم بدون مقوماته الأساسية حضارياً وثقافياً، فليس بالإمكان التفكير بعقول الآخرين، ولا المشي بأقدامهم، واستبعاد أي فئة من أي شعب من المشاركة السياسية يحرم الشعب بكامله من إمكانية تحقيق التقدم بصورة أفضل، مهما كان حجم هذه الفئة، فكيف عندما تكون هذه الفئة تياراً عريضاً متغلغلاً في كافة الشرائح والفئات كالتيار الإسلامي في المجتمع العربي؟

## ثانياً- الإطار الزمني:

إن اختيار الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لم يكن مجرد تحديد لفترة زمنية تخدم تحقيق شرط بحثي من الناحية العلمية فحسب، بل لأن وتيرة العنف السياسي الرسمي ارتفعت بعد ذلك اليوم في جميع بلدان العالم تقريباً، حتى في أعرق البلاد ديمقراطية. ولم تكن المنظومة السياسية الرسمية العربية بمنأى عن ارتفاع وتيرة العنف السياسي وعلى وجه الخصوص ضد جماعات الإسلام السياسي وأنصارها في البلدان العربية.

## ثالثاً- الإطار التحليلي:

اقتصر التحليل واستقراء المستقبل في هذه الدراسة على واقع ومستقبل العلاقة بين النظم السياسية العربية وشريحة واحدة من مجتمعاتها لا يعني بالضرورة أن الشرائح والتنظيمات المجتمعية الأخرى لا تتأثر بعنف هذه الأنظمة. الارتفاع الأكثر حدة للعنف الرسمي جاء ضد الإسلاميين، مع العلم أن تأثير جماعات الإسلام السياسي لم يعد يقتصر على البلدان العربية، بل أخذ بعداً عالمياً وبشكل غير مسبوق. والتناحر الداخلي بين النظم السياسية وحركات الإسلام السياسي هو الذي شهد ارتفاعاً بوتيرته، وإن كانت أدوات هذا التناحر والتقاتل هي مفاهيم ومصطلحات الآخرين، كالإرهاب والأصولية، وإرهاب الدولة... الخ، حيث تصدر هذه المفاهيم إلى المنطقة العربية على غرار المواد الاستهلاكية المصدرة إلينا، لتصبح هذه المنطقة أكبر

مستهلك للمفاهيم والمصطلحات بعد أن حازت على نفس الصفة بالنسبة للمواد الاستهلاكية

المادية الأخرى.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة منهجية نظرية تحليلية في تحليل أبعاد ظاهرة العنف السياسي والعلاقة بين متغيراتها المتعددة كالنتمية الاقتصادية والمشاركة السياسية، والتبعية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتغيير السياسي. كما سيتم اللجوء للمنهج الوصفي لوصف العلاقة بين الأنظمة السياسية الرسمية العربية، وحركات الإسلام السياسي في بلادها. ومن ثم استقراء مستقبل هذه العلاقة على ضوء ارتفاع وتيرة العنف السياسي العربي الرسمي ضد حركات الإسلام السياسي في بلدانها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تأثير ذلك على مستوى المشاركة السياسية لأنصار هذه الحركات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية وتتبع المسار الديمقراطي في البلدان العربية قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. أما الدراسات التي تناولت العنف السياسي بشكل مباشر فهي قليلة، وفيما يلي مختصر وإجمال للمؤلفات السابقة من خلال ثلاث دراسات ارتأيت أنها تعكس جوهر الأمر.

يتبع الكاتب في المقابل النجاحات التي حققها الإسلاميون في البلدان العربية كاليمن والمغرب والأردن ورأى أن هناك توجهاً عاماً نحو التخفيف من القيود السياسية وزيادة الحريات. استدرك الكاتب لاحقاً الانفتاح الديمقراطي العربي يتناقض والمصالح الغربية في المنطقة العربية. وأرى أن التوجهات الديمقراطية في البلدان العربية مبرمجة لإحداث درجة من الرضا لدى الشعوب العربية دون الوصول إلى التغيير الحقيقي.

ثالثاً: حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.

تشمل الدراسة تحليلاً لظواهر العنف السياسي في خمس عشرة دولة عربية في الفترة الواقعة بين ١٩٧١-١٩٨٥. يتناول المؤلف في الفصل الأول الاتجاهات النظرية في تعريف مفهوم العنف السياسي، ثم ينتقل إلى تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية من خلال أشكال العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي والقوى الممارسة للعنف.

في تفسيره لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، أورد المؤلف عدة عوامل منها عدم التكامل الوطني وعدم العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية، إضافة لدور العوامل الإقليمية في العنف السياسي.



## مفهوم العنف

إن تحديد مفهوم للعنف بعموميته أمرٌ متعلق بكافة المنظومات الحياتية التي تتحكم في المجتمع، سواءً كانت منظومات أخلاقية أو سياسية، أو اقتصادية أو فكرية. كما أن إطلاق صفة العنف تابع للجهة التي يهدف التأثير فيها، فإذا كان الهدف سياسياً بإمكاننا أن نطلق عليه اسم أو صفة سياسي.... وقبل التطرق لتعريف العنف كمفهوم إجرائي لا بد من التعرف على مفهوم العنف لغوياً.

## المفهوم اللغوي للعنف

العنف في اللغة العربية:

يقول ابن منظور:

عنف: العنف: الحزق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق.

عَنَفَ به وعليه يعنف عنفاً وعنافة وأعنفه وعَنَفَهُ تعنيفاً، وهو عنيف إذا لم يكن رقيقاً في أمره.

واعتف الأمر: أخذه بعنف. وفي الحديث: إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على

العنف. وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله.

والعنيف: الذي يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل. وأعنف الشيء أخذه بشدة. واعتنف

الشيء كرهه. واعتنف الأرض: كرهها.

والتعنيف: التعيير واللوم والتوبيخ والقريع، وعنفوان كل شيء: أوله وقد غلب على الشباب والنبات<sup>(١)</sup>.

أما في المعجم الوسيط: عنف الشيء وعلى الشيء: أخذه بعنف وقسوة واعتنف الشيء: كرهه<sup>(٢)</sup>.

#### العنف في اللغة الإنجليزية:

تعود كلمة Violence إلى كلمة Violentia في اللاتينية والتي تعني الغلظة والقوة الشديدة، وتتضمن معاني العقاب والاعتصاب والتدخل في حريات الآخرين. وهي مشتقة من vis أي القوة الفيزيائية، أو كمية وفرة شيء ما، وهي معنى على صلة بلفظة bia في اليونانية أي القوة الحية<sup>(٣)</sup>.

أما عن المفهوم الإجرائي للعنف، فهناك العديد من التعريفات:

(١) ابن منظور: لسان العرب، المجلد التاسع، ط٦، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار صادر، بيروت، ص٢٥٨.

(٢) أنيس إبراهيم [وأخ]: المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، د. ت، ص ٦٣١.

(٣) C. T. Onions [eta al] the Oxford Dictionary of English Etymology (Oxford Clarendon Press 1966) p. 982.

١- د. ريمون يربط العنف بالحرية فيرى أن العنف هو كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في

حرية الآخر، وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقدير<sup>(١)</sup>.

٢- يمكن القول إن العنف هو كل أذى (مادي، معنوي) يلحق بالأشخاص أو الهيئات أو

الممتلكات. وقد يكون العنف الممارس بأهداف مختلفة، فقد يمارس بهدف الجريمة، أو

يهدف تحقيق مكاسب سياسية سواء في إطار العلاقات الدولية أو في إطار العلاقة بين

القوى المتنافسة في المجتمع الواحد، أو في إطار العلاقة بين النظام السياسي والقوى

المجتمعية في المجتمع الواحد.

وليس من تفسير لبروز ظاهرة العنف إلا لتعدد طوابع هذه الظاهرة، فهي ليست أكاديمية

فقط، بل تشهد تقاطعاً وانعكاساً لأكثر الموضوعات السياسية حدة، سواء في السياسة أو الاقتصاد

والأخلاق والقانون وعلم النفس والتاريخ، والتوازنات الدولية، وكل ما توصل إليه الإنسان من

ثورة علمية وتقنية. وكل هذا التشابك والتقاطع أدى إلى تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة، فثمة من

ربطها بالطبيعة البشرية على أنها شيء متأصل في البشر، كونه أفلت حديثاً من مملكة

(١) رضوان جونت زيادة: 'خطاب العنف، مقارنة نفسية أنثروبولوجية'، مجلة دراسات عربية، السنة ٣٥، العدد ٢/١، كانون أول ١٩٩٨، ص ٩٩.

## مفهوم العنف السياسي

العنف السياسي صورة من صور ظاهرة العنف بعموميتها، واكتسب صفته السياسية من الهدف المراد تحقيقه. وتتعدد المؤثرات على العنف السياسي لتتفاوت بين علميتها أو كونها تخدم أيولوجية معينة أو أهداف سياسية محددة. وقد عبّر كلٌّ من جروندي وفينش عن ذلك بقولهما "لا يوجد تعريف دقيق واحد للفظ (عنف)". إن رجال السياسة الذين يمثلون أقطاباً اجتماعية مختلفة، وحتى نفس الأشخاص وتبعاً للغايات المرجوة في لحظة معينة يعطون معنىً مختلفاً للفظه عنف في أي أحداث ملموسة مرتبطة باستعمال العنف. وكل فريق من رجال السياسة يرى منبع العنف في التجربة المشتركة للحياة اليومية<sup>(١)</sup>.

تبدو هذه المسألة معضلة شائكة! وهي مسألة أخلاقية. فهل اعتبارنا للعنف شيئاً غير صحيح ضد الآخرين، يجعل من استعمالهم أقل خطأ؟ فهل الرد على العنف بالعنف أمرٌ مبرر؟ أم أن هناك قيماً تجعل من العنف أمر مبرر في سبيل تحقيقها وصيانتها وحمايتها؟

إن الثورات الاجتماعية الناجحة لا بد لها من استعمال العنف في بعض المراحل وصولاً لامتلاك القوة السياسية، فالذين يعارضون العنف على أساس العقلانية والإنسانية والمحبة، يعيدون الكرة باستخدام العنف ضد خصومهم بفكرة بسيطة، باعتبار أن هذه الفئة الواقع عليها

(١) ف. دينيوف: نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، م. س. ذ، ص ١٦.

العنف ليست جزءاً من المجتمع، وبذلك هم عائق أمام الخير الجماعي، الذي يملك مفهومه ومعناه من يقرر أن هذه الفئة خارج المجتمع<sup>(١)</sup>.

٥٨٧٧٦٠

وعليه فإن العنف رديف ثابت لكافة أشكال الثورة الاجتماعية، فالعنف تجسيد للقضايا المراد إحداث تغيير بشأنها، إضافة إلى أن إمكانية التأثير على قطاعات أوسع من خلال أحداث مباشرة هي أكبر بحيث تصبح التضحيات التي يقدمها هؤلاء مقدسة، ومما لا شك فيه أن عدد من يتأثر بالانفعال والعاطفة أكبر من عدد من يتأثر بالمنطق والحجة والبرهان.

يرى ابن خلدون في مقدمته أن هناك نوعين من الحروب المشروعة هما الجهاد وحروب الدولة ضد الخارجين عليها والرافضين للولاء لها. وهناك نوعان غير مبررين من الحرب، وهما: الحرب بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة بسبب الغيرة والمنافسة، وعدوان الأمم "الوحشية" المتخذة من القفر مكاناً لسكنها والتي جعلت أرزاقها في رماحها، وربطت معيشتها بما هو موجود بأيدي غيرها من العشائر والقبائل. فمن يدافع ضد هؤلاء عن متاعه وما لديه أذنوه بالحرب<sup>(٢)</sup>. ولو أمعنا النظر في النوع الثاني من الحرب غير المبررة عند ابن خلدون وحاولنا تطبيقه على ما يسود عالم اليوم، أليس بصورة حقيقية لما يجري من ربط

(١) The Encyclopedia of the social sciences, 15 printing, 15, the Macmillan company, New York, 1963, p. 264

في محمد جواد رضا، ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، تفسير سوسيوسايكولوجي، م. س. ذ. ص (٢) مقدمة ابن خلدون، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

مصير التطور الصناعي وما يبني عليه من تطور رأسمالي بسلع موجودة في دول فقيرة غسير  
قادرة على حماية ما لديها من خامات؟ ولو حاولنا المقارنة بين ما طرحه ابن خلدون وبين  
الطروحات الحديثة من جواز استخدام الدولة للعنف ضد الخارجين عليها نجد نوعاً من التوافق.  
أما فيما يتعلق بالجهاد فبالإمكان الحكم عليه من خلال الغايات التي يرمى إليها. فالعنف في  
الإسلام لا يهدف لتحقيق سيادة طاغوتية بمعنى الاستعباد والقهر ونهب الثروات واستغلال  
الطاقات. يرى منير شفيق أن إخراج عامل المصلحة المادية النفعية من العلاقة هو الذي يحدد  
مفهوم العدل والظلم، فلا تلتقي نظرة الإسلام للكون ونهجه في الحياة مع الفلسفة التي تقوم على  
أساس تقديس المصلحة المادية النفعية لهذه الفئة أو غيرها. ووجود المصلحة يجعل الحق هو ما  
يتفق مع هذه المصلحة، وبالتالي ما هو حق بالنسبة لفئة هو باطل للآخرين، والقول بأن هناك  
عناً عادلاً وعناً ظالماً لا يعني الاتفاق على حقيقته، وذلك بسبب الاختلاف في تطبيقات العدل  
والظلم على حالات مختلفة في المكان والزمان، فيكون اتفاقاً شكلياً لا جوهرياً على أن هناك  
عناً عادلاً وآخر ظالماً. أو ما هو عدوان أو ردع للعدوان، أو ما هو ثوري وما هو غير ثوري،  
وليس من سبيل للتخلص من كل هذه الاختلافات إلا بإزالة المنفعة المادية وبوجودها يبقى  
الاختلاف على تفسير المفهوم قائماً<sup>(١)</sup>.

(١) منير شفيق: الإسلام في معركة الحضارة، ط١، (القنص: وكالة أبو عرفة للنشر، ١٩٨٢)، ص ١٢٨.

وفي عالم اليوم القائم على تقديس المصلحة وفي ظل ما اصطلح على تسميته "بالشرعية الدولية"، فإنه بالإمكان تحديد مفهوم الجهاد بما يتوافق مع مصلحة المسلمين في ظل الظروف الراهنة بأن غايته هي تطبيق الشرعية الدولية. هذه الشرعية التي منحت حق تقرير المصير للفلسطينيين، وفرضت الانسحاب من جنوب لبنان حيث كان الجهاد هو الوسيلة لتطبيق قرار (٤٢٥)، فتوظيف الجهاد تحت مظلة ما يسمى بالشرعية الدولية يجعله عنفاً عادلاً ومشروعاً على عكس ما يسود من تسميته خروجاً على القانون الدولي ووصفه بالإرهاب وفق ما تقتضيه مصلحة طرف معين.

ويرى الدكتور محمد عمارة أنه لا يوجد في منهجية الإسلام ما يعرف (بالحرب الدينية) بمعنى خوض حرب من أجل إدخال أناس جدد في دين الإسلام. فيقول الله تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"<sup>(١)</sup>. وذلك لأن الإيمان الحقيقي ليس ثمرة للإكراه بل يقين يبلغه الإنسان بالرضى. أما القول بأن الله حرص المؤمنين على القتال، فما ذلك إلا ردٌ للعدوان أو تخليصاً للحقوق فيقول الله تعالى: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يُذكر فيها اسم الله كثيراً، ولينصرن الله من ينصره، إن

(١) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

الله لقوي عزيز" (١). وقال تعالى أيضاً: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، واقتلوهم حيث تقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل" (٢).

أما الماركسيون فقد اختطوا لأنفسهم خط العنف الثوري في تبرير اللجوء إلى العنف بهدف الإطاحة بالرأسمالية، وقد زاءجوا بين العنف كوسيلة وبين الروحية التنظيمية والانضباطية للبروليتاريا، والتي تشكل دكتاتوريتها مرحلة من مراحل الصراع الطبقي على طريق الوصول إلى الشيوعية. ويستند وصول البروليتاريا إلى السلطة للعنف الملازم لها، حيث لا يمكن تصور وجود دكتاتورية البروليتاريا بدون عنف. وقد عرّف لينين دكتاتورية البروليتاريا بأنها سلطة تؤخذ عنوة وتحفظ بالعنف، بل وحتى بالإرهاب والترويع عبر وسائل عسكرية واقتصادية وإدارية وتربوية للثورة على المجتمع القديم وتقاليد وقواه. فالسلطة التي تتمتع بها لا حدود لها لاعتمادها المباشر على القوة، وتبرير ذلك أن هذه القوة هي قوة أغلبية الشعب، وعليه فإن هذه القوة مشروعة ضد الأقلية برأي لينين لأنها ديكتاتورية الشعب الثوري. والعنف لا مفر من ممارسته لتحرير الشعب من القمع الذي يعيش فيه جراء التمايز الطبقي الذي يؤدي إلى عدم

(١) القرآن الكريم: سورة الحج، الآية ٣٩، ٤٠.

(٢) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ١٩٠، ١٩١.



الانسجام بين المواطنين. وللعنف بذلك قيمة حسنة عند لينين لأنه أرفع معنى يتجسد من خلاله كفاح الشعب ضد الواقفين في طريق تحرره<sup>(١)</sup>.

في الفلسفة الغربية نجد تبايناً بين الفلاسفة، يرى توماس هوبز T. Hobbs أن كل ما يهم الإنسان ويسيطر عليه هو غريزة حب البقاء، وبناءً على هذه الغريزة يبدو الإنسان وكأنه في حالة حرب ضد الجميع، وفي ذات الوقت هم في حرب ضده، وأسلحة هذه الحرب هي القوة لمن يمتلكها والحيلة لمن ليس لديه قوة. ويرى هوبز أن أقصى ما يمكن أن يفعله الإنسان كي يبدو بمظهر لاعنفي هو استبدال وحجب العدوان خلف ستارٍ من الأدب، واستخدام العنف المادي في حدود القانون. وخلصاً ما يراه هوبز هو أن الحياة السياسية بديل عن حياة الطبيعة، حيث يتنازل الجميع عن الحق المطلق لسلطة مركزية، قد تكون فرداً أو هيئة تعمل لصالح الشعب. وبذلك تكون السلطة العامة قوية جداً وإلى أبعد الحدود لضمان الخضوع التام لها من قبل الأفراد لأنها تحدد لهم معتقداتهم وقواعد تصرفهم الأخلاقية. وعليه تكون الملكية باستبدادها هي الحكومة المثلى عند هوبز<sup>(٢)</sup>. ومن الجدير ذكره هنا أن هوبز عكس ما كان قائماً في إنجلترا في ذلك الوقت وأحاله إلى نظرية سياسية.

(١) ستالين: أسس اللينينية، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت- لبنان، د، ط، د، ت، ص ١٩٦، ١٩٧.

(٢) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، ط ٥، (القاهرة: دار المعارف، مصر، ١٩٦٩)، ص ٥٥.

أما جون لوك J. Lock فقد عارض هوبز. رأى لوك أن العلاقة بين الناس هي علاقة أحرار وبذلك يكون من حق كل فرد الدفاع عن حريته وحقوقه كالملكية والحرية الشخصية<sup>(١)</sup>. وقد سار روسو على وقع خطى لوك حيث رفض استخدام العنف وذلك لتعارضه مع مفهوم الإنسانية والإنسان. والعنف كما يرى مآله إيجاد مجتمع من العبيد، وهذا مناقض لجوهر الإنسان، حيث يعني القبول بالعبودية تنازل الإنسان عن صفته كإنسان، وعن حقوقه وواجباته<sup>(٢)</sup>. وعليه يكون روسو قد حدد الإنسان بحريته، واعتبر حرية الفرد أساس وجود المجتمع، وأنها القيمة العليا التي يجب الكفاح من أجلها والحفاظ عليها.

وبعد استعراض الكيفية التي ينظر بها الفلاسفة ومنظرو كل مدرسة إلى العنف السياسي، بإمكاننا التعرض لبعض التعريفات للعنف السياسي على النحو التالي:

١- يعرف حسن بكر العنف السياسي بأنه "استخدام أو التهديد باستخدام القوة العنيفة المباشرة لإنجاز أهداف سياسية، سواءً تم ذلك من قبل فرد أو من قبل جماعة أو دولة، بشكل سري أو علني، منظم أو غير منظم"<sup>(٣)</sup>.

(١) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، م. س. د، ص ١٥١.

(٢) دولة خضر خنافر: في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية، م. س. د، ص ٢١٨.

(٣) حسن بكر: أسباب العنف وواقعه، دراسة ميدانية في أسبوط- مصر، ١٩٩٤، مجلة الفكر العربي، صيف ١٩٩٨، العدد ٩٣/ السنة ١٩، ص ٧.

٢- يرى حسنين توفيق إبراهيم أن العنف السياسي هو "جميع الممارسات التي تتضمن استخداماً

فعالاً للقوة لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، وهذه

الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة"<sup>(١)</sup>.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة للعنف السياسي نخلص إلى النتائج التالية:

١. أن كل التعريفات تشتمل على استخدام القوة من أجل إنجاز الهدف السياسي.
٢. أن كل التعريفات تتدرج من البعد الشخصي الفردي لاستخدام العنف إلى أوسع مدى يمكن أن يستخدم فيه العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية.
٣. أن كل تعريف يعكس الغايات أو الغاية التي يهدف المعرف الوصول إليها، ويعكس الظروف التي يعيشها مجتمع المعرف.

ويمكننا الخلوص إلى تعريف يخدم الهدف من دراستنا وهو تشخيص العلاقة بين النظم

السياسية الرسمية العربية وحركات الإسلام السياسي، حيث بإمكاننا القول إن العنف السياسي هو

كل عمل تقوم به فئة أو حزب أو دولة من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف طرف من هذه الأطراف

(١) حسنين توفيق إبراهيم: "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة ١٩٥٢-١٩٨٧"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٧، السنة ١١ (تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٨٨)، ص ٢٩.

أو القضاء عليه في إطار العلاقة العمودية بينها ضمن محددات الانتقال من القاعدة إلى القمة في الهرم السياسي، سواء كان هذا العمل سرياً أو علنياً، منظماً أو غير منظم.

ولئن كانت القوة بمفهومها السياسي قدرة على الفعل المنضبط الخاضع لقانون والموجه بواسطة الإرادة. يكون العنف حالة شاذة من استخدام القوة غير مألوفة وخارجة عن القانون. والإرهاب كجزء من ظاهرة العنف السياسي كما يعتبره البعض. هو الحالة الأكثر شذوذاً وبعداً عن القانون، حيث يشغل مساحة واسعة من الاهتمام على كافة الصُّعَد والمستويات. وسنحاول فيما يلي أن نلقي الضوء على مفهوم الإرهاب وسبب طغيان لفظة الإرهاب على كل أدبيات الاجتماع السياسي تقريباً.

## مفهوم الإرهاب

تحمل لفظة إرهاب معنىً من معاني الخوف والتخويف من حيث الدلالة، وقد أخذ كثير من الفلاسفة بالمعنى المنبثق عن اللفظ ليجدوا له تصريفاً في واقع الحياة وممارستها، حيث قيل قديماً "رهبوت خير من رحموت" وقال ميكافيللي "بأن في مهابة المرء سلامة له أكثر مما في حبه"<sup>(١)</sup>. جاء ذكر كلمة إرهاب بكل ما تحمله من معاني ومدلولات في القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"<sup>(٢)</sup>. وقد استعمل في أوروبا مصطلح الإرهاب منذ نهاية القرن الثامن عشر، ويرى نعوم تشومسكي في قراصنة وأباطرة أن الحكومات تمارس كافة الأعمال العنيفة لتأمين خضوع الرعايا، وتلجأ هذه الحكومات لإطلاق صفة الإرهاب بالتجزئة على الأفراد والجماعات متناسية أنها تمارس نفس الشيء. ويورد تشومسكي القصة التالية: "يروى أن قرصاناً وقع في أسر الإسكندر الكبير الذي سأله: كيف تجرؤ على إزعاج البحر؟ كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره؟ فأجابه القرصان: لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب أدعى لصاً، وأنت تفعل ذلك بأسطول ضخم فتدعى إمبراطوراً"<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي، ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨)، ص ١٩.

(٢) القرآن الكريم: سورة الأنفال، آية ٦.

(٣) نعوم تشومسكي: قراصنة وأباطرة (دمشق: دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٥٠.

## المفهوم النظري للإرهاب

بالقدر الذي تبدو فيه الكلمة فضفاضة ولزجة، تثير أيضاً الكثير من الأسئلة حول معناها أو المراد بها. ويختلط الحكم على ذات الشيء عند الحكم عليه من أناس مختلفين. من يقاوم احتلالاً يعتبر ذلك عملاً مشروعاً، بينما يعتبر المحتل ذلك إرهاباً يروعه ويمنعه من تحقيق الخير للإنسانية. فما يعتبره البعض إرهاباً هو بنظر الآخرين عمل مشروع، لكن هل معنى هذا الخلط في المفاهيم أن يقف الباحثون أمام ظاهرة أوقفت العالم على رؤوس أصابعه دون الغوص فيها؟ هناك العديد من المحاولات لتعريف الإرهاب منها:

١- في موسوعة السياسة تعني كلمة إرهاب "استخدام العنف -غير القانوني- أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاعتقال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات. أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئنة الجهة الإرهابية"<sup>(١)</sup>.

(١) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

٢- يرى الدكتور محمد عمارة أن الإرهاب يعني التخويف بامتلاك القوة، ولا يتعدى مجرد

امتلاكها والاستعداد الدائم وبدون استخدام هذه القوة. وفي حالة استخدامها يصبح ذلك عنفاً

مادياً. وذلك انطلاقاً من الفهم للآية القرآنية "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط

الخيال ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"<sup>(١)</sup>.

٣- يرى الدكتور عبد الستار قاسم أن الإسلام ينظر إلى إرهاب العدو بأنه ردع في مواجهة

الأعداء وليس قوة تخويف من أجل إجبار الناس على أن يتظاهروا بأنهم مسلمين، فالقوة

كإرهاب هي ضد من يعادي الإسلام والمسلمين<sup>(٢)</sup>.

يشوب الساحة الفكرية خلط واضح للإرهاب بالعنف السياسي بحيث يصعب التفريق بين

الأمرين. والإرهاب السياسي جزء من العنف السياسي الذي بدوره جزء من ظاهرة العنف

بعموميتها. واستعمال العنف أو التهديد به هو أحد العناصر الأساسية لأي عمل إرهابي، وهناك

أشكال من العنف تستخدم بقصد الإرهاب وتكون منظمة وتنفذ في وقت قصير وبإمكانات مادية

وبشرية محدودة كاختطاف الطائرات واغتيال أشخاص، أو تفجير ممتلكات عامة...<sup>(٣)</sup>.

(١) القرآن الكريم: سورة الأنفال، آية ٦.

(٢) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، ط١، (الخليل: دار المستقبل، ١٩٩٨)، ص ١٣٤.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، م. س. ذ، ص ٥٤.

ومن الملاحظ أيضاً أن هناك خلطاً بين المقاومة والإرهاب حيث يتم اللجوء للمقاومة التي ينظر إليها البعض أنها إرهاباً عندما لا يكون باستطاعة فاعله ممارسة العنف السياسي الموصل للهدف. فمثلاً عندما لا يستطيع شعب خاضع للاحتلال خوض غمار معركة أو حرب لتحرير أرضه يتم اللجوء إلى العمليات المتفرقة التي تهدف إلى إرباك المحتل، وجعل إقامته على الأرض التي يحتلها إقامة باهظة التكاليف. وقد لاحظنا أيضاً أن هناك من ذهب إلى اعتبار الإرهاب مفهوماً معنوياً كالدكتور محمد عماره والدكتور عبد الستار قاسم استناداً إلى المفهوم المنبثق عن القرآن الكريم، وأن الأمر مقتصر فقط على إعداد القوة لإرهاب العدو. وعليه فإن من تتوفر لديه القوة يكون قادراً على إرهاب الآخرين بمعنى تخويفهم، أما استخدام هذه القوة فهو عملاً عنيفاً من الدرجة القصوى.

ولعل أبرز ما يتفق مع المفهوم المعنوي للإرهاب، هو الإرهاب الفكري الذي يؤدي إلى تغييب قطاعات واسعة من الناس من خلال حجب رؤاهم الفكرية بحرمانهم من التعبير عنها. وحصيلة الأمر طغيان رأي أقلية أو شخص ويخضع له الآخرون أو دفع الأكثرية للصمت حول قضايا تضر بمصلحة المتنفذين بصنع القرار على اختلاف المستويات. ويدخل في سياق الإرهاب الفكري التهديد بالتعرض بالأذى للمعارضين وحرمانهم من وظائفهم للمساس بأمنهم المالي والوظيفي. وتتباين هذه التهديدات بين ما هو علني وصريح وما هو مستتر، والإرهاب



الفكري ليس مقتصرأ على فئة أو جماعة أو دولة أو فرد، بل كل هؤلاء بإمكانهم ممارسة الإرهاب الفكري وبمستويات مختلفة. بينما هدف الجميع واحد وهو منع المستهدف من التعبير عن رأيه، وفرض رقابة ذاتية على كل فكرة وكل تصرف خشية المساءلة<sup>(١)</sup>.

ووفق الفهم السابق المستند للقرآن الكريم فإن صفة الإرهاب لا تنطبق على أي عمل فيه عنف، بل بالإمكان القول إن هذا عمل عنيف بدرجة أو بوتيرة منخفضة وذاك بوتيرة متوسطة، وثالث بوتيرة عالية، ليبقى مفهوم الإرهاب مماثلاً ومساوياً لمفهوم الردع عند من يمتلك أي سلاح غير تقليدي. وبذلك تكون كل الدول القادرة على ردع غيرها بأسلحتها غير التقليدية دولاً إرهابية، ليعود وينطبق المفهوم على مستوى العلاقة بين القوى السياسية في إطار المجتمع الواحد، فمن يمتلك منها القوة السياسية يرهب بها القوى الأخرى.

أما بالنسبة لطغيان لفظة الإرهاب على كل الأدبيات تقريباً، إنما يعود لحالة العجز التي تعاني منها وسائل الإعلام العربية، والتي باتت أكثر حرصاً على ترويح مفاهيم الآخرين أكثر منهم، دون إدراك بأن ما تهدف إليه هذه المصطلحات والمفاهيم هو إضفاء ما تحمله من معاني على فئات أو مجتمعات بأكملها، وعلى رأسها المجتمعات العربية. كما أن حالة العجز والتقاعس

(١) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، م. س. ذ، ص ١٣٥.

لدى المفكرين العرب ساهمت بدرجة كبيرة في هذا الأمر علماً بأن قسماً من المفكرين العرب

يقف في صف المروجين للمفاهيم المنتجة خصيصاً لوصم العرب بها.

مقابل حالة العجز والتعاس لدى وسائل الإعلام العربية والمفكرين والمتقنين العرب،

هناك تفوق وإبداع لدى وسائل الإعلام الغربية والمفكرين الغربيين، حيث تم ترويج هذه المفاهيم

من خلال الآلة الإعلامية الضخمة في الغرب. وقد امتدت هذه المفاهيم لتشمل فئات وقطاعات

عريضة من الأمة العربية دون النظر إلى إمكانية للحوار بين فئات اجتماعية وحكومات تعيش

في نفس المكان وتخضعان للمعاناة ذاتها. فالحاكم يقمع المحكوم ويصفه بالإرهابي، والمحكوم

يتحين الفرص لإلحاق أي أذى بالحاكم، والاثنان معاً لا حول لهما ولا طول أمام أي خصم

خارجي.

## مفهوم الإسلام السياسي

يشكل الإسلام المكون الثقافي الأبرز للحضارة العربية الإسلامية، وقد شكل منذ البداية نوعاً من الثورة الاجتماعية السياسية، قبل أن يكون ديناً ومعتقد. القرشيون كانوا يعترفون بوجود الله سبحانه "ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم"<sup>(١)</sup>. فكانت ثورة الإسلام عارمة على القهر والظلم. وبذات القدر الذي وجد فيه الكثير من عبید قریش في الإسلام ضالتهم بالخلص، وجد فيه رجالات من قریش التعبير الأسمى عن علاقة الإنسان بأخيه الإنسان من جهة، وبخالقه من جهة أخرى. وبذلك شكّل الإسلام نقطة التقاء كل المعاني الإنسانية برغباتها وآمالها وطموحاتها النبوية والأخروية بتوازنٍ عزّ نظيره في أي فكر وأي فلسفة. وكانت هذه البداية والخطوة الأولى على طريق إقامة الدولة الإسلامية التي تربعت على عرش العالم كدولة أولى لعشرة قرون من الزمان.

واليوم وفي خضم التراجع الذي تشهده الأمة العربية والإسلامية وتكالب الأمم عليها، وتراجع مكانتها، ومحاولة فرض هيمنة بكافة المجالات على بلدانها، يحاول أبناء الأمة النهوض من جديد بمشروع نهضوي يشغل فيه الإسلام مكانة بارزة. وترتب على وجود الإسلام بمكانته البارزة، ومحاولات البعض النهوض بدونه، وجود علاقة بين ما هو قومي وديني (العروبة

(١) القرآن الكريم: سورة الزخرف، الآية ٨.

والإسلام). ومن جهة أخرى يرى أناس آخرون أن النهضة العربية لا بد من استنادها إلى الإسلام

لما له من مكانة وأهمية، ونتج عن ذلك وجود علاقة بين الدين والسياسة (العلمنة والأسلمة).

وإن كانت العلاقة بين العروبة والإسلام قد حسمت بضرورة كل منهما للآخر<sup>\*</sup>، تبدو

مسألة العلاقة بين الدين والسياسة مازالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة. فهل ما ذهب إليه

الآخرون بالفصل بينهما مجرد في المجتمعات العربية والإسلامية؟ وهل هناك إمكانية للفصل

بينهما في مجتمعات يغلب على خطابها الدين بأخلاقياته وقيمه في كافة المجالات؟

تبدو العلاقة بين الدين والسياسة هي المظهر الأبرز للجدل المحتدم بين تيارات الفكر في

الوطن العربي، وبدرجات متفاوتة بين بلد وآخر تبعاً لنشاط أنصار هذه التيارات. والعلاقة بين

حدّي الجدلية الدائرة (الدين والسياسة) تخضع لرؤية فريقين يقف كل منهما على النقيض من

الآخر. يمثل العلمانيون أحد الطرفين بادعائهم أن لا صلة بين الأمرين بالاستناد إلى أن الحقل

السياسي بكل مضامينه ومحتوياته - بما فيها الدولة - مرتبط بالزمن بحكم الضرورة. أما

الإسلاميون - وهم الفريق الثاني - فيقولون أن العلاقة بين الدين والسياسة هي من المتانة بمكان

---

\* حول العلاقة بين العروبة والإسلام انظر في:

- فهمي هويدي: "رؤية إسلامية لحال الأمة" مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

١٩٩٤)، العدد ١٨٩، ص ٤٠-٤٢.

- نيفين مصطفى: انعكاسات المؤتمر القومي الإسلامي في الصحافة العربية، مجلة المستقبل العربي،

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، العدد ٢٠٠.

- طارق البشري [وأخ]: الحوار القومي الديني، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٩.

يجعلها غير قابلة للانفكاك، بالاستناد إلى أن السياسة من أبواب الشريعة ويحرم انتهاك هذه

العلاقة من أي إنسان<sup>(١)</sup>.

ولعل في خطاب كل من العلمانيين والإسلاميين نوعٌ من المفارقة، فالعلمانيون ينادون

بضرورة علمنة الدولة العربية، وكأن هذه الدولة دينية بكل ما في الكلمة من معنى. بالمقابل

يتحدث الإسلاميون عن إقامة دولة دينية، وكأن الدولة العربية علمانية بكل ما في الكلمة من

معنى. وتفسير هذه المفارقة هو إغراق العلمانيين في التغريب وتمثل النموذج الغربي إلى أبعد

الحدود، ونسيان أنهم يعيشون في مجتمع تحكمه عادات وتقاليد ومرجعية حضارية تختلف عن

عادات وتقاليد ومرجعية الغرب الحضارية، وبالمقابل يحكم الإسلاميين هاجس الدولة المثالية إلى

أبعد الحدود، خاصة في نظرهم إلى الدولة التي أقامها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وما

تلاها من عهد راشدي، دون النظر إلى المتغيرات والظروف التي طرأت بفعل عوامل عديدة<sup>(٢)</sup>.

نشأ العديد من الحركات الإسلامية في القرن العشرين في ظل هاجس الدولة المثالية من جهة

وفي ظل المتغيرات السريعة من جهة أخرى. تعرض الكثيرون لأسباب نشوء حركات الإسلام

السياسي، حيث هناك العديد من وجهات النظر نوجزها فيما يلي:

(١) عبد الإله بلقزيز في: الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مجدي حماد [وآخ]،

ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩)، ص ١٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٢.

- يرى البعض أنها جاءت نتيجة للتحالف الدولي ضد الشيوعية، وقد ساهمت النظم الحاكمة المحلية في إيجادها لضرب اليسار، وشجعت الولايات المتحدة الأمريكية التوجه بإيجاد هذه الحركات. ووفقاً لهذه الرؤية تكون الحركات الإسلامية من صنع الغرب والأنظمة المحلية الدائرة في فلكه<sup>(١)</sup>.

- هناك من يرى أن وجود هذه الحركات جاء كردة فعل على علاقة الغرب بدول العالم الثالث، وردة فعل على سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى فرض الهيمنة والانحياز لإسرائيل<sup>(٢)</sup>.

- هناك توجه ثالث يرى أن هذه الحركات جاءت نتيجة لفشل الدولة العربية والإسلامية في تحقيق الاستقلال الوطني، وفشل جهود التنمية المستقلة<sup>(٣)</sup>.

- توجه رابع يرى أن هذه الحركات ثمرة وعي لدى قطاعات كبيرة من المجتمعات العربية وخاصة فئة الشباب بعدم جدوى تعميم الأنماط الاستهلاكية الغربية في المجتمعات العربية في ظل اختلاف المرجعيات الثقافية والحضارية<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموعة مؤلفين: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج٢، ط ٣، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، ص ٨٦٥.

(٢) انظر في، قصي صالح الدرويش: حوارات قصي صالح الدرويش، بدون طبعة، ص ١٥٠، وعن Khalil Media Service, 7 hiuternous- 326 Old 9 Prompton Road, London- SW5- 9LD. 1992.

(٣) إسماعيل قيرة [وأخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٧٤.

(٤) انظر في: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الثاني، م. م. ذ، ص ٦٦١-٦٦٢.

- توجه خامس يرى أنها نتيجة للفراغ السياسي الناجم عن تدمير الدولة المستتبدة لكل قوى

المعارضة والمؤسسات في مجتمعها<sup>(١)</sup>.

- هناك شبه إجماع على أن الثورة الإيرانية شكلت حافزاً لكل الإسلاميين على اختلاف

أوضاعهم بين بلد وآخر. كما أن إيران ساهمت في دعم بعض الحركات الإسلامية مادياً

ومعنوياً<sup>(٢)</sup>.

تتعدد التسميات التي تطلق على كل من يتمسك بالإسلام كمرجعية حضارية وأنه يصلح

كدين ودولة، فهناك من يطلق عليهم الأصوليون، والإسلاميون، والإسلامويون والمتأسلمين،

والإسلاميون السياسيون، والإرهابيون.... ولعل في منطلق التسمية نوعاً من الدلالة والإشارة إلى

فئة معينة من الناس، إما تطبق أو تريد تطبيق الإسلام كمنهج حياة وعليه هل يمكن وصف

الآخرين بأنهم غير مسلمين؟ تطلق التسمية على كل من ينشط تحت هذا الشعار وهذه الولاية،

وبالتأكيد هذا لا ينتقص من إسلام الآخرين شيئاً. فمثلاً هناك حزب وطني في مصر، فهل يعني

ذلك أن من لا ينتمي لهذا الحزب غير وطني؟ وهناك حزب ديمقراطي مسيحي في ألمانيا، فهل

يعني ذلك أن من لا ينتمي لهذا الحزب هو غير ديمقراطي وغير مسيحي؟

(١) انظر في، عزمي بشارة: المجتمع المنفي، دراسة نقدية، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

كانون ثاني/يناير ١٩٩٨م)، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) عبد الله النفيسي في مجدي حماد [وأخ] في: الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات الفكر والممارسة، م.

ص. ١٨٨.

يرى أنصار الإسلام السياسي أن مسألة إيجاد النظام الملائم للحياة السياسية يجب أن يتم استنباطه من الكتاب والسنة، والعقيدة الإسلامية لا تصح ولا تستقيم إلا بذلك، بل يجب تمحيص أي نظام غير النظام الإسلامي وإن كان مشابهاً له، لأن تطبيق أي نظام خارجي بما فيه من نواقص يعني هزيمة النظام الإسلامي وعدم صلاحيته. وقد يفسر على أنه إخراج للمسلمين من عقيدتهم، لأنه لم يصدر من ضمير الأمة الإسلامية وعقيدها<sup>(١)</sup>. ويرى الدكتور عبد الستار قاسم أن الإسلام يتفوق على الأنظمة الأخرى، ويتفوق على الديمقراطية على وجه الخصوص بتوفير المعلومات للناس وعدم حجبها عنهم، كما أنه لا يسمح لوسائل الإعلام بتوجيه رأيهم. فالحقيقة توضع أمام الجمهور لاتخاذ الموقف الملائم<sup>(٢)</sup>. ومقابل هذا الموقف الذي يمثل اختلافاً مع الديمقراطية، وفتت جماعات إسلامية موقفاً مناهضاً للديمقراطية ومعادياً لها. وبرز ذلك بوضوح في أدبيات الجماعة الإسلامية في مصر، حيث اعتبرت الجماعة أن الديمقراطية نقيض الإسلام. وقد برز أنصار هذا القول دعواهم بتعارض سيادة الشعب مع حاكمية الله، وأن تشريع الشعب نوعٌ من الجاهلية. وأخذوا على الديمقراطية إطلاقها لكافة الحريات بدون قيد أو شرط مع ما يحمله ذلك من تعارض مع مبدأ الالتزام الإسلامي. كما أن الديمقراطية تتعدد فيها الأحزاب،

(١) فهمي هويدي: "الإسلام والديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون أول ١٩٩٤)، ص ٣٣.

(٢) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، م. س. ذ، ص ١٥٩.



وفي الإسلام لا وجود إلا لحزبين هما حزب الله وحزب الشيطان. كما أخذوا عليها أيضاً مساواتها لجميع الناس وعدم تفريقها بين مؤمن وكافر<sup>(١)</sup>. وبذلك ينقسم الإسلاميون من حيث نظرهم للديمقراطية إلى قسمين، أولهما: يقبل بالمشاركة في الانتخابات والبرلمانات العربية، أما الثاني: فيعادي النظم الرسمية سياسياً في بعض البلدان، وعسكرياً في بلدان أخرى<sup>(٢)</sup>.

تعتبر العلاقة مع الآخر من أبرز نقاط الاختلاف بين تيارات الإسلام السياسي، خاصة فيما يتعلق بالوسائل والأساليب المستخدمة في العملية السياسية من حيث نظم التصويت والانتخاب...، ويرى فهمي هويدي أن لا تعارض بين أدوات المنهج الغربي ومقصد الشريعة الإسلامية بإبراز القائد الكفء، فالانتخاب والتصويت "شهادة" للمرشح بأنه صالح وما هو مطلوب توفره في المرشح من حسن السيرة والعدل مطلوب توفره في صاحب الصوت، ومن أعطى هذه الشهادة لشخص غير صالح ارتكب شهادة زور، والزور مقرون بالشرك وفق النص القرآني "فاجتنبوا الرجس من الأوثان، واجتنبوا قول الزور"<sup>(٣)</sup>. ومن أعطى صوته لقريبه وشهد بصلاحه لصلته به أو لقضاء حاجة يعتبر مخالفاً أمر الله تعالى "وأقيموا الشهادة لله"<sup>(٤)</sup>. ويضيف

(١) فهمي هويدي: "الإسلام والديمقراطية"، م. س. ذ، ص ٣٤.

(٢) علي الكواري (محرر): الحركات الإسلامية والديمقراطية والمواقف والمخاوف المتبادلة، ط ١، (الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٠)، ص ٢٥.

(٣) القرآن الكريم: سورة الحج، الآية ٣٠.

(٤) القرآن الكريم: سورة الطلاق، الآية ٢.

هويدي أن من لا يؤدي واجبه في الإدلاء بصوته مما يسمح بفوز مرشح فاسد بالأغلبية، فقد كتم

الشهادة في وقت تكون فيه الأمة بأمر الحاجة إليها.

ويرى الدكتور عبد الستار قاسم أيضاً أن الترشيح لشغل المناصب العامة لا يستند إلى

الثراء المادي أو المركز الاجتماعي، بل على الإنجاز العام للمرشح، وهذا الإنجاز يجب أن

يكون مثبت بالوثائق وليس مجرد الادعاء به. فالثروة التي تجعل من صاحبها مقتدراً على نفقات

الترشيح واستقطاب الناخبين والتأثير عليهم، لا تشكل أساساً للترشح للمناصب العامة. كما أن

القيام بحملات إعلامية لإبراز مرشح معين بمظهر صاحب كل الإنجازات الخارقة على غير

الحقيقة ليس إسلامياً<sup>(١)</sup>. كما أن المزاحمة للوصول إلى المناصب العامة يخالفها الرغبة بالعلو،

وهذه الرغبة لا يحبها الإسلام وفق النص القرآني القائل "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا

يريدون علواً في الأرض ولا فساداً، والعاقبة للمتقين"<sup>(٢)</sup>. وأصل العملية برمتها، وما يحكمها

شرط الكفاءة، لا الخلفيات القبلية والثراء المادي والقدرات الدعائية.

وبناءً على ما سبق نجد أن جوهر الديمقراطية متفق مع الإسلام، وأن القول بضرورة

العمل بمقتضيات الديمقراطية ليس معناه نفي ورفض حاكمية الله للبشر. إنما يعني رفض

(١) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، م. س. ذ، ص ١٧٤.

(٢) القرآن الكريم: سورة القصص، الآية ٨٣.

الامتداد، والدكتاتورية، وإيجاد آلية للمحاسبة توقف الحاكم المستبد إذا ما خرج عن مصلحة أمته وشعبه، وخالف دستورها. وحتى لا يقع المجتمع المسلم تحت وطأة أدوات منهج آخر، يورى فهمي هويدي أنه يجب علينا أن نغير فيما نأخذه ونضفي عليه طابعاً إسلامياً، مادام لا يتعارض مع أي من النصوص المحكمة، أو يخالف قاعدة شرعية ثابتة. والتصويت يكون في أمور اجتهادية وليس أموراً قطعية، أو علي أي من أسس الدين، كالتصويت على رئاسة الدولة ومدتها وقوانين تتعلق بالحياة المعاشية للمواطنين. حيث تختلف الآراء وتكون الحاجة إلى مرجح كي يتم الحسم. وقد ثبت عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر وأبي بكر "لو اجتمعنا على مشورة ما خالفنا"، ويعني ذلك أن صوتين يرجحان بصوت، وحتى بصوت النبي في الأمور الاجتهادية لا القطعية<sup>(١)</sup>.

ولعل فيما سبق نوعاً من الرد على أن عدم ترسخ الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية على غرار الدولة المحمدية ودولة الخفاء الراشدين، يعود إلى فقدان النص السياسي المنظم، أو على الأقل ندرته. بينما تتوفر النصوص العباداتية والمعاملاتية بشكل وفير. وعليه لا يمكن القول إن الإسلام يعني ديناً ودولة. ولكن ندرة النص السياسي لا تؤدي إلى التقليل من أهمية الشعاع المرفوع لدى الإسلاميين بأن الإسلام يساوي دين ودولة، وجميع الإسلاميين مجمعون عليه. وعدم

(١) فهمي هويدي: "الإسلام والديمقراطية" م. س. ذ، ص ٥٤.

وجود نصوص كافية إنما يدل على مركزية الشاعر لا على إغائه كما ذهب كثيرون للقول بذلك. وندرة النصوص تعني التفهم الإسلامي الكامل للظاهرة السياسية في المجتمع. والمجال فيها مفتوح للاجتهد وفق مقتضيات الزمان والمكان، على عكس الشعائر التي يجب أن تكون ثابتة لثبات عناصرها في كل زمان ومكان<sup>(١)</sup>.

لقد اقتربت الحركات الإسلامية في كثير من البلدان العربية أكثر إلى الحلبة السياسية باتخاذها نمط الأحزاب السياسية. وفي اقتراب الحركات الإسلامية من الحلبة السياسية عودة إلى جوهر التعدد والتنوع في الآراء حول مختلف القضايا إسلامياً ليحشد صاحب كل رأي أنصاره أمام الآراء الأخرى، مع ملاحظة بقاء كل الآراء ضمن الدائرة الإسلامية بمفاهيمها. وعلى شاكلة ما يسعى إليه كل حزب في الديمقراطية الغربية بأنه صاحب الرأي الصحيح موضوعياً حتى يثبت عكس ذلك ويأتي من هو أفضل منه، يقوم أصحاب الرأي في الإسلام بالدفاع عن آرائهم بأنها الصحيحة إسلامياً، وتعبّر عن الامتثال الكامل لأوامر الله سبحانه وتعالى. وغني عن القول أن هذا التعدد والتنوع يثري الحركة الاجتهادية بتفعيل الجدل حول مختلف القضايا، مما يصعد من وتائر التطوير والتغيير نحو الأفضل. فالإسلام تعددي ضمن مفاهيمه ومنظوماته التي

(١) خالد شوكات: "الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون"، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠١، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٢٩.

تغطي كل الميادين، وهذا التعدد معول بناء في صرح حضارة الإسلام لا معول هدم، لأن هدف كل طرف الحفاظ على وحدة الأمة لا تفتيتها<sup>(١)</sup>. ولعل في التمحور حول الأفكار بشكل جماعي أثر أكبر في زيادة حيوية المجتمع المسلم على عكس بقاء هذا الاختلاف فردياً وشخصياً.

حقق المسلمون بتجمعاتهم وأحزابهم وخلال فترة زمنية قصيرة مكاسب لا يستهان بها في بلدان عدة كالأردن والجزائر والسودان...، وما ذلك إلا تعبيراً عن تمسك المجتمع العربي بمرجعياته الحضارية الإسلامية، لتصبح الظاهرة الإسلامية حركة أمة وليست حركة تنظيمات وجماعات متفرقة وأحزاب، كما يرى الدكتور محمد عمارة. وما الحركات والأحزاب الموجودة إلا طلائع الظاهرة الإسلامية في الحقل السياسي، وما يعزز هذا الاعتقاد لدى عمارة أن الظاهرة الإسلامية تضم قطاعات متعددة يقف على رأسها جمهور المواطنين من العرب والمسلمين في البلدان العربية والإسلامية، الذين عادوا إلى الالتزام بالدين الإسلامي، وتقديم خدمات طوعية. وهذا القطاع غير المؤطر هو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية. وهناك المشتغلين بالفكر الإسلامي وغير المنضوين تحت أي لواء أو أي حزب أو جماعة. أما الحركات الإسلامية الكبرى كالأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، فتأتي بالمرتبة الثالثة في إطار الظاهرة الإسلامية كما يرى د. عمارة. والقطاع الذي يتم التركيز عليه بصورة كبيرة هو قطاع

(١) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، م. س. ذ، ص ١٤٥-١٤٦.

الشباب الغاضب والرافض، والذي يطلق عليه عمارة "أنياب وأظافر الظاهرة الإسلامية"، حيث كانت الكوارث والمحن وراء نشوء هذه الأنياب والأظافر<sup>(١)</sup>، وهو ما يعرف بالتيار الجهادي الثوري.

ولكن! هل القناعة بالديمقراطية والتعددية عند الإسلاميين راسخة المعالم أم أنها صورية؟ وهل تبني الخيار الديمقراطي من قبل الإسلاميين تبني حقيقي أم مدفوع بضرورات ظرفية مصلحة، من أجل تخفيف الضغط عليهم؟ وهل صحيح أن الديمقراطية عندهم مطية للوصول إلى السلطة التي سيحولونها إلى سلطة استبدادية فور وصولهم إليها، أو وصولها إليهم؟.

دانيال بروميرغ يرى أن الخطاب السياسي الإسلامي هام وهو جزء من الاستراتيجيات السياسية كبيرة الأثر على المفاهيم السياسية، ليس فقط على المعارضة بل على النخب الحاكمة ذاتها، وقسم من هذا الخطاب يشجع جهود الإصلاح للترويج للانفتاح السياسي والقبول بتقاسم السلطة، في حين أن أشكالاً أخرى تعمل على إبطاء وتائر التغيير. ويضيف بروميرغ أن الخطاب الإسلامي يستند على النفعية المؤدية إلى إنشاء دولة أخلاقية بمضامين سياسية. وبذلك

(١) سليمان الرياشي [وأخ]: الأزمة الجزائرية، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٢٧.

يستطيع الإسلاميون استمالة حلفاء جدد لهم من داخل الأنظمة والتنظيمات المجتمعية الأخرى، ولكن الهدف النهائي للإسلاميين هو إقامة دولة إسلامية موحدة، وهذا الهدف يجعل من استخدام الوسائل الديمقراطية ما أسماه بروميرغ "الحدائثة التكتيكية" واستنكر الحالة الجزائرية التي كما قال هدفها كان فقط الوصول إلى السلطة ثم إلغاء الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

والحدائثة التكتيكية هي أداة خطابية يستخدمها الإصلاحيون لتأمين دعم المجموعات الاجتماعية والتي بخلاف ذلك لن تؤمن بالمشروع الأصولي المرتبط بالإصلاح. وهي برنامج تدريجي يعقد فيه الإسلاميون تحالفات مع مجموعات شتى، والإصلاحيون يتحدثون لأنصارهم المخلصين بلغة أصولية، ويعمدون إلى انتقاء الأفكار والموضوعات والرموز المستقاة من مخزون الحدائثة عند توجيه الخطاب لحلفاء متوقع التعاون معهم من الطبقة الوسطى<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما يراه بروميرغ بإمكاننا أن نلاحظ أن كل ما يقدمه الإسلاميون سواء من قبول بتقاسم السلطة أو تحالفات مع قوى سياسية أخرى هي بمثابة خداع للجميع والهدف هو الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها. ولكن الإسلاميين ومفكريهم يرون أنه ليس بالضرورة أن يكون العمل السياسي للإسلاميين هدفه السلطة أو تجاه الوصول إليها. والعمل السياسي بالنسبة

(١) دانيال بروميرغ: التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة: عمر سعيد

الأيوبي، ط ١، (بيروت: دار الساقي ١٩٩٧)، ص ٣٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٨.

للمشروع الإسلامي مسألة ضرورية، الاشتغال بالسياسة للدفاع عن الناس المقهورين والفقراء، وحماية هؤلاء من تغول الدولة، كما أنه لا بد من مواجهة الصهيونية والتطبيع معها، والقضاء على الفساد والاستبداد. والدفاع عن حقوق الإنسان والتعددية<sup>(١)</sup>.

إن قبول الحركات الإسلامية بمبدأ الحزبية التعددية في كثير من البلدان العربية - كما أسلفت - هذا القبول وإن شكّل لدى البعض اعتقاداً بأنه تراجع لهذه الحركات عن طوباويتها ومثالياتها في السعي للدولة المثالية، فإنه في الوقت ذاته شكّل انعطافاً نحو الواقعية في ظل عالم متشابك وقوى سياسية متنافسة ورؤى متعددة. أما القول بأن هدف الإسلاميين هو فقط الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها لتصبح نوعاً من الفاشية الإسلامية الجديدة، فإنني أرى بما أن الإسلاميين قبلوا بالتعددية والحوار - وهو من أساسيات الفكر الإسلامي - وتحولت معظم الحركات الإسلامية إلى العمل بنظام الأحزاب السياسية، فإن سعيهم للوصول إلى السلطة مبرر شأنهم في ذلك شأن أي قوة سياسية حزبية أخرى. الاحتفاظ بالسلطة هو هدف كل قوة سياسية تصل إليها طالما أن هناك قواعد تحكم آلية تداول هذه السلطة. في البلدان العربية لم يكن أمام الإسلاميين وأنصارهم إلا التحدث بنفس لغة الدولة والحاكم. فالحكم أبدي والدولة متسلطة مما دفع بخطاب فئات إسلامية عديدة إلى الابتعاد عن وسطية الفكرة الإسلامي ومنهجه، وقد سلطت

(١) منير شفيق: "الإسلاميون والدولة الحديثة"، عن [Al-jazeera.net.file://A:12-12-3.htm](http://Al-jazeera.net.file://A:12-12-3.htm), page 6 of 26



كل الأضواء على التتواءات البارزة والتشنجات وتم صرف النظر عن كل الإيجابيات في غمرة السيطرة الإعلامية الغربية على مجريات عملية صنع الرأي العام العالمي وقولبتة لخدمة أغراض القوى العالمية المسيطرة.

ولعلنا نجد في الأدبيات الغربية ما يعزز القول بتعددية الجماعات الإسلامية ووجود فوارق بينها، وأن اختصار الإسلام السياسي على العنصر الإرهابي فقط هو أمرٌ خاطئ. فالجماعات المستعدة لممارسة العنف دوماً هي أقلية كتنظيم الجهاد في مصر وتنظيم القاعدة. والهجمات التي نفذت ضد المدنيين تم استنكارها من قبل أغلبية الإسلاميين الآخرين. ويرى متسکر أن هناك ضرورة للتفريق بين الإسلاميين بحسب الظروف السياسية السائدة في كل دولة بمفردها. والتنوع متوفر في الظاهرة الإسلامية، حيث يظهر الإسلاميون كبرلمانيين أحياناً كما هو عليه الحال في الأردن. وينشطون في النقابات المهنية والاقتصاد كما هو الحال في مصر. ويكونون جيشاً للجهاد والتحرر ضد المحتل الأجنبي كما هو الحال في لبنان<sup>(١)</sup>. وهذا التنوع لدى الجماعات الإسلامية الناشطة وتجاربها دليل على مرونة الإسلام والإسلام السياسي على وجه الخصوص كما يرى جون ل سبوزيتو، وتكشف هذا التنوع بوضوح مدى قدرة الإسلام

(١) البرشت متسکر: الأصولية الإسلامية بين العنف والديمقراطية، ط ١، (لاموف غوتينغن، ألمانيا، ٢٠٠٠)،

ص ١١، عن [Al-jazeera.net.file://A:\5-21-1.htm](http://Al-jazeera.net.file://A:\5-21-1.htm).

وتعدد التفسيرات واختلافها في سياقات محددة، وهذا ما يجعل تأثير بعض الحركات يفوق حجمها أحياناً حيث التنظيم الجيد، وسمو الدوافع، وامتنال أعضائها درجة عالية من الالتزام والتضحية والاستقامة. ويضيف سبوزيتو أن معظم الإسلاميين يقبلون بالدولة الحديثة رغم كثرة ملاحظاتهم عليها، وأنهم اتجهوا (الإسلاميون) مؤخراً إلى موقف سياسي مشارك تعددي يؤيد الديمقراطية ويناصر حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي، ورفض العنف، وتهيئة الشعب وإعداده لنظام إسلامي بدلاً من فرضه عليه<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق فإنه بمجرد إرساء قواعد وأسس لتداول السلطة في البلدان العربية بطرق سلمية وتخضع لرأي الشعب، لن يكون لأي قوة سياسية القدرة على الاحتفاظ بالسلطة إلى الأبد إلا إذا برهنت على أنها القوة الأكثر قدرة على تحقيق مطالب ورغبات الشعب في التقدم والمشاركة والعمران في كافة المجالات المادية منها والفكرية.... وإن فعل الإسلاميون ذلك بتحقيق متطلبات الجماهير العربية والإسلامية بالزقي والازدهار وعدم التبعية والمشاركة في ظل نظام يستند إلى سلطة الشعب والموروث الحضاري الإسلامي، ونبعت استمرارية إمساكهم بزمام القوة السياسية المهيمنة في ظل تعددية تفتح المجال لجميع القوى للمشاركة الفاعلة

---

(١) جون ل سبوزيتو: التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟ ترجمة قاسم عبده قاسم، ط ١، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٠٠ عن [Al-jazecra.net.file://A:11-24-1.htm](http://Al-jazecra.net.file://A:11-24-1.htm).

والوصول للسلطة، لماذا يوجه الاتهام مسبقاً لهم بأنهم دعاة تسلط وحكم؟ وإذا أتى بهم الشعب

إلى سدة الحكم في كل مرة لماذا يتم التدخل من الخارج لإفشالهم؟ فهل الديمقراطية والوصول

إلى السلطة بآلياتها حلال لغير الإسلاميين، حرام عليهم؟

وأرى أن ما يجب السعي إليه هو وضع أسس إسلامية للنظام مع قبول التعددية، وإن فاز

أي حزب لن يكون باستطاعته الانقلاب ١٨٠° على أسس النظام في أي عملية سلمية لتداول

السلطة. ففي تركيا أسس النظام علمانية ويفوز الإسلاميون بالانتخابات كما حصل مؤخراً بفوز

حزب العدالة والتنمية، لكنهم يتحركون ضمن دائرة معينة تحكمها أسس النظام العلمانية.

## مفهوم المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية ببساطة، المشاركة بالشئ وهو السياسة هنا، بمعنى أن يكون للمواطن دور في العملية السياسية، ليصبح له الدور بالتالي في الحياة السياسية، والتي ستكون في نهاية المطاف محصلة تفاعل إسهامات كل الأفراد في المجتمع، فتكون بمثابة الرابط بين الفردية والكلية<sup>(١)</sup>.

وقد عرّف كلٌّ من هانتغون Hantengton ونيلسون Nelson المشاركة السياسية بأنها "النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي". وعرّفها ماك كلوسكي M. Closky بأنها "تسير إلى الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"<sup>(٢)</sup>. وهناك العديد من التعريفات للمشاركة السياسية إضافة لما أشرنا إليه آنفاً، فقد عرفها وينير Weiner بأنها "كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء

(١) حسين علوان البيج: "المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٠٠٢، العدد ٢٢٣، (أيلول، سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٦٨.

(٢) سيد أبو ضيف أحمد: "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٣٠، يناير - مارس، ٢٠٠٢، ص ١٥٢.

إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية<sup>(١)</sup>.

تأتي المشاركة السياسية بدافع يقيني من المواطن بأنه جزء من الكيان السياسي الذي يعيش فيه، فيكون متحتم عليه المشاركة إما بالمعارضة لتصحيح الوضع القائم، أو بالدعم لتثبيتته وفقاً لمصلحته. من هنا يأتي دور التنشئة السياسية والثقافة السياسية كعوامل مشجعة للمشاركة السياسية، وإذا كرست هذه الثقافة توجهات الفرد على أنه جزء من وطنه وأن مشاركته في بنائه حقاً من حقوقه، قامت بواجبها خير قيام وإلا فإن الانكفاء والاعتزاب هو البديل<sup>(٢)</sup>. ولكن هل بالإمكان وصف كل عمل سياسي بأنه مشاركة سياسية؟ حتى يمكننا قول ذلك لا بد من حدوث تأثير لهذا العمل على السياسة العامة للدولة أو يتأثر بهذا العمل القرار السياسي. العواطف والميول الوجدانية غير كافية لنقول أن هذا المواطن أو ذاك يشارك سياسياً، النوايا لا تكفي، بل يجب التفاعل بين الفرد والنسق السياسي حتى يمكننا القول أن هناك عملية مشاركة سياسية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) علي خليفة الكواري [وآخ]: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧٩.

(٢) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، ط ١، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨)، ص ٢٤٣.

(٣) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، م. س. د، ص ٢٤٠.

تعتبر المشاركة السياسية إحدى آليات عمل النظام السياسي الديمقراطي للحصول على شرعية، وللتعرف على مطالب الجمهور وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة القرارات السياسية. كما أن المشاركة تمكن المواطنين من تحقيق ما يريدون من خلال التأثير على القرار السياسي بالحد الأدنى.

المشاركة السياسية هي المظهر الرئيس للديمقراطية، وانتشارها يمثل التعبير الأصدق عن الديمقراطية، وذلك لما تجلبه من فائدة ومنفعة في تفعيل دور المواطنين وتعزيزه في أطر النظام السياسي بما يضمن المساهمة الفاعلة في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية والتأثير فيها وعليها<sup>(١)</sup>. وبذلك تكون المشاركة السياسية من مدخلات النظام السياسي.

#### المشاركة السياسية في الإسلام:

إن الحديث عن المشاركة السياسية كأحد ركائز الديمقراطية كنظرية سياسية لا يعني بالضرورة أن هذه الركيزة غير فاعلة في النظم السياسية الأخرى كالنظام السياسي في الإسلام مثلاً، ونظراً لكون هذه الدراسة تعالج مسألة المشاركة السياسية للإسلاميين في البلدان العربية ومدى تأثيرها بعنف النظم السياسية الرسمية العربية، فإنه من الضروري الحديث عن مفهوم

(١) علي خليفة الكواري [وآخ]: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، م. س. ذ، ص ١٥٦.

المشاركة السياسية في الإسلام، وكيف ينظر لهذه المشاركة في أطر النظام السياسي الإسلامي؟ ومدى أهمية هذه المشاركة.

إن التكليف بالمشاركة في الحياة العامة بكافة جوانبها والسياسية منها على وجه الخصوص هي محط اهتمام للتوجيهات القرآنية لكافة المسلمين قادةً ومقودين، في مختلف الديار والأزمنة. لم تتحدد المشاركة في النهج القرآني بلون أو جنس أو عرق، ولم يكن لأي من هذه الصفات علاقة بالمدى والأهمية التي يتمتع بها صاحبها، فلا الأبيض أفضل من الأسود، ولا الذكر أوفر حظاً من الأنثى، بل جاء الخطاب الإسلامي عاماً شاملاً لكل من دخل دائرة الإسلام وفق الأساس القائم على المساواة في الخلق بين جميع الناس. فيقول الله تعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً"<sup>(١)</sup>. إن المساواة في الخلق تستتبع المساواة في التكليف وحمل الأمانة وفق شمول المنهج القرآني. فيقول الله تعالى "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله، إن الله عزيز حكيم"<sup>(٢)</sup>.

(١) القرآن الكريم: سورة النساء، آية ١.

(٢) نفس المصدر، سورة التوبة، آية ٧١.

وعليه فإن المساواة في الخلق لبني آدم، والمساواة في التكليف، ولاحقاً المساواة في تحمل المسؤولية لكل عمل وفق مبدأ الجزاء، تجعل من المشاركة بعموميتها في إدارة الشأن العام، ومن المشاركة السياسية خصوصاً معلماً واضحاً من معالم الفكر الإسلامي، والكيفية التي يتطلع بها لتفعيل هذا المفهوم وفق ما تقتضيه مصلحة الأمة الإسلامية في كل زمن وفي أي مكان<sup>(١)</sup>.

ويرى د. محمد عمار أن هذا المفهوم الإسلامي للمشاركة السياسية يأتي من خلال نظرة الإسلام للإنسان على أنه مستخلف لعمارة الأرض. والخلافة تعني وسطية النظرة الإسلامية للإنسان بين السيادة في الكون من جهة وبين الجبر والتهميش من جهة أخرى. والإنسان بموجب هذه النظرة الوسطية يكون منفذاً لمقتضيات الحاكمية الإلهية<sup>(٢)</sup>.

برزت ثلاث وجهات نظر للإسلاميين حول مسألة المشاركة السياسية في الإسلام في الوقت المعاصر، أولها: تحريم المشاركة ومن أصحاب هذا الرأي كل من محمد قطب وعمر عبد الرحمن، ومبرر هذه الفئة أن المجتمع المسلم المعاصر يعيش جاهلية معاصرة، والمشاركة في ظل الظروف القائمة لا يحقق سوى إضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة. ثانيها: المشاركة

(١) محمد عمار: هل الإسلام هو الحل، لماذا وكيف؟ م. س. ذ، ص ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.



وفق الظرف بما يحقق مصلحة الدعاة في التبليغ، والاقتصار على الجانب الدعوي دون المشاركة في سن أي قانون مخالف للشرع، ومن أنصار هذا الرأي عبد الله عزام\* وأحمد الكوفحي -من رموز الإسلاميين في الأردن-. أما وجهة النظر الثالثة والتي تجيز المشاركة وعلى رأس أنصارها الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وأبو الأعلى المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان<sup>(١)</sup>.

وأرى أنه من الضروري وفي ظل المتغيرات السريعة أن لا يقف الإسلاميون عند جواز أو حرمة المشاركة، بل يجب الدفع بالناس إلى مزيد من المشاركة في وقت هم بأمس الحاجة إليها لتغيير واقعهم وصنع حياتهم بأنفسهم بدلاً من البقاء تحت طائلة الحكم الجبري والأجنبي.

---

\* عبد الله عزام أحد رموز التيار الجهادي، عمل محاضراً في الجامعة الأردنية ثم التحق بصفوف المجاهدين في أفغانستان وعمل منسقاً لحركة المجاهدين عبر الأراضي الباكستانية. استشهد ونجله بتفجير سيارته في باكستان.  
(١) مؤلف جماعي: الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، بدون طبعة (عمان: دار السندباد للنشر، الأردن، ١٩٩٧)، ص ١٤٣-١٤٤.

## آليات وقنوات المشاركة السياسية

هناك العديد من القنوات والآليات التي يمكن بها للمواطن المشاركة بعملية صنع القرار وإدارة الشأن العام. تختلف هذه القنوات من نظام سياسي إلى آخر بحيث تكون المشاركة السياسية برمتها مختلفة بين نظام وآخر، فهي إن كانت في النظام الشيوعي من مخرجات النظام فإنها في النظام الديمقراطي من مدخلاته. وفي النظام الإسلامي هي عملية مستمرة في كل الظروف والأوقات وبوتائر مختلفة، تصل القمة في الظروف الحاسمة التي تواجه أمة الإسلام. ليس معنى هذا أنه لا يمكن استخدام قنوات المشاركة بالتبادل بين النظم السياسية المختلفة، إلا أن أبرز القنوات للمشاركة والمتعارف عليها في النظام الديمقراطي هي ما يلي:

١- المشاركة في الأحزاب السياسية: وتعتبر المشاركة بالأحزاب السياسية من المشاركة عالية المستوى، فالحزب السياسي وكما عرفه ماكس فيبر "هو علاقة اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب السلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا مادية للأعضاء".

٢- تشكيل الجماعات الضاغطة: عندما تتضرر فئة من المواطنين تلجأ إلى تشكيل جماعة ضاغطة لتحقيق مصالح ومكاسب جديدة. وتبدو صورة هذا الأمر بجلاء في الدول الغربية

والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- المشاركة السياسية بوسائل احتجاجية، كالإضراب والمظاهرات أو العصيان المدني لتحقيق أهداف سياسية، وهذا الإجراء يتم اللجوء إليه عندما يغلق باب المشاركة بالطرق السلمية<sup>(١)</sup>.

٤- المشاركة بالاستفتاء: حيث تعتمد الحكومات الديمقراطية إلى الحصول مسبقاً على موافقة شعوبها على ما ستطبقه من قوانين، أو ما ستقوم به من إجراءات من شأنها التأثير على مصالح مواطنيها. ويتم اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي للحصول على موافقة الشعب على القانون المزمع تطبيقه، فمثلاً، عمدت الدولة الأوروبية وقبل اعتماد اليورو كعملة لدول الاتحاد الأوروبي إلى استفتاء شعوبها للموافقة على التخلي عن العملة المحلية.

٥- التصويت والترشيح في الانتخابات: حيث يرتبط هذا الحق بالمشاركة بالديمقراطية التمثيلية بمعنى أن السلطة التي يمارسها الشعب هي من خلال ممثلين منتخبين. وتختلف النظم الانتخابية من بلد لآخر، ولكن المحصلة هي أن هذا الصوت هو حصة المواطن ونصيبه في المشاركة، حيث تشكل الغالبية التي تعبر عن إرادة الشعب أو الأمة. والنظام السياسي هو الذي يعطي لهذه القناة التشاركية فاعليتها ومصداقيتها، فبالقدر الذي يلتزم فيه النظام بما تفرزه صناديق الاقتراع يعزز دور هذه القناة والعكس صحيح. وقد يكون التصويت في

(١) سيد أبو ضيف أحمد: "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، م. س. ذ، ص ١٥٤.

الانتخابات هو الشكل الأسهل للمشاركة السياسية لأنه لا يكلف المال والوقت، وهو بالنسبة للتقاليد الديمقراطية حق مقدس. من الملاحظ أن الرجال أكثر إقبالاً على التصويت من النساء كما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى وجود خبرة سياسية لديهم بصورة أكبر. ومن العوامل المؤثرة في عملية التصويت عامل التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للشخص تكون لديه دافعية أفضل وأكبر للتصويت كما هو عليه بالنسبة لذوي الدخل المرتفعة، حيث تبدو لديهم الرغبة في التصويت أكثر من ذوي الدخل المنخفضة. والأشخاص المنضوين تحت لواء الأحزاب السياسية أيضاً تكون لديهم دافعية أكبر للتصويت<sup>(1)</sup>.

وعرفه مورس دوفريجه "أنه ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات الإقليمية تربط فيما بينها نظم تنسيق".

---

<sup>(1)</sup> Walfer F. Murphy Michael N. Danielson: American Democracy. Ninth Edition, Princeton

.University, Page 246

## أسباب ضعف المشاركة السياسية

يقف كثير من المواطنين العرب خارج حلبة العمل السياسي. والسياسة لا تعنيهم بشيء من قريب أو بعيد، بل يبتعدون عن كل أمر له علاقة بالسياسة. ومن أبرز أسباب ضعف المشاركة السياسية في البلدان العربية ما يلي:

١- التنشئة السياسية للفرد العربي تدفعه للإحجام عن المشاركة السياسية، حيث جعلت من الهروب من مواجهة مسائل لها علاقة بالسياسة نوعاً من الفضيلة، والسياسة للسياسيين، والمواطن ما عليه إلا أن ينهمك في اللحاق برغيف الخبز تاركاً الفضاء السياسي خالياً للحاكم وزبائنه.

٢- العنف السياسي الرسمي الذي تمارسه الدولة العربية ضد مواطنيها كالملاحقة الأمنية، والهيمنة على المؤسسات المدنية، والخلط بين وظائف أجهزة الدولة. عندما يحدث كل ذلك يشعر المواطن بأن المشاركة السياسية عبثية ولا طائل من ورائها في ظل استبداد النظام السياسي، فالاستفتاءات شكلية، والانتخابات مسرحية، وهدفها إضفاء المشروعية على النظام وإدامة بقائه.

\* التفرد بالسلطة والهيمنة على المؤسسات المدنية والملاحقة الأمنية مفصلة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٣- إن غياب دور المؤسسة من الحياة السياسية العربية أدى إلى إحجام المواطن العربي عن المشاركة السياسية. النظم السياسية العربية لم تسع إلى إيجاد المؤسسات القادرة على استيعاب الرغبة المتزايدة لدى قطاعات واسعة من السكان وتحديدًا فئة الشباب بالمشاركة في عملية صنع القرار من خلال مؤسسات مدنية تبلور رغبة هؤلاء للمؤسسة السياسية، والتي بدورها تخرجها على شكل قرار سياسي يكون مدعوماً من القاعدة الشعبية عبر المؤسسات المدنية. وبغياب هذه الآلية فإن قطاعات واسعة من المجتمع فقدت الثقة في أي أهمية للمشاركة في أي نشاط سياسي وفق الوضع القائم<sup>(١)</sup>.

٤- فقدان الأمل بالتغيير السياسي دفع بالمواطن العربي إلى الإحجام عن المشاركة السياسية وذلك لغياب أي تداول سلمي للسلطة. ليس بإمكان أي قوة سياسية معارضة أن تصل إلى سدة الحكم، وإن وجدت أحزاب وأطلق عليها اسم المعارضة السياسية، توظف هذه

---

(١) غسان سلامة: "قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، عدد ٩٩ (مايو/

أيار ١٩٨٧)، ص ٩٦.

- انظر أيضاً في جلال عبد الله معوض: "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، المنة ٦، العدد ٥٥، (أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، ص ١١٧.

الأحزاب سياسياً من قِبَل النظام الحاكم للمحافظة على بقائه هو، وبذلك يكون كل الشعب

هو حزب النظام الحاكم، فلماذا المشاركة؟<sup>(١)</sup>

٥- جهل المواطن العربي وقلة معرفته وأميته تجعل منه غير مشارك سياسياً، كما أن وجود

فئات ليست بالبسيطة ليس لديها الإحساس بمعنى المسؤولية والالتزام، وخصوصاً ممن

تتوفر لديهم أسباب العيش الرغيد، حيث ينظرون للسياسة على أنها لعبة التسلية للفقراء.

---

(١) محمد سعد أبو عامود: "العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، عدد

١٤٠، السنة ١٣، (تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٠)، ص ١١.

- وليم زارتمان: "المعارضة كدعامة للدولة"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٤١.

- سيد أبو ضيف أحمد: "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، م. س. ذ، ص ١٥٦.

## الفصل الثاني

### خلفية حول العنف السياسي في الوطن العربي



## دوافع العنف السياسي

ليس بالإمكان عزو ظاهرة العنف إلى دافع بعينه، بل هناك عدة عوامل تتضافر لدفع هذا الشخص أو ذلك إلى العنف، أو هذا التنظيم أو ذلك إلى ممارسة هذا الفعل. ليس بالضرورة أن تكون هذه العوامل وفق ترتيب زمني تدريجي بتوجيهها للأفراد والجماعات، وربما السدول إلى ممارسة العنف السياسي، فهي تختلف من شخص إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

قد تبدأ المسألة بعامل وحيد يدفع للعنف كالفساد السياسي والإداري مثلاً، لكن الشرارة أو الصاعق قد يكون سوء الحالة المعيشية، أو فقدان العمل والبطالة وهي عوامل متداخلة مترتبة على بعضها. قد يكون لمحدودية المشاركة السياسية دور فاعل في دفع الأشخاص أو الجماعات لممارسة العنف السياسي. ما يجب تأكيده هنا هو أن جملة العوامل المؤدية إلى العنف السياسي تختلف في أولوياتها من حيث التأثير على الأشخاص والجماعات، وأن هذه العوامل والدوافع متعددة وسنعالجها في الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

### ١- الدوافع الاجتماعية:

تشهد المجتمعات الإنسانية تغييرات في مختلف نواحي الحياة بين فترة وأخرى، إما بفعل التطور الطبيعي لهذه المجتمعات، أو بفعل التطور الناجم عن جهد إنساني. كي يتم استيعاب

هذه التغييرات والحد من أثارها السلبية على بنية أي مجتمع، يتوجب إيجاد بُنى مؤسسية قادرة على التكيف مع التغيير وقابلة للتطوير. الحفاظ على وتائر التطوير في البنى المؤسسية بما يناسب التطور والتطوير في المجتمع يحد من الآثار السلبية التي يمكن حصولها بفعل التغييرات المجتمعية المتواصلة. عدم القيام ببذل الجهد الكافي لتطوير العمل المؤسسي لاستيعاب التغييرات يؤدي إلى وجود حالة من الخلل في عملية البناء الاجتماعي، الذي يخلق لدى البعض شعوراً بعدم المساواة، مما يدفع بهم إلى معارضة السلطة القائمة لعدم قيامها بتوفير وتطوير العمل المؤسسي القادر على استيعاب تطلعاتهم ورغباتهم. قد تلجأ بعض الفئات إلى العنف كسلاح في معركتها من أجل التغيير حيث توفر التقنيات الحديثة وسائل متنوعة تستخدم في أعمال العنف<sup>(١)</sup>.

يوجد عدة عوامل اجتماعية تساهم في إيجاد العنف السياسي كالتنافس على الوصول للسلطة، أو وجود أقليات عرقية في المجتمع، إضافة إلى عدم تلبية المتطلبات المعيشية. فالعنف السياسي هو المظهر الأبرز للتنافس بين الحركات، الراديكالية أو البيروقراطية، أو الحركات الداعية للمساواة في إطار سعي كل منها للوصول إلى السلطة. يعزى العنف هنا إلى عدم الرضا

(١) Grant Wardlaw: political terrorism, theory, tactics and counter measures, Research Criminology.

Australian Institute of Criminology. Cambridge University Press, page 28.

- انظر أيضاً في، إدريس لكريني: "مكافحة الإرهاب الدولي" بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، عدد ٢٨١/ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، ص ٣٧.

بشكل عام عن الطريقة التي تدار بها العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية المتنفذة<sup>(١)</sup>. كما أن وجود أقليات عرقية يعزز من إمكانية حصول حوادث عنف سياسي، حيث تحاول هذه الأقليات الانفصال عن الدولة. هناك العديد من الشواهد في الوطن العربي على ذلك كالأكراد في شمال العراق والزنوج في جنوب السودان والبربر في الجزائر. أما عن عدم تلبية الاحتياجات الخدمية (الصحية، التعليمية....) فهي كذلك الأمر تشكل دافعاً للعنف<sup>(٢)</sup>، حيث يمكننا الإشارة إلى حوادث اختطاف الأجانب في اليمن في فترات سابقة وحوادث العنف السياسي في مدينة معان الأردنية عام ١٩٨٩ احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز.

يؤدي العنف الناجم عن عوامل اجتماعية إلى صراعات طويلة الأمد، بمعنى أن البطء الذي تشهده تراكمات ولادة ظاهرة اجتماعية يعني عدم القدرة على تجاوز آثارها بوقت قصير. فقد تخبو مظاهر العنف بدوافع اجتماعية لفترة طويلة لتعود وتتفجر في وقت لاحق بمدى أوسع وتفاعل أكبر.

(١) Grant Wardlaw. Ibid. p. 28

(٢) حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢)، ص ٤٠.

- انظر أيضاً في، جلال يحيى ونصر مهنا: مشكلات الأقليات في الوطن العربي، بدون طبعة، دار المعارف، ١٩٨٠.

- انظر أيضاً في، إسماعيل قيرة [وآخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، م. س. ذ، ص ٣١١.

## ٢- الدوافع السياسية:

تقف العديد من العوامل السياسية وراء ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي. تشكل أزمة المشاركة السياسية في البلدان العربية أو ما اتفق على تسميته بحالة "الانسداد الديمقراطي" أولى هذه العوامل. تتداخل عدة عوامل في خلق هذه الأزمة، يقف على رأسها عدم إفساح المجال أمام الإنسان العربي للمشاركة من قبل النظم الحاكمة، إضافة لعوامل أخرى متعلقة بجوانب أخرى كالوعي السياسي، وعدم فاعلية المشاركة للإنسان العربي بالمجالات الأخرى غير السياسية....<sup>(١)</sup>

فقدان الشرعية السياسية للنظم السياسية العربية هو العامل الثاني من العوامل السياسية الدافعة للعنف. يمكن القول إن إخفاق النخب العربية الحاكمة بالقيام بالمهام الملقاة على عاتقها تجاه شعوبها بالرفاء والعدالة الاجتماعية من جهة، وأوطانها بالتححرر من الهيمنة والتبعية للخارج من جهة أخرى أفقدها شرعيتها. لم يبق أمام النظم السياسية العربية طريقة لتأمين الشرعية إلا باستخدام وسائل وأدوات من شأنها الحد من الحريات العامة. يؤدي العنف الرسمي الهادف إلى

---

(١) جلال عبد الله معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٦، العدد

٥٥، أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، ص ١٠٨.

- انظر أيضاً في عبد الإله بلقزيز: العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٧، مايو/أيار ١٩٩٦، ص ٧٦.

استرداد الشرعية المفقودة إلى عنف غير رسمي من أفراد المجتمع<sup>(١)</sup>. يمكن الإشارة هنا إلى ما حصل في الجزائر عندما ألغيت الانتخابات التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية هناك، إضافة إلى ما حصل ويحصل في أكثر من بلد عربي من تضيق على الإسلاميين وغيرهم للحفاظ على النظام وخلق شرعية له بالقوة.

يشكل الفساد السياسي ثالث العوامل السياسية الدافعة للعنف في البلدان العربية، حيث يتم حرمان قطاعات واسعة من استحقاقاتها وحصر السلطة إما بعشيرة أو حزب أو أسرة... يدفع الوضع القائم بالفئات المحرومة والمهمشة سياسياً إلى ممارسة العنف ضد من يستبدون بالسلطة السياسية وضد النظام برمته الذي يوفر أسباب الفساد<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الدوافع الفكرية والثقافية:

تساهم نظم التعليم في الوطن العربي في وجود حالة فراغ فكري وثقافي لدى الإنسان العربي، من خلال النقل الحرفي للمعلومات دون أي إبداع أو تفكير<sup>(٣)</sup>. تساهم الثقافة السياسية في البلدان العربية بصورة كبيرة في خفض مستوى الوعي السياسي لدى الإنسان العربي، من

(١) عبد الإله بلقزيز: "العنف السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، م. س. ذ، ص ٧٧.

(٢) حسني عايش: "الفساد عوامله وعلائقه وسبل التصدي له"، مجلة دراسات عربية، العدد ١٢/١١، السنة ٣٣، أيلول ١٩٩٧، ص ١٠٨.

(٣) حسن بكر: أسباب العنف السياسي ودوافعه، دراسة ميدانية، دراسة ميدانية في أسبوط- مصر ١٩٩٤، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٣/ السنة ١٩، صيف ١٩٩٨م، ص ١١.

خلال التركيز على شخص الحاكم ومحاولة إظهاره بمظهر المجدد والبانى للنهضة. تشكل الهالة الحدائية للثقافة السياسية العربية نوعاً من التضليل للفرد العربي عن جوهر هذه الثقافة العائدة إلى القرون الوسطى بتمجيدها للحاكم. تخفي هذه الثقافة شكل نظام الحكم الحقيقي سواءً كان عائلياً أو قبلياً... مع الادعاء بأن النظام يقوم على المؤسساتية<sup>(١)</sup>. يمكن القول أن تدني المستوى الثقافي الناجم عن نظم التعليم والثقافة السياسية الضعيفة والمضلة يشكل دافعاً للعنف، حيث يكون من السهولة بمكان التأثير على الفرد وقيادته إلى أي وجهة.

#### ٤- الدوافع الاقتصادية:

ربما تقف البطالة وراء دفع العاطلين عن العمل لممارسة العنف، خاصة أولئك الخريجين من الجامعات والمعاهد في البلدان العربية، حيث يقدر عددهم بالآلاف في كل بلد عربي<sup>(٢)</sup>. تلعب عوامل اقتصادية أخرى دوراً في دفع الأفراد نحو العنف كسوء توزيع الثروة في البلدان العربية، إضافة إلى الإخفاقات التنموية التي تعمل على زيادة عدد المحرومين والمهمشين.

(١) عبد الإله بلقزيز: "العنف السياسي في الوطن العربي"، م. م. د، ص ٨١.

(٢) عبود عبد الجبار الحلقي: "البطالة في الوطن العربي، واقع الحال واحتمالات المستقبل"، مجلة شؤون عربية، حزيران ١٩٩٧، العدد ٩٠/ ص ١١٨.

هناك دوافع خاصة بالإسلاميين لممارسة العنف السياسي ضد النظم الرسمية نستعرضها

فيما يلي:

١- عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل الحكام العرب كما يرى أفراد الجماعات الإسلامية. لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الأنظمة العربية تؤذي الدعاة والأئمة والعلماء الداعين لتطبيق الشريعة الإسلامية كما يرون. يتم التعامل مع هؤلاء إما بسجنهم أو برفض الإقامة الجبرية عليهم وطمس فكرهم.

٢- تمنع سلطات ترخيص الأحزاب في كثير من البلدان العربية السماح بوجود أحزاب سياسية بصبغة دينية. يرى الإسلاميون أن هذه المواقف تتوافق إلى حد بعيد مع التوجهات الغربية بضرورة قمع حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية باعتبارها النقيض للمصالح الغربية في المنطقة العربية<sup>(١)</sup>.

٣- عنف الأنظمة السياسية العربية وقمعها للإسلاميين ومنعهم من المشاركة السياسية واعتقالهم وتعذيبهم وحتى منع تظاهراتهم، إضافة لاعتبارهم أعداءً للديمقراطية وأنها (الديمقراطية) لا

---

(١) انظر في، إسماعيل قيرة [وآخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٣٠٥.

تشمل ولا تعطي الحق لهؤلاء الإسلاميين بممارسة حقوقهم السياسية وإذا فعلت فإنها لا تكون ديمقراطية حقيقية<sup>(١)</sup>.

٤- تصاعد وتيرة المحاولات الرسمية العربية للسيطرة على توجهات الخطاب الإسلامي والكيفية التي يتم بها تحليل الموضوعات ذات الصلة بمواضيع حساسة كالصراع مع الكيان الصهيوني ومقاومة التواجد الغربي (الأوروبي، الأمريكي) على الأراضي العربية. اتبعت الحكومات العربية وسائل متعددة لتحقيق هذا الغرض منها السيطرة على المساجد وإلحاقها بوزارات الأوقاف في دولها، إضافة إلى تحديد ماهية الموضوعات التي يتناولها خطباء هذه المساجد في خطبهم.

٥- يرى أفراد الجماعات الإسلامية أن باب الحرية المغلق أمامهم مفتوح لغيرهم من الناشطين تحت رايات أخرى كالعلمانية مثلاً. يرى الإسلاميون في ذلك تغييراً لتاريخ الإسلام الطويل وما تركه من أثر على الأمة العربية والإسلامية. كما يرون أيضاً في ذلك إفساداً للمجتمعات العربية بإتاحة المجال للأفكار الخارجية بغزو هذه المجتمعات<sup>(٢)</sup>.

(١) جون ل. سبوزيتو: التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط١، (القاهرة: دار

الشروق، ٢٠٠٢)، عن 5 of 11-24-1.htm page 4 of 5. <http://www.aljazeera.net/file:///A:\11-24-1.htm>

(٢) عبد الله النفيسي: "الفكر الحركي للتيارات الإسلامية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٨٦، (أب/ أغسطس ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

- انظر أيضاً في، إسماعيل قيرة [وآخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، م. س. ذ، ص ٣٠١.



٦- تعاني أغلب الحركات والجماعات الإسلامية من فقدان الاعتراف والقبول بها كجماعات سياسية ويتم النظر إليها كجماعات دينية وليست سياسية. تحرك أفراد هذه الجماعات من خلال بوابة الدين للتعبير عن أنفسهم وعن مطالبهم السياسية. يخوض أفراد هذه الجماعات صراعاً للمصالح السياسية، إضافة إلى صراع قيم دينية للقبول بهم والاعتراف بوجودهم. شعرت هذه الجماعات بالإحباط لعدم قبولها سياسياً مما أدى إلى إدخالها في طريق العنف<sup>(١)</sup>.

٧- تقوم الأنظمة السياسية العربية باستغلال الدين وتوظيفه في صرف أنظار رعاياها عن حالة التخلف التي تعاني منها مجتمعاتهم. يتم ذلك بصور شتى كالقول أن هذا القائد أو ذلك من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أو إظهاره بمظهر المتقرب إلى الله برعايته للفقراء وبنائه للمساجد، الخ. يدفع ذلك بالإسلاميين إلى محاولة توضيح ماهية الإسلام وفق تصورهم. يؤدي ذلك إلى خلق توتر بين الطرفين يتطور إلى حوادث عنف في كثير من الأحيان<sup>(٢)</sup>.

(١) رضوان جودت زيادة: خطاب العنف، مقارنة نفسية أنثروبولوجية، م. س. ذ، ص ١٠٧.

(٢) عبد الله النفيسي: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، م. س. ذ، ص ١٠٨.

## العنف السياسي الرسمي

هناك العديد من الأشكال التي تمارس من خلالها الأنظمة السياسية الرسمية العنف. وربما من أهم هذه الأشكال هو الاستبداد بالحكم بما يحرم الشعب من كثير من الأدوات التي يمكن من خلالها الحد من تغول السلطة ضده. وقد عرف الاستبداد كأحد أبرز مظاهر العنف الرسمي منذ القدم، إلا أنه -وكما أشرنا- مازال يمارس وبطرق مختلفة، وعليه لا بد من التعرف على مفهوم الاستبداد بداية حتى نتمكن من معرفة مظاهره والتي يمكن من خلالها أن نقول أن هذا نظام استبدادي أم لا.

## مفهوم الاستبداد

الاستبداد لغة: هو غرور الفرد برأيه أو التفرد به وعدم قبول النصيحة، بمعنى الأفراد بالقرار دون الرجوع إلى آخرين لإشراكهم فيه<sup>(١)</sup>.

والاستبداد صفة تطلق على الحكومات التي يتفرد قادتها باتخاذ القرار على وجه الخصوص، والاستبداد الذي يوصف به أشخاص آخرون كالأب والزوج والمعلم، الخ، هي

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي: الأعمال الكاملة، تحقيق ودراسة: محمد عمارة، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٣٦.

صفات مجازية. حيث يعرف الاستبداد بأنه "الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة ومصونة بقانون نافذ الحكم"<sup>(١)</sup>.

ولكن، ما هي الآليات التي يعمل الاستبداد من خلالها بحيث يشكل مصدراً للعنف

السياسي الرسمي؟

تعمل الحكومات والأنظمة الاستبدادية على القيام بممارسات تحدد من قدرة أفراد

مجتمعاتها على المشاركة في إدارة شؤون حياتهم سواء السياسية أو أي جوانب أخرى. من هذه

الممارسات التفرد بعملية صنع القرار وتهميش وتغيب البنى المدنية الوسيطة إضافة إلى الملاحقة

الأمنية للرعايا.

أولاً: فردانية القرار

يشكل التفرد بالقرار وعدم إشراك الشعب في صنعه هو بالدرجة الأولى فشل لمن

يمارس هذا التفرد بالقرار، وسلب لحق من حقوق الشعب بالدرجة الثانية. والفشل في حل

المشكلات الاجتماعية المتوالية بتوالي تطور وتطوير المجتمعات، يعود إلى عدم وجود آلية يتم

من خلالها إشراك الشعب في عملية صنع القرار، والكيفية التي من خلالها يمكن التغلب على كل

ما هو طارئ وجديد. هذا الفشل مرده إلى الاعتقاد الجازم من قبل المتفرد بالقرار بأن قراره

(١) الكواكبي: الأعمال الكاملة، م. س. ذ، ص ٢١٨.

صحيح، ناسياً أو متناسياً أن تفكير ملايين العقول هو أفضل من تفكير عقل واحد، ولو كان ذلك العقل هو عقل الرئيس أو الملك أو الأمير. قد تكون بعض القرارات التي يتفرد بها أصحابها من الحكام مطابقة لما يريده الشعب، ويدخل هذا في باب الصدفة، وهي ليست ذات أهمية في نطاق دراسة النظم السياسية على أسس علمية. وبالتأكيد لن يكون هناك من القرارات ما هو في مصلحة الشعب سوى ما يتصادف أنه كذلك<sup>(١)</sup>. لكن، ألا يمكن اعتبار تحقيق إرادة الشعب دون إشراكه بصنع القرار كافياً؟

نجاح التفرد بالقرار في تلبية الاحتياجات المادية للحياة لا يعني بالضرورة أنه أمرٌ جيد، ومقابل تلبية الاحتياجات المادية هناك فشل في تلبية حاجة إنسانية، وليس بالإمكان تليتها إلا بتعبير الشعب عن إرادته، من خلال مساهمته في عملية صنع القرار، حيث يعني ذلك تعبيراً عن حرية الشعب التي تتوالى الحاجة إليها عبر كل زمن وفي كل مجتمع، شأنها كشأن الاحتياجات المادية في توالي الحاجة إليها، ولكن ليس بالإمكان تليتها كالماديات.

إن تفرد القيادات العربية باتخاذ القرار السياسي يأتي وفق تبريرات متعددة مثل اقتضاء المصلحة العامة للقرار، أو بناءً على رغبة الجمهور...، وذلك يجعل من ترشيد القرار مسألة في غاية الصعوبة، والترشيد في جوهره يعني المشاركة في اتخاذه، أو الكيفية التي ينفذ بها من

(١) عصمت ميف الدولة: الاستبداد الديمقراطي، ط١، (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١)، ص ١٠٩.

جهة، ويعني قبولاً من صانع القرار بالتنازل عن التفرد باتخاذها من جهة ثانية. وباستقراء الحركة التاريخية المعاصرة للدولة القطرية العربية تبدو مسألة ترشيد القرار السياسي مسألة أشبه بالمستحيلة. ويؤكد ذلك ويدلل عليه مجريات الأمور على الساحة العربية، حتى في البلاد التي تُظهر أنها ذات توجهات ديمقراطية، يكون هذا التوجه بترشيد القرار غير منبثق عن إرادة مجتمعية، بل محاولة لاستيعاب احتفانات سياسية تظهر من حين لآخر في هذا البلد العربي أو ذاك، جراء ظروف اقتصادية معينة، أو اقتضاح أمر فساد ما هنا أو هناك<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول أن التفرد بأخذ القرار السياسي ظاهرة عامة على مستوى البلدان العربية كافة، وأن تباين الأمر بين بلد وبلد، وبين زمن وزمن في البلد الواحد، يهدف إلى احتواء أي محاولة من قبل المجتمع للمشاركة بإدارة الحياة السياسية، مما يكرس حالة الاستبداد السياسي السائدة لمصلحة النظام الحاكم.

#### ثانياً: تغييب أو تهميش دور المؤسسات المدنية

أصبحت مسألة المؤسسات المدنية، أو ما يعرف بالمجتمع المدني من أحدث نماذج الحيلة السياسية في الوقت الحاضر. ولا يمكن لأي أحد ولا بأي حال التقليل من أهمية المؤسسات

(١) أسامة عبد الرحمن: الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأن انطلاقاً تنموية، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣١، (كانون ثاني ١٩٩٠)، ص ٩.

المدنية الوسيطة في أي مسار مجتمعي ولأي مجتمع إنساني كان. وبنفس القدر لا يمكن لأي أحد وبأي حال الحديث عن مجتمع مدني في ظل الاستبداد. ومن نافلة القول أن الاستبداد نقيض المدنية ومؤسساتها. وتعبير المجتمع المدني يعني قيام الأفراد بتنظيم أنفسهم للمساهمة في حل مشاكلهم، والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم ومعتقداتهم ومصالحهم بشكل سلمي. والمجتمع المدني شكلاً أو نمطاً من أنماط التنظيم الاجتماعي يختص بعلاقات الأفراد فيما بينهم<sup>(١)</sup>.

العلاقة بين المجتمع المدني والسياسي علاقة عكسية، فكلما كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية وفاعلة تضعف قدرة الدولة على المساس بحقوق مواطنيها وحياتهم، والعكس صحيح. ومن هنا تلجأ الأنظمة الاستبدادية المتسلطة إلى ممارسة أسلوب القمع أو الاحتواء لهذه التنظيمات المدنية، وإقامة بنى مؤسسية تحت سيطرتها. وبذلك يتم الحد من قدرة التنظيمات المدنية على إحداث التغيير السياسي والاجتماعي بإفراغها من مضمونها، وتجسير دورها لخدمة الحاكم المستبد<sup>(٢)</sup>. وعليه لا مجال لوجود مؤسسات مدنية فاعلة في ظل حكم استبدادي متسلط، وهذه المؤسسات من شروط وجود حكم ديمقراطي حقيقي. والقول بوجود ديمقراطية بحجة وجود هكذا مؤسسات في ظل أنظمة استبدادية هو قول باطل من أساسه، لأن التناقض واضح

---

(١) برهان غليون: "بناء المجتمع المدني، دور العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٥٨ / السنة ١٩٩٢، ص ١٠٩.

(٢) انظر، يحيى الجمل في مؤلف جماعي: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٨٤)، ص ٣٦٩.

منذ البداية بين ما هو مدني للحفاظ على الحقوق والحريات المدنية من جهة، وبين ما هو استبداد وقمع وتسلط وهدر لكل الحقوق والقيم وتجبيرها لخدمة شخص الحاكم المستبد من جهة أخرى.

تمثل العلاقة بين المجتمعين المدني والسياسي في البلدان العربية الصورة الأوضح للعلاقة القائمة على النفي والتهميش بينهما. تمارس المجتمعات السياسية العربية دوراً رقابياً على المجتمعات المدنية العربية، على عكس ما يجب أن يكون عليه الأمر من مراقبة المجتمعات المدنية لنظيرتها السياسية. نجمت هذه الظاهرة في البلدان العربية عن تحرك الجيوش العربية للسيطرة على السلطة السياسية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين<sup>(١)</sup>.

تبدو مسألة تهميش المؤسسات المدنية أو إلغائها هي التعبير الأصدق عن سيطرة الدولة على المجتمع، واستبدادها بمقدراته بما يمنع قيام الدولة الوطنية. (الدولة التي تركز ذاتها لخدمة مواطنيها)، لأن معنى ومفهوم المواطنة يغيب في حالة سيطرة الدولة على المجتمع، وبالتالي ليس بالإمكان الحديث عن دولة وطنية ومواطنين لهم دولة، بل هناك دولة مستبدة بمجتمعها. وعضواً عن وجود مؤسسات مدنية يتم التوجه إلى إيجاد مؤسسات لقمع المواطنين والحد من قدرتهم على إقامة بُنى مدنية وسيطة في إطار ما سنسميه بالملاحقة الأمنية.

(١) محمد عابد الجابري، في الكواري [وأخ]: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، م. س. ذ، ص ١٨٦-

- حول أنماط الاستيلاء على السلطة في البلدان العربية، انظر في، صلاح سالم زرتوقة: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ١٩٥٠-١٩٨٥، ط ١، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ص ٢٢١-٣١٨.

### ثالثاً: الملاحقة الأمنية

تشكل الرغبة في البقاء بالحكم الأول لكل الأنظمة السياسية العربية. تعتمد هذه الأنظمة إلى استخدام كل الإمكانيات المتاحة لها لتحقيق هذا الهدف، حتى وصل الأمر إلى جعل هدف الأمن في أي بلد عربي هو المحافظة على أمن النظام بدلاً من أمن الوطن. غني عن القول أي إجراء يتخذ لتحقيق ذلك سيطال أمن الأشخاص وحياتهم بشكل خاص والحريات العامة بشكل عام للسيطرة على الفضاء السياسي للبلاد، مما ينعكس على حياة الأشخاص الذين لن يكون بإمكانهم ممارسة حياتهم بشكل فاعل<sup>(١)</sup>.

ملاحقة الأنظمة السياسية العربية لرعاياها هي المثل الأبرز على مسألة الملاحقة الأمنية، وبالقدر الذي هُمشت فيه المؤسسات المدنية في الدولة العربية القطرية، تطورت مؤسسات الأمن والتمتع. إن كان استخدام العنف له ما يبرره في مراحل الحكم الأولى للدولة العربية بعد جلاء المستعمر عسكرياً، تمت مأسسة العنف وتم تطوير أدواته الأمنية في الوقت الذي لم يعد من الضروري استخدامه. وفي بعض البلاد العربية أصبحت حماية النظام أو شخص الرئيس هي المهمة الرئيسية لأجهزة الأمن، والفتك بكل معارض سياسي.

(١) عبد الإله بلقزيز: "العنف السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٧ / سنة ١٩٩٧، ص ٧٣.



التنمية الحقيقية والمستقلة هي أولى ضحايا الملاحقة الأمنية، وعليه تبقى البلدان العربية متخلفة غير قادرة على وضع نفسها على بداية طريق التقدم من بدايته الصحيحة<sup>(١)</sup>. المسار التتموي مغلوط في معظم البلدان العربية بفعل تكريس كل الإمكانيات والقدرات لتطوير الأجهزة الأمنية وقوات الحرس الملكي والجمهوري والرئاسي والسلطاني. فطغى الهاجس الأمني على كل شيء وطمس أو همّش دور المواطن، الذي هو هدف التنمية ووسيلتها، وبدون تمتعه بالمكانة اللاتقة ومشاركته وعدم قمعه لا يمكن تحقيق أي نوع من التنمية وفي أي مجال سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي...

الهاجس الأمني للنظم السياسية العربية وبالكيفية المطروحة والمنفذة على أرض الواقع، يتناقض وطموح الإنسان العربي بأمن قومي أو قطري أو فردي. الأمن القومي العربي غير مصون، وذلك بالرغم من إنفاق مئات المليارات من الدولارات على شراء الأسلحة، والأمن القطري كذلك. الدولة العربية القطرية مستضعفة في ساحة الصراع العالمي، لأن توجهات الأمن فيها لقمع مواطنيها وليس لحمايتهم، وذلك بشهادة الواقع. فلا مجال لأي تظاهرة في البلدان العربية إلا بترخيص من وزارات الداخلية، ولا مجال لأي اعتصام أو أي مظهر من مظاهر

(١) مهدي الحافظ "ندوة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوطن العربي" هيلنتال (النمسا) ٢٧-٢٩ أيار ١٩٨٨، مجلة المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٧/ تشرين الثاني ١٩٨٨، ص ١٩٥.

الاحتجاج على أي شيء<sup>(١)</sup>. منع حركة الجماهير تهدف إلى ضمان استقرار النظام، ولكن مهما كان الاستبداد، ومهما كان القمع، فالنظام الذي لا يوفر الأمن الحقيقي لمواطنيه لا أمن له ولو بعد حين. وهذا أمرٌ تدل عليه حركة التاريخ من أن الاستبداد غير كفيل باستقرار أي نظام.

---

(١) معن بشور: "معوقات الوحدة العربية: المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب"، مجلة المستقبل العربي، المنة ٧، العدد ١٢٢/ نيسان ١٩٨٩، ص ٢٩-٣٢.

## العنف السياسي غير الرسمي

تبدو العلاقة السجالية بين المجتمع والدولة في البلدان العربية علاقة تعبر عن واقع

٥٨٧٧٦٠

مأزوم في كل المجالات، حيث لا يبقى أي وسيلة للتعبير سوى استخدام نفس الأدوات التي

تستخدمها الدولة في قمع مجتمعا. تلك الحالة التي تبدو يائسة في أسلوب تعاملها ناجمة عن

إحساس عميق لدى أفراد المجتمع بأن لا مكان لهم، ولا أحد يستمع إلى صوتهم من خلال أي

حوار، ولا أحد يعترف بكيان الإنسان أو أي صيغة يرتضيها للتعبير عن ذاته، سواء كانت حزباً

أم جمعية أم نقابة. عندما تغيب كل هذه الإمكانيات تتكسر القناة لدى الفرد أن لا لغة غير لغة

العنف قادرة على إيصال صوته. في هذه الحالة يصبح المجتمع مرشحاً لأي نوع من أنواع

العنف، فيقبل كل فكر أو أيديولوجيا موجهة لجمهور المقموعين<sup>(١)</sup>.

هناك العديد من القطاعات المجتمعية التي تمارس العنف سواءً ضد الدولة، أو في إطار

العلاقة الأفقية بين هذه القطاعات. ومن أبرز هذه القطاعات الاجتماعية التي تمارس العنف غير

الرسمي الطلاب والحركات الدينية. تتواجد في البلدان العربية كافة أنواع العنف السياسي غير

الرسمي سواءً أفقياً فيما بين القوى الاجتماعية المتنافسة، أو عمودياً بين هذه القوى والنظم

(١) رضوان جونت زيادة: "خطاب العنف، مقارنة نفسية أنثروبولوجية"، م. س. ذ، ص ١٠٨.

السياسية الحاكمة. والوتيرة الأعلى في هذه الحقبة الزمنية للعنف السياسي هي بين حركات الإسلام السياسي وأنصارها وبين النظم الحاكمة.

تمارس الحركات الإسلامية عنفاً مضاداً لعنف النظم الرسمية الحاكمة المتسلحة برأي فئات أخرى تمارس التحريض على الإسلام والحركة الإسلامية، التي تصدر حكماً على الإسلاميين بأنهم أعظم خطر يجب أن تلتفت إليه الإنسانية والحكومات والمتقنون والحريصون على الفن والثقافة والعلم. يدفع الموقف السابق بالإسلاميين إلى التشدد إزاء كل ما له علاقة بمن يحرض عليهم ويمارس العنف ضدهم. لم تجد جماعات إسلامية متعددة حرجاً في استخدام نفس الأدوات المستخدمة ضدها، من حملات إعلامية أو اغتيال واحتجاج، حتى أصبح العنف السياسي للإسلاميين هو المظهر الأبرز للعنف السياسي غير الرسمي في الوقت الحاضر.

وُجدت الحركات الإسلامية في ظروف صعبة للغاية، حصار خارجي من خصومها الخارجيين وحصار داخلي من قبل مؤسسات الحكم والأحزاب العلمانية. علاقة هذه الحركات لم تكن جيدة مع بعض مؤسسات المجتمع الأهلي من جهة ومع بعض علماء الدين من جهة أخرى، ناهيك عن العلاقة السيئة مع النظم الرسمية. طبعت ظروف الحصار أسلوب عمل هذه الجماعات بالعنف، الذي دفع بهذه الجماعات إلى البحث عن سند فقهي لتشريع عنفها ضد الآخرين، مما أوقعها في أحيان كثيرة في أخطاء على مستوى المفاهيم وتطبيقها، كما وقعت بعض هذه

الجماعات في فخ من شرع العنف المسلح من العلماء تحت ضغوط نوازع وحاجات نفسية أو فهم خاطئ. الحالة التي عايشتها الحركات الإسلامية في البلدان العربية من توفر مناخ مؤاتٍ للعنف، والواقع المكون من القوى الأجنبية والأنظمة السياسية الاستبدادية، دفع بها إلى ردٍ عنيفٍ صبغ خطابها السياسي المتضمن كل مفردات الوعيد والتهديد واستعمال مقولات الكفر والردة والفسق وموالة الكافرين<sup>(١)</sup>.

استعمال العنف من قبل الحركات الإسلامية يهدف إلى إظهار قوتها وقدرتها على إلحاق الضرر بالنظام، كما تهدف إلى إظهاره بمظهر المرفوض من قبل الشعب وإرباكه. الهدف الرئيسي وراء كل عنف الإسلاميين هو إعلان الرأي السياسي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) محمد مهدي شمس الدين: فقه العنف المسلح في الإسلام، ط ١، (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات

والنشر، ٢٠٠١)، عن

<http://www.aljazccra.nct/books/2002/6/6-5-1.htm> page 1 of 3

(٢) المرجع السابق، page 1 of 3.

## الفصل الثالث

أثر ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي على مستوى المشاركة

السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

## أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم تعد قوى عظمى بإمكانها مجابهة القوة الأمريكية. حيث تفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام العالمي. يترتب على ذلك توظيف المنظمات الدولية لخدمة الأهداف الغربية وتم التلاعب بالألفاظ لتصبح عدة دول تمثل ما يسمى "بالمجتمع الدولي" أو "العالم الحر". بدت بقية الأمم وكأنها طواوير من العبيد للغرب وبدأ الحديث عن مواجهة ما يسمى بالخطر الأخضر (الإسلام) بعد سقوط الخطر الأحمر (الشيوعية)<sup>(١)</sup>. سيطرت روح الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية في هذه المرحلة فيما يعرف بالعولمة بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية. شكلت حرب الخليج الثانية قمة العولمة العسكرية من خلال استهداف بلد واحد من قبل تحالف دولي ضم ما يزيد على الثلاثين دولة. تواجدت الجيوش الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب بشكل يشبه الاحتلال إلى حد بعيد، مما خلق حالة من ردة الفعل لدى الشعوب العربية عموماً والإسلاميين على وجه الخصوص. بدأ استهداف الجيوش الأمريكية والمصالح الغربية عموماً في المنطقة العربية وتحديداً في جزيرة العرب وما جاورها. تصاعدت المواجهة، فمن عمليات هنا وهناك إلى تفجيرات استهدفت القوات

(١) للمزيد انظر في صموئيل هانتنتون: الإسلام والغرب، آفاق الصدام، ط١، القاهرة: ترجمة مجدي شرير (مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

الأمريكية في الخُبر إلى هجمات نيروبي ودار السلام حتى وصلت القمة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بضربات للمصالح الأمريكية في قلب الولايات المتحدة في أكبر تحدي للجبروت الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث عاد للأذهان ضربات اليابانيين في بيرل الهاربر. ارتبط بذاكرة كل إنسان عايش يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ذلك المشهد المروّع والحدث الكبير. بدا المشهد وكأنه لحظة توقف فيها الزمن عنده، ليبدأ زمان جديد يعم فيه الخوف والعنف كل أرجاء الدنيا، بعدما كانت أجزاء منها تتعم بالأمن والاستقرار على حساب الأجزاء الأخرى.

تباينت التحليلات والأقوال حول الدافع لمنفذي هجمات نيويورك وواشنطن. من الأقوال الملفتة للنظر الواردة على أسنة الساسة الأمريكيين وكثير من الصحافيين الأمريكيين، أن الدافع هو الغيرة والحسد وكرهية الولايات المتحدة لما تمثله من حرية وديمقراطية وتقدم تقني. هنري كيسنجر قال: إن الذي دفع بالمهاجمين للقيام بفعلتهم هو الكراهية العميقة للقيم الغربية. توماس فريدمان رأى أن المهاجمين يريدون تدمير المبادئ التي تقف أمريكا دفاعاً عنها. هناك العديد من الأمثلة على ذلك، ولكن لم يسأل أحد من هؤلاء، لماذا أمريكا؟ علماً بأن بريطانيا وفرنسا أقرب جغرافياً وهما أجدر بتمثيل الحضارة الغربية وقيمها<sup>(١)</sup>.

(١) فهمي هويدي: "الأمريكيون نفَعوا ثمن انحيازهم مرتين"، مقالات مختارة، مركز المرشد للدراسات والأبحاث، جنين، تشرين أول ٢٠٠١.



مقابل ما رآه فريق من أن الحقد والكراهية والحسد هي كلها دوافع للقيام بالهجوم. نجد من بين الغربيين أنفسهم من يفند هذا الادعاء. نعوم تشومسكي حذر من الاستسلام لنداء الانتقام، ودعا الأمريكيين إلى فهم ما جرى، وعلاقته بالإحباط واليأس الذي أصاب الشباب العربي. وهذا الإحباط برأيه بسبب عدم وجود أفق سياسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والانتحاز الأمريكي لإسرائيل. ويضيف تشومسكي: أنه إذا لم يع الأمريكيون دوافع وأسباب الهجمات جيداً، فإنهم سيتعرضون لما هو أسوأ. أما روبرت فسك فقال: إذا كانت أمريكا تحمّل طالبان مسؤولية بن لادن، فهل تتحمل هي مسؤولية إسرائيل؟ وأضاف أن الفاعلين هم أبناء مجتمع مستاء من أمريكا التي تتحاز دوماً لإسرائيل. أوري أفنيري - كاتب إسرائيلي - قال: إن أمريكا أثارت غضب العالم بسبب سوء استخدام قوتها. العرب يكرهون أمريكا بسبب دعمها للاحتلال الإسرائيلي ويكرهها المسلمون لأنها تدعم السيطرة الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية<sup>(١)</sup>.

الحركات الإسلامية في شتى أرجاء العالم عمدت إلى إدانة الهجمات، وذلك لاعتبارات أخلاقية لها جذور في فلسفة الجهاد في الإسلام. هذه الفلسفة التي ترفض محاربة غير المحاربين، وتحرم قتل الأطفال والنساء والتدمير. كما أن الإجماع العالمي على إدانة الهجمات

(١) فهمي هويدي، المصدر السابق، ص ٧.

لم يدع مجالاً لكثير من الإسلاميين إلا سلوك نفس الطريق بإدانة الهجمات لصعوبة تبريرها سياسياً.

سبق لنا أن أشرنا في إطار معالجة مفهوم الإسلام السياسي أن قسمنا الحركات الإسلامية إلى أربعة أصناف. وقد تباينت مواقف هذه الفئات تجاه الحدث. فالحركات الإسلامية السياسية ذات الخلفية الإخوانية أدانت الحدث وفق رؤيتها الاستراتيجية بتفادي الصدام مع خصومها، وأن هذا اللون من المواجهة لا يتفق مع هذه الرؤية ومنهج عمل هذه الحركات. أما الحركات الإسلامية السلفية ذات المنحى التعليمي الإرشادي والمنتشرة في الجزيرة العربية أبدت تفهماً لما جرى بعد عدة أيام من الحدث. السبب وراء هذا التفهم هو التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية بسبب التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي. أما الحركات الجهادية الثورية والتي اعتبرناها سلفية الفكر مع اختلافها في الموقف من الحكام، فقد لظمت الصمت في الأيام الأولى للحدث وذلك لصعوبة تبرير الهجمات والدفاع عنها سياسياً. بعد إعلان الحرب على أفغانستان من قِبَل الولايات المتحدة تحمست هذه الحركات لما جرى وتم تبريرها<sup>(١)</sup>.

أدان المفكرون المنشغلون بالفكر الإسلامي وغير المنضوين تحت لواء أي تيار إسلامي الهجمات. ولكن انصب اهتمام هؤلاء المفكرين بتوجيه الرأي العالمي والأمريكي على وجه

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: "الحركات الإسلامية ومهمات ١١ سبتمبر.. خلاقات وخلفيات"، ص ٢٠٢، عن <http://www.al-jazccera.net/cases/2001/11/11-15-1.htm>.

الخصوص للبحث عن السبب وراء هذه الهجمات. لعل السبب الأبرز والذي يجمع عليه الكثيرون -إسلاميون وغير إسلاميين- هو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والدعم المتواصل للكيان الصهيوني دبلوماسياً وعسكرياً. فالولايات المتحدة تلوح دائماً باستخدام حق النقض الفيتو ضد أي قرار يُزَمَع التصويت عليه في مجلس الأمن لمجرد إدانة إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين. والمعاهدات الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية توفر وتضمن لإسرائيل تفوقاً نوعياً على كل الدول العربية مجتمعة<sup>(١)</sup>.

إضافة إلى دعوة الإسلاميين بضرورة البحث عن السبب وراء الهجمات، فقد رأوا أن المسلمين شأنهم شأن غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، فيهم "المعتدل المتسامح، وفيهم المتطرف وداعية العنف". وأن محاولة أخذ كل المسلمين بجريرة من نفذوا هجمات ١١ سبتمبر فيه تعميم يفتقد للصحة وغير مفيد. وقد ترافق تنديد الإسلاميين بالهجمات بالحرص الدائم على رفض السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ما يؤخذ على صوت الإسلاميين في هذا السياق أنه لم يصل مداه، ولم يكن مسموعاً بدرجة كافية في ظل الصخب الإعلامي الأمريكي.

(١) للاطلاع على المعاهدات الأمريكية الإسرائيلية انظر:

- هيثم الكيلاني: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط ٢، (القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي ١٩٩٤)، أعمال المؤتمر الثاني، الجلسة الثانية.
- طلعت مسلم: التعاون العسكري العربي، دراسات في الوحدة العربية، ط ١، (بيروت)، ١٩٩٠م.
- لميل منصور: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الوثقى، ط ١، (بيروت)، ١٩٩٦م.
- يزيد الصايغ: الصناعة العسكرية العربية، ط ١، (بيروت)، ١٩٩٢م.

بالتأكيد عندما نتحدث عن المواقف، فإن هناك الكثير من المواقف ولكننا نستحضر ما له علاقة بدراستنا، وهو حديث عن مواقف علنية رسمية، وليس الحديث عما يدور بين العامة في المرافق والشوارع. ولو أردنا الحديث عن ذلك لكان بالإمكان القول: إنه وإن كان من قُتلوا في مبنى التجارة العالمي أبرياء، إلا أن الولايات المتحدة بالتأكيد ليست بريئة ومدانة بالدم لجزء كبير من الإنسانية. فإن كان من الصعب تبرير هجمات ١١ سبتمبر أخلاقياً، إلا أنه يجب الضغط على أمريكا لرفع الظلم عن الفلسطينيين والعراقيين وغيرهم. وقد ساد رأي من قبل إسلاميين وغير إسلاميين، على تحميل أمريكا المسؤولية، وأن سياستها الخارجية سبباً جوهرياً في بذر الحقد والكراهية، وزيادة الهوة بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

لقد ساهمت الولايات المتحدة عبر سياستها الخارجية المتعلقة بالمنطقة العربية بالدفع بالإسلاميين الداعين للجهاد لتنفيذ هجمات نيويورك وواشنطن. لم تترك الولايات المتحدة أي أمل للعرب لممارسة أي احتجاج سلمي يؤمن مصالحهم وحقوقهم بانحيازها الكامل لإسرائيل. الصورة التي باتت واضحة المعالم في عقول العرب والمسلمين أن نضالهم لا مستقبل له ولا

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: "الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر... خلافاً وخلفيات"، م. س. ذ،

أمل فيه، من خلال المواقف الأمريكية المعادية للحركات النضالية العربية سواءً في لبنان أو فلسطين<sup>(١)</sup>.

لم يكن وصول الأمور إلى ما وصلت إليه في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلا نتاجاً لتراكمات تعود إلى عقود خلت من السياسات الغربية أوروبياً وأمريكياً تجاه المنطقة العربية. إرث العلاقة بين المستعمرين القداماء والمنطقة العربية يحمل في صفحاته كثيراً من العداة لأي تجربة عربية للنهوض والتقدم ابتداءً بتجربة محمد علي باشا في مصر وانتهاءً بما يفعله المستعمرون الأمريكيون الجدد في العراق في الوقت الحاضر. نجح محمد علي باشا باستغلال الأوضاع الدولية السائدة حينذاك إذ لم يكن للحروب التي خاضتها جيوشه في نجد واليونان تعقيدات دولية كبيرة.

عمل محمد علي على بناء أسطول قوي ونظم جيشه في ظل نهضة زراعية وصناعية في مصر، كما أدخل إصلاحات في التعليم وعمل على تكريس المساواة بدلاً من التمايز الطبقي الذي كان سائداً. عندما توجهت قوات محمد علي إلى فلسطين والشام شكلت تحدياً للدولة العثمانية والدول الأوروبية على السواء فيما عُرف في حينه "بالمسألة السورية" التي اعتبرها المؤرخون أخطر فصول "المسألة الشرقية". ثارت المخاوف لدى الفرنسيين والبريطانيين عقب

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: "الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر... خلاقات وخلفيات"، م. س. ذ، ص ٦ من ٧.

دخول الجيش المصري فلسطين والشام علماً بأن فرنسا كانت تدعم محمد علي وتوفر له الخبراء. حاولت بريطانيا فرض قيود على تحرك قوات محمد علي من خلال مؤتمر لندن في ١٥ تموز، ١٨٤٠ خشية سيطرته على طرق مواصلات مستعمراتها. رفض محمد علي ذلك فأعلنت كل من بريطانيا والنمسا والدولة العثمانية الحرب عليه<sup>(١)</sup>.

ما جرى من حصار على العراق لمدة اثني عشر عاماً عقب دخول جيشه للكويت، وما يجري من حرب مدمرة من قبل الولايات المتحدة وريثة الاستعمار وبريطانيا باعتبارها مستشار إمبريالي للولايات المتحدة اعتباراً من ٢٠ آذار ٢٠٠٣ يشكل عودة بالتاريخ إلى أيام محمد علي باشا مع أخذ الفارق سواء من حيث تعقيدات الموقف الدولي بتوازناته وتحالفاته، الخ. لكن يمكننا القول إذا كان محمد علي أوجد برغبته النهوض وإقامة دولة عربية ما عرف في حيه بالمسألة السورية، فإن صدام حسين أوجد ما يعرف الآن بالمسألة العراقية.

هكذا تتأخمت السياسات الخارجية للمستعمرين قديماً وحديثاً في صنع العنف السياسي للإسلاميين الداعين للجهاد. وغني عن القول أن الظروف الداخلية للبلدان العربية لعبت دوراً هي الأخرى في صنع الظاهرة بدرجة كبيرة.

(١) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني (ج-ش)، ط، ١٩٩٦، دمشق، ص ٢٦٢-٢٦٦.

## تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر

أفرزت الأحداث العديد من التداعيات على جميع المستويات الدولية والإقليمية والمحلية،

أوجزها في أربعة محاور هي:

تداعيات الأحداث على النظام الدولي ثم تداعياتها على أمن المجتمع الأمريكي ثم أمن

الأنظمة السياسية العربية وأخيراً تداعياتها على المسلمين داخل الولايات المتحدة وفي البلدان

العربية والإسلامية.

### ١- النظام الدولي:

من خلال استعراض الحدث في الحادي عشر من أيلول يمكننا أن نلاحظ أن تفرد

الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم قد تعرض للاهتزاز. يمكن ذلك من إدراكنا لحقيقة أن

المنطقة التي انطلق منها منفذو الهجمات هي من أكثر مناطق العالم حيوية للأمن القومي

الأمريكي، بما تحويه من ثروات هائلة. انطلقوا في الغالب من الجزيرة العربية وهي التي تهيمن

عليها الولايات المتحدة بتواجدها العسكري الكثيف من جهة وبما توفره لإسرائيل من تفوق تقني

نوعي يضمن لها الحفاظ على وصف الدولة الحديثة في وسط دول عربية تحرص الولايات

المتحدة على إبقائها خارج سياق الزمن من حيث الحداثة والتطوير. لم يكن باستطاعة الولايات

المتحدة الحفاظ على هذه الحالة (تخلف المنطقة العربية) في أكثر مناطق العالم حيوية لها بعد

أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حيث فعلت ذلك طوال الفترة الماضية بالنأي بالعمولة عن المنطقة وتأثيرات هذه العولمة<sup>(١)</sup>. ما يفسر ذلك أن الحدث تجاوز المعطيات الإقليمية للمنطقة العربية وفق التصور الأمريكي ليصنع منفذاً عالمياً يكاد يوازي الرغبة الجامعة للولايات المتحدة بعولمة ثقافتها وحضارتها على كافة بقاع الأرض وعسكرة هذه العولمة.

تعولم "الإرهاب" باستخدام أحدث تقنيات الاتصال وثورة المعلومات من جهة، كما تعولم باتساع جمهور المتعاطفين سواءً بدوافع دينية بين المسلمين أو بدوافع الحقد والكرامية للهيمنة الأمريكية في كل أنحاء العالم.

صنعت أحداث الحادي عشر من أيلول ما يشبه القطب الثاني في قيادة العالم بدليل أن التحدي الذي شكله ما يسمى "بالإرهاب" فاق كل تصور من خلال الضربة القوية التي وجهها للقطب المهيمن ومن خلال جر الولايات المتحدة إلى حرب غير واضحة المعالم في جميع أنحاء العالم. أصبحت القوة الأمريكية ومسألة قدرتها على الحسم موضع تساؤل من قبل الكثيرين<sup>(٢)</sup>. فهل تكمن قوة القطب المفترض في كونه غير مرئي؟ أم أنه التعبير عن آمال المقهورين

(١) نظام بركات: تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي عن

<http://www.aljazeera.net.in-depth/america-laden/2002/9/9-9-8.htm>. page 6 of 9

- انظر أيضاً في، عبد الله النقرش وعبد الله حميد الدين: "السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر: وجهة نظر"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٦، (كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ١٦-١٧.

(٢) المرجع السابق page 9 of 9.

- انظر أيضاً في، عبد الله النقرش وعبد الله حميد الدين: "السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر: وجهة نظر"، م. س. د، ص ١٧.



والمظلومين والمتضررين من سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟ وهل ستتطور المواجهة لتفرز تحالفاً بين المستضعفين؟

بدأت الولايات المتحدة كعملاق تلقى ضربة قوية أطاحت به أرضاً لبرهة من الزمن وعاد ليستجمع قواه التي تعرضت للاختبار بشكل جدي<sup>(١)</sup>. يمكننا القول وبكل وضوح أننا أمام فاعل جديد مؤثر في العلاقات الدولية، ليس له صفات القطرية أو الإقليمية وغير ناتج عن ممارسات لمؤسسات سيادية. تكوّن الفاعل الجديد بعيداً عن النسق الدولي المعروف ضمن وداخل الأطر المحلية والإقليمية والدولية، لكنه لم يكتسب ذات الصفات المعبرة عن هذه الأطر، بل تطور وحمل سمات خاصة به واكتسب وجوداً مستقلاً وخارجاً عليها، حاملاً خصائص ثقافية ومقومات ذاتية تجعله صاحب رسالة، وتمنحه دوراً وصفة وجود<sup>(٢)</sup>. إن جاز لنا الاستعانة بقانون نيوتن القائل أن لكل فعل رد فعل مساوٍ له بالمقدار ومعاكس له بالاتجاه في سياق التعبير عن الحالة الماثلة أمامنا، يمكننا القول إن العولمة الأمريكية ولدت ردة فعل تمثل نوعاً من العولمة المضادة. لكن! ما الذي جعل ردة الفعل هذه تأخذ بعداً عالمياً؟ ولماذا تم امتطاء صهوة الدين للتعبير عن الواقع المأزوم في البلدان العربية والإسلامية؟ وهل جاءت الحركات الداعية

(١) المرجع السابق page 5 of 9.

(٢) أنور الهواري: "الشرق الأوسط: الحرب المزبوجة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨ / السنة ٣٨، أبريل ٢٠٠٢، ص ٥١.

- انظر أيضاً في، نظام بركات: تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، م. س. ذ، ص ٤ من ٩.

للجهاد كرد فعل على فشل النظم الرسمية والتيار الإسلامي الإصلاحى فى مواجهة الهجمة الغربية على البلدان العربية والإسلامية؟

نجحت الحركات الجهادية فى إحداث تعبئة سياسية ودينية للجماهير العربية والمسلمة من خلال ما فعلته فى الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. باعتبار ذلك الحدث بداية لعالم جديد تغيرت فيه آليات الصراع الدولى. من أبرز الأسباب الواقعة وراء تبني هذا النوع من العنف الذى يعرف لدى مؤيديه بالاستشهادى ومناهضيه بالانتحارى. وانتقال العنف السياسى من الساحة المحلية عربياً وإسلامياً إلى الساحة الدولية، هى تزايد الضغوط والممارسات التى فرضها النظام العالمى أحادى القطبية على الكيانات الوطنية والحضارية المختلفة. شكل التحدي الخارجى من قبل الولايات المتحدة حافزاً للحركات الجهادية لنقل المعركة من الساحة المحلية إلى الساحة العالمية، حيث بدت الحكومات العربية غير راغبة فى مواجهة الخطر الخارجى فى معظم الأحيان، بل متواطئة معه ضد رعاياها<sup>(١)</sup>.

## ٢- أمن المجتمع الأمريكى:

أحدثت ضربات الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تحولات كبيرة فى المجتمع الأمريكى. أصبح الأمريكى صاحب أكبر قوة فى العالم بحاجة إلى إثبات ذاته وهويته مقابل

(١) عمر الشوبكى: "مستقبل حركات الإسلام السياسى"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٨/ إبريل، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

الهويات الأخرى صاحبة البعد الاجتماعي الذي تفقده الهوية الأمريكية لصالح البعد الاقتصادي. شكلت الأحداث بداية الطريق للأمريكيين للبحث عن هويتهم بعيداً عن الاقتصاد<sup>(١)</sup>. تعرض البعد الفردي في الحرية للمواطن الأمريكي للمضايقة بفعل القوانين والتدابير التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لحماية مجتمعها. فمثلاً تم إنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة من يتهم بالقيام بأعمال إرهابية، كما صدر قانون حرية "التفتيش والاحتجاز" إضافة إلى خلق حس لدى وسائل الإعلام بضرورة الوقوف خلف القيادة السياسية وممارسة نوع من الرقابة الذاتية على ما تتداوله من موضوعات. كشف ذلك مدى جدية الاختبار الذي تعرضت له الديمقراطية الأمريكية، فبدأت عليها ملامح عدم التوازن بين سلطاتها لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني الأمريكي<sup>(٢)</sup>. يمكن القول هنا أن ما تشهده بلدان العالم الثالث من تقرد بالقرار وسحق للحريات الفردية للرعايا بدأت مشاهدته تتبلور بصورة أو بأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "تفتين القمع والاعتداء على الحريات المدنية"<sup>(٣)</sup>. يبدو ذلك واضحاً من خلال صدور قوانين تدعم سلطات أجهزة الأمن الأمريكية.

(١) مراد بطل الشيشاني: التطور التاريخي لبنية المجتمع الأمريكي، صدمة ١١ سبتمبر، عن

<http://www.aljazeera.net.file://A:9-10-7.htm>, page 4 of 7

(٢) انظر في، محمد مصطفى كامل: "أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة

والسياسات"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧/يناير ٢٠٠٢، ص ٥٥.

(٣) مراد بطل الشيشاني، م. س. ذ، page 4 of 7.

### ٣- أمن الأنظمة السياسية العربية:

بالقدر الذي هزت فيه الأحداث المجتمع الأمريكي ونموذجه الديمقراطي، بإعلان حالة الطوارئ وإصدار القوانين لمراقبة الاتصالات والحسابات البنكية، فقد هزت الأحداث الفردانية والتسلط في البلدان العربية. تحول مفهوم الأمن من مسألة فنية إجرائية إلى مسألة سياسية تؤرق الحكام العرب. كرس ذلك حجم الضربة التي تلقتها الدولة الأمريكية بما تعنيه للأنظمة العربية كدولة حارسة لها ومديمة لبقائها. إذا كان المتكفل بالأمن لم يعد يشعر به فبالضرورة أن من يؤمنون لديه لن يشعروا بالأمان، وكما يقال فاقد الشيء لا يعطيه<sup>(١)</sup>. وبناءً على ما سبق هل سيجد الحكام العرب أن من الأفضل لهم التفاهم مع القوى السياسية المحلية فسي بلدانهم؟ أم أن اعتمادهم على الحماية الخارجية ازداد لإدامة بقائهم في السلطة؟ وهل ستسمح أمريكا لهم بالتفاهم مع شعوبهم؟ وتترك أن من يزرع الشاه يحصد الخميني؟ أم ستأتي بجيوشها لتقوم بمهمة الحفاظ على مصالحها وحلفائها؟

### ٤- تداعيات الأحداث على المسلمين:

كان من أول التداعيات لضربات ١١ أيلول تصاعد الكراهية ضد المسلمين من قبل الغرب، سواءً مسلمي البلدان العربية والإسلامية أو المسلمين الذين يعيشون في البلدان الغربية.

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر... خلافاً وخلفيات، م. م. د،

ظلت الجهات الرسمية الأمريكية تتكرر وجود هذا العداء للمسلمين حتى صدر تقرير عن FBI في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ يتحدث عن ارتفاع أعمال العنف الموجهة ضد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٦٠٠% على ما كانت عليه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر<sup>(١)</sup>. عبرت بعض التحولات في المجتمع الأمريكي عن نزعة عنصرية ضد المسلمين هناك أو ضد ذوي البشرة السمراء عموماً. تمثلت بإطلاق النار على المحال التجارية التي يملكها أو يعمل بها أفراد ذوي بشرة سمراء، إضافة لرش مساجد المسلمين بدم خنزير وإرسال التهديدات عبر البريد الإلكتروني والبريد العادي وكَيْل الشتائم للمسلمين ومضايقة المحجبات<sup>(٢)</sup>.

كانت الدعوة الأمريكية إلى إقامة حلف دولي ضد الإرهاب من أبرز التداعيات على الساحة الدولية. دعت أمريكا الجميع للمشاركة في هذا الحلف وقالت إن أي دولة ليست فيه فهي ضده<sup>(٣)</sup>. ربما هذا الأمر هو ما هدد به جون فوستر دالاس كل العالم إبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي المنهار. قال دالاس من ليس معنا فهو ضدنا وعلينا<sup>(٤)</sup>. إن كانت دعوة دالاس

(١) قناة الجزيرة القطرية: الأخبار، ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢) مراد بطل الشيشاني: صلوة ١١ سبتمبر/ أيلول. عن:

<http://www.aljazeera.net.file://A:19-10-7.htm>. page 4 of 7

(٣) فهمي هويدي: الأمريكيون نفخوا ثمن انحيازهم مرتين، م. س. ذ، ص ١٨.

-انظر أيضاً في، محمود محمد محمود حمد: "الولايات المتحدة، بعد الحادي عشر من سبتمبر، تحولات الفكر والسياسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٦٥.

(٤) انظر في، عبد الله النقرش وعبد الله حميد الدين: "السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وجهة نظر"، م. س. ذ، ص ١٧.

أدت إلى ولادة حركة عدم الانحياز في حينه في ظل توازن القوى بين قوتين عظميين، فإنني أعتقد أن الدعوة الأمريكية الجديدة بالوقوف إما مع أمريكا أو الإرهاب ستؤدي إلى انفلات الإرهاب على الساحة العالمية. السبب هو مطالبة العالم بالوقوف ضد الإرهاب دون تحديد هوية هذا الإرهاب ومن هو الإرهابي. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن للآخرين الحق في سلوك طريق ثالث يبتعدون فيه عن كل من الإرهاب والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أصيبت السياسة الأمريكية بنوع من التخبط باختزالها كل مشكلات العالم في مشكلة واحدة أطلقت عليها اسم "الإرهاب".

أدت الدعوة الأمريكية لإقامة تحالف دولي ضد الإرهاب إلى انقسام العالم إلى شطرين وبطريقتين مختلفتين؛ أولاهما: انقسام العالم إلى فسطاطين، فسطاط كفر وفسطاط إيمان كما قال أسامة بن لادن<sup>(١)</sup>. وثانيهما: انقسام العالم إلى محورين، محور للخير ومحور للشر كما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش<sup>(٢)</sup>. حاولت الولايات المتحدة من خلال خطابها الأخلاقي بعد الحادي عشر من أيلول فرض مفهومها للخير والشر وتحديد القوى الصالحة والظالمة.

(١) أسامة بن لادن: رسالة صوتية عبر قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠١.

(٢) أمريك شوبارد: ١١ سبتمبر من منظور الجغرافيا السياسية، عن

<http://www.aljazeera.net/indctlv/america-laden/2002/9/9-11.htm> page 2 of 6

يشكل ذلك عودة لأفكار صموئيل هنتغتون حول صراع الحضارات حيث أصبح الحديث عن عالم للخير يتمثل بحضارة الغرب وعالم للشر، ممثلاً ببعض الدول العربية والإسلامية إضافة لدول أخرى لا تسير في ركاب الرأسمالية الأمريكية. هدفت الولايات المتحدة من خلال خطابها الأخلاقي إلى أدلجة حربها على ما أسمته "بالإرهاب"، بدى ذلك واضحاً من خلال الإصرار الأمريكي على التدخل في التكوين الثقافي للشعوب العربية والإسلامية ومحاولة فرض تغيير على برامج التعليم في البلدان العربية والإسلامية<sup>(١)</sup>. ساد الخطاب الغربي أن الإسلام هو مصدر الخطر والتهديد المقبل على حضارته. تجاوزت الإساءات الإعلامية الغربية إلى مسائل أخرى كالفصل بين الجنسين وتطبيق عقوبات الرجم والجلد ومسألة حقوق الإنسان في النظام الإسلامي. تم توصيف هذه الأمور من خلال عرضها مرتبطة بصورة نساء أفغانيات يضربهن رجل في الشارع، أو بصورة زانية يقام عليها الحد في ملعب في كابل أو دماء يهودية في الشارع ومطعم يهودي وسيارة مفجرة. تُقدم هذه الأمور في سياق يتجاوز أفغانستان ليشمل الإسلام والعرب والمسلمين في العالم أجمع<sup>(٢)</sup>.

(١) نظام بركات، م. س. ذ، ص ٤ من ٦.

(٢) محمد بن حامد الأعمري: ظواهر أمريكية جديدة... في التعامل مع الإسلام، عن

تحدثت جوديث ميلر (يهودية أمريكية) عن وجوب الشك في إخلاص المسلمين للحقيقة والعدل والديمقراطية. وبررت موقفها من خلال نظرتها للتاريخ الإسلامي والعربي والكيفية التي تطورت بها المجتمعات العربية، واستنتجت أنها تجعل الخصومة بين الإسلام والديمقراطية مسألة حتمية. تضيف ميلر أن العرب مخادعون وتتناقض تعهداتهم مع ما يريدون تحقيقه ويعلنون عنه<sup>(١)</sup>.

إن الدعوة للتحالف ضد الإرهاب تعني بالدرجة الأولى إعلان الحرب على الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة. سبق للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أن وضعت معظم التنظيمات الإسلامية (حماس، الجهاد، حزب الله....) على قائمة الإرهاب الخاصة بكل منها. ووجهت الولايات المتحدة منذ الساعات الأولى للحدث التهمة لتنظيم القاعدة. هذا الاتهام والقائمة التي أصدرها الأمريكيون للمنظمات "الإرهابية" لا يجمعها إلا شيء واحد هو رفع راية الجهاد بغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بكل منظمة أو جماعة<sup>(٢)</sup>.

حصلت الولايات المتحدة على غطاء دولي لحربها على "الإرهاب" باستصدار قرار من مجلس الأمن. فوض القرار رقم ١٣٦٨ الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات الملائمة للرد على

(١) مصطفى نبيل: أمريكا والخطر الأخضر، مجلة الهلال، السنة ١١٠، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٢٧.

(٢) أورخان محمد علي: الأصابع الخفية، عن



"الإرهابيين". لم تكتفِ الولايات المتحدة بالتقويض الأممي، بل تجاوزته وأقامت تحالفاً داعماً لحربها على "الإرهاب" كما أسلفت<sup>(١)</sup>. اتخذ القرار بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن بعد يوم على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. تم تعزيز هذا القرار بقرار آخر يحمل الرقم ١٣٧٣ يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. نص القرار الجديد على اتخاذ كافة الأساليب، السياسي منها أو غير السياسي بهدف الحد من الإرهاب الدولي ومعاقبة الإرهابيين، كما نص على تجميد أموال كل من يشتبه بوجود علاقة له بالإرهاب. ما تجدر الإشارة إليه هنا أن القرار لم يفرّق بين الإرهاب والنضال ضد الاحتلال<sup>(٢)</sup>. شمل التحالف الدولي معظم دول العالم تحت طائلة الضغوط الأمريكية الاقتصادية منها والسياسية. أيدت كل الدول العربية - باستثناء العراق - الحملة الأمريكية على الإرهاب. ظهرت بعض الأصوات العربية الداعية إلى التفريق بين المقاومة والإرهاب، لكنها ذهبت أدراج الرياح في ظل الصخب الإعلامي الأمريكي ودق طبول الحرب. اختارت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة العربية مسرحاً لحربها على الإرهاب. شملت هذه الحرب استخدام كافة الوسائل الاستخبارية والأمنية ضد التنظيمات "الإرهابية" والأنظمة "الإرهابية"، كما شملت التهديد باستخدام القوة والعمل المسلح وامتدت لتشمل المنظمات

(١) انظر في، إدريس لكريني: مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات

الانفراندية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨١، (تموز/ يوليو، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

(٢) انظر في، عبد الغني عماد: "المقاومة" والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، مجلة المستقبل

العربي، السنة ٢٤، العدد ٧٥، (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٣٣-٣٤.

والجمعيات الخيرية والأفراد. توافقت الحرب الأمريكية على "الإرهاب" في المنطقة العربية مع القمع الصهيوني المتواصل للشعب الفلسطيني حيث تم تصوير هذا القمع على أنه جزء من الحرب على الإرهاب<sup>(١)</sup>.

لم تتوان الأنظمة العربية باستثناء العراق عن إعلان ولائها لأمريكا في حربها ضد الإرهاب، مع العلم أن هذه الحرب ستتم ضد مواطنين عرب سواء على الأرض العربية أو على أراضي دول أخرى كما حصل في أفغانستان. هذا التوافق بين الموقف الرسمي العربي والسياسة الأمريكية القاضية بمحاربة الإسلاميين جعل منهم هدفاً لكافة أنواع الاعتقال والتعذيب والتغيب والتهميش، وأصبح المسلمون أعداءً للإنسانية، وأصبح العمل الدعوي والدعاة متهمين ومطاردين. تشمل الحرب الأمريكية على الإرهاب أهدافاً متنوعة من منظمات وجمعيات خيرية أو تجارية وأشخاص. من المنظمات المستهدفة تنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن في ١٩٨٨م في أفغانستان وتنظيم الجهاد الإسلامي الذي برز في أواخر السبعينيات وطلائع الفتح وهو الجناح النشط في الجهاد الإسلامي بزعامة أيمن الظواهري في مصر، ومجموعة حركة المجاهدين الإسلاميين في كشمير، والجماعة الإسلامية المسلحة بزعامة عنتر الزوابري، والجماعة السلفية للدعوة والقتال بزعامة حسن حطاب وكلا التنظيمين في الجزائر، كما تشمل

(١) للمزيد أنظر في، نظام بركات: تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، عن

مجموعة أبو سياف في الفلبين وجيش عدن الإسلامي الذي ظهر بين ١٩٩٢-١٩٩٦م في اليمن، وعصبة الأنصار الإسلامية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والاتحاد الإسلامي في الصومال ومجموعة القتال الإسلامية الليبية وتضم معارضين للعقيد القذافي<sup>(١)</sup>.

ومن بين الأشخاص أيمن الظواهري كأبرز شخصية بعد أسامة بن لادن المطلوب رقم واحد يليه محمد عاطف المعروف بأبي حفص المصري<sup>(٢)</sup>.

امتدت الحرب الأمريكية على الإرهاب لاحقاً لتشمل تنظيمات أخرى كحماس وحزب الله ودولاً كالعراق وإيران وكوريا الشمالية فيما عُرفَ بمحور الشر<sup>(٣)</sup>.

لا يتوقف تأثير الحملة الأمريكية على إسلامي التيار الداعي للجهاد فحسب، بل يرى مأمون الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين أن الولايات المتحدة استغلت أحداث ١١ أيلول للهجوم على الإسلام كعقيدة ومبدأ وعلى المسلمين شعوباً ودولاً. يضيف الهضيبي أن هذا الأمر فضح مشاعر سابقة مخططة منذ زمن سابق<sup>(٤)</sup>. ستؤثر الحرب الأمريكية على الإرهاب على حركة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية في الوطن العربي. سيكون هذا التأثير ناسجاً

(١) القدس، القدس، ٢٦/١١٥٣٠، أيلول ٢٠٠١، ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) أمريك شوبارد: ١١ سبتمبر من متطور الجغرافيا السياسية، م. س. ذ، ص ٢ من ٦.

(٤) محمد عبد العاطي: حوار مع المرشد العام للإخوان المسلمين الهضيبي، عن

عن علاقة الإخوان بحركة حماس، خاصة وأن حماس لا تنكر انتماءها لحركة الإخوان وتخضع لتوجهاتها العامة وتتبنى مفهوم الإخوان في المقاومة<sup>(١)</sup>.

استثارت الحرب الأمريكية على "الإرهاب" حفيظة ليس الإسلاميين فحسب، بل كل العرب والمسلمين تقريباً، وشعروا بأن المستهدف هو الإسلام من خلال إعلان الرئيس جورج بوش بأن الحرب على أفغانستان حرب صليبية، وإن عاد لاحقاً وقال إنها زلة لسان، إلا أنه من الثابت أنه خاطب الأمريكيين بالتعاقبة التي نشأوا عليها وفق منطق السلام الأمريكي pax-Americana القاضي بنشر نمط الحياة الأمريكية وعولمته في جميع أنحاء العالم<sup>(٢)</sup>. ما يؤكد ذلك هو إطلاق اسم "الحرب العادلة" على الحرب ضد الإرهاب. ما تجدر الإشارة إليه هو أن لفظة "الحرب العادلة" هو شعار إحدى الحملات الصليبية التي استهدفت المشرق العربي سابقاً<sup>(٣)</sup>.

(١) شفيق شقير: الإخوان المسلمون... إلى أين. عن <http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/12/12-3-22.htm> page 1 of 1

(٢) مراد بطل الشيشاني: المجتمع الأمريكي بعد 11 سبتمبر، م. س. ذ، ص ٥ من ٧.

(٣) يوسف القرضاوي: تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر على العالم الإسلامي، عن <http://www.aljazeera.net.file://A:\12-12-3.htm> page 6 of 24

مؤشرات ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي العربي ضد الإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

:٢٠٠١

ما يهمننا في هذا السياق هو العلاقة بين الإسلاميين وأنظمتهم الرسمية، من حيث قدرتهم على المشاركة السياسية بعد الحادي عشر من أيلول، وبأي مستوى. وهل ستتأثر مشاركة الإسلاميين السياسية بفعل ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي العربي ضدهم؟ وما مدى انعكاس ذلك على البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية؟ وهل تدور طروحات الإسلاميين في فراغ، أم سيزداد تأثيرهم؟ أم سيخفت صوتههم جماهيرياً وإعلامياً بعد الإساءات الإعلامية ومحاولات تغيير البرامج التعليمية، ومحاصرة ومصادرة المصادر المالية المشكوك فيها أنها تمول نشاطاتهم؟ ألم يعتقد البعض أنه وتحت وطأة الضغوط الأمنية والمالية بأن التيار الإسلامي سينحسر تأثيره على الساحة العربية؟ فهل نجحت هذه الضغوط بثني أنصار الإسلام السياسي عما يريدونه؟

ليس من السهل الإجابة عن هذه الأسئلة إلا من خلال مؤشرات وقرائن تدل على ارتفاع

وتيرة العنف السياسي الرسمي ضد الإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. يربط بين هذه

المؤشرات التناغم الواضح بين القوى الخارجية المهيمنة والأنظمة الرسمية العربية بضرورة

استئصال الإسلاميين أو الحد من قدراتهم على الأقل.

## ١ - الإساءة الإعلامية:

- مجرد قبول الأنظمة السياسية العربية بإلصاق تهمة الإرهاب بالإسلاميين تكون قد مارست أشد أنواع العنف السياسي ضدهم. لما يشكله ذلك من توافق مع الإساءات الإعلامية الغربية للإسلاميين بأنهم إرهابيين وقتلة، الخ. ترى العديد من الأنظمة أن الإرهاب الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية هو ما تعرضت له هي في السابق. وجدت هذه النظم صاحبة الخصومة التقليدية مع الإسلاميين في الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب فرصة لم تتوفر من قبل للضغط على الإسلاميين ومضايقتهم<sup>(١)</sup>. فقد تم النظر إليهم في بعض البلدان العربية على أنهم عصابة مارقة على القانون وخارجة عليه، بحيث تعزز المنحى الاستتصالي لدى بعض النظم، بدليل الملاحقة ومحاولات الاغتيال لرموز التيار الجهادي الثوري. على ما يبدو فإن المنطق الذي طرحه الرئيس الأمريكي بقسمة العالم إلى نصفين أحدهما مع الإرهاب والآخر ضده، هو ذات المنطق الذي تريد الأنظمة العربية تعميمه على شعوبها. فمن هو ليس في صف النظام وسياساته هو في صف خصومه وأعدائه.

هناك الكثير من الإساءات الإعلامية التي تعرض لها الإسلاميون في البلدان العربية. تم وصفهم في الأردن بأنهم عصابة مارقة على القانون وأنهم يعيثون بأمن الوطن والمواطنين وأنهم

(١) محمد جميل بن منصور: الإسلاميون بعد ١١ سبتمبر... تقدم أم أقول، عن

<http://www.aljazeera.net.file://A:\11-26-1.htm>

يمارسون السطو والسرقة. ففي أحداث مدينة معان في نوفمبر ٢٠٠٢ تحدث الإعلام الرسمي عن ملاحقة لصوص وعصابة خارجة على القانون<sup>(١)</sup>. الروايات غير الرسمية قالت أن الهدف هو القبض على إسلاميين ناشطين. يدلل أنصار الرواية الأخيرة على صدق روايتهم بأن أحد أبرز المطاردين ويدعى "محمد شلبي" هو من رموز التيار الداعي للجهاد في معان وليس لصاً كما يقول الإعلام الرسمي الأردني.

يقوم كبار المسؤولين الأمريكيين بانتقاد الإسلام. فمثلاً قال وزير العدل الأمريكي "أشكروفت" أن دين المسلمين يأمرهم بإرسال أولادهم للموت<sup>(٢)</sup>. كما شكت مجلة أتلنتك منثلي وهي مجلة علمانية يهودية من تقصير الإعلام الغربي والعربي في التشكيك في صحة القرآن. ترى الصحيفة أن هكذا أمر ينهي التعصب واعتقاد الصحة والعصمة ويسمح ببدائل للقرآن<sup>(٣)</sup>. تتأغمت الانتقادات الإعلامية للإسلام والإسلاميين خارجياً من قبل الساسة الغربيين ووسائل إعلامهم وداخلياً من قبل الساسة العرب ووسائل إعلامهم.

تحدث الأمير نايف بن عبد العزيز مؤخراً عن أسباب التطرف في العالم الإسلامي ومنابعه على خلفية الاتهامات الأمريكية للسعودية بتمويل الإرهاب، فألقى باللائمة على حركة

(١) صحيفة الرياض: الرياض، ١٢/١٢٥٩٢ ديسمبر، ٩، السنة ٣٨.

<http://www.alriyadh.com.sa/contents/12-12-2002.mainpage/politics-4966.php>.

(٢) محمد بن حامد الأحمرى: ظواهر أمريكية جديدة.. في التعامل مع الإسلام. م. س. ذ. ص ٢ من ٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢ من ٦.

الإخوان المسلمين وحملها المسؤولية عن كل ما يجري في العالم الإسلامي من عنف وتطرف، حيث قال إن الإخوان هم أصل البلاء ومصدر كل المشكلات. كما اتهم الأمير السعودي جماعة الإخوان بالتسبب بمشكلات معقدة للمملكة السعودية وذكر بعض قادة الإخوان بالاسم كحسن الترابي وراشد الغنوشي وعبد الرحمن خليفة ونجم الدين أربكان بأنهم وقفوا ضد السعودية في عام ١٩٩١<sup>(١)</sup>.

أجرت صحيفة عكاظ السعودية حواراً مع الأمير نايف وفي معرض رده على سؤال حول الحركة الإسلامية للإصلاح\* قال: "بالنسبة لما يقال أنهم معارضة فلا أعتبرهم كذلك ولا أرى أن لهم أية قيمة إذا كانوا الأشخاص الذين نعرفهم...." أصدرت الحركة الإسلامية للإصلاح بياناً انتقدت فيه اللهجة المتكبرة في حديث الأمير السعودي الذي رفض حتى تسمية الحركة أو أشخاصها بأسمائهم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) غراهام فولر: الأمير نايف والإخوان المسلمين، عن <http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/12/12-2-15.htm>. page 1 of 3

\* أنشئت الحركة الإسلامية للإصلاح سنة ١٩٩٦م، تتخذ من لندن مقراً لها. جاء إنشاء هذه الحركة عقب خلاقات في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والأخيرة جمعية ذات توجه إسلامي أنشئت في أيار ١٩٩٣ من قبل أساتذة جامعيين ورجال دين يأخذون على النظام السعودي فساداً وأساليبه اللاديمقراطية، تم حظر الجمعية فور إنشائها. لجأ المتحدث باسمها محمد المسعري وهو أستاذ للفيزياء إلى لندن في عام ١٩٩٤ بعد فراره من السعودية لليمن. يتحدث باسم الحركة الإسلامية للإصلاح سعد الفقيه وهو معارض سعودي يقيم في لندن. تبث الحركة برامج إذاعية عبر الإنترنت.

(٢) القدس العربي: لندن، ١٩/٤٢٧٦ شباط ٢٠٠٣، ١٠.



تم ترديد بعض التهم والإساءات الإعلامية في وسائل الإعلام الغربية ورددتها وسائل

الإعلام العربية. من هذه التهم مثلاً اتهام أسامة بن لادن باستخدام الأطفال الأرقاء في جني

محصول الماريجوانا وقيام الإسلاميين بالتحريض على ذبح المسيحيين في جنوب السودان

ومحاولة تصنيع أسلحة دمار شامل...<sup>(١)</sup>.

هناك من الحماس في الصحافة العربية ووسائل الإعلام الأخرى لمؤازرة المتابعة

الأمريكية للإسلاميين وعلى رأسهم التيار الداعي للجهاد في الوطن العربي. ما يدعو إلى

التساؤل من هدف المؤازرة، هل المطلوب هو تغييب الوعي العربي عن مصالحه؟ إن ما هو

مطلوب من المتقنين العرب ووسائل الإعلام العربية في هذه المرحلة هو تحرير الوعي العربي

على الأقل. إن لم يكن باستطاعة العرب تحرير دولهم من التبعية والهيمنة الخارجية يتوجب

العمل على تحرير الوعي كخطوة أولى. لا تزال وسائل الإعلام العربية غير قادرة على القيام

بدور فعال في معالجة القضايا الهامة للمجتمعات العربية. يتجلى ذلك من خلال متابعة السعي

الأمريكي لإلقاء القبض على الإسلاميين مع تناسي تسليط الأضواء على معاناتهم وتعذيبهم في

السجون ومعاملتهم بطرق مخالفة للمواثيق الدولية والإنسانية<sup>(٢)</sup>. فلماذا لا يقوم الإعلام العربي

<sup>(١)</sup> دول. إل. ويليامس: القاعدة.. الإخوة الإرهابيون، ط ١ (الفايوكس ٢٠٠٢)، عن

<http://www.aljazeera.net/books>. page 2 of 4.

<sup>(٢)</sup> عبد الله النفيسي: تأثير الهاجس الأمني على مستقبل الهيمنة الأمريكية، عن

<http://www.aljazeera.net/programcs/no-limits/articles/2002/9/9-23-1.htm>. page 12 of 22

بتسليط الضوء على عدم محاكمة هؤلاء محاكمات عادلة على الأقل؟ ثم لماذا لا يقوم الإعلام العربي برسم الصورة الحقيقية للأمة العربية بأن مصالحها متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؟ يعكس ذلك مدى عجز وسائل الإعلام العربية عن القيام بدور فاعل في التصدي للمفاهيم الغربية كالإرهاب وغيرها من المفاهيم، كما يعكس انجرارها خلف وسائل الإعلام الغربية.

يرى الدكتور عبد الله النفيسي أن ما قام به تنظيم القاعدة لم يضر بالدول العربية أو المجتمعات العربية. نجم عن هجمات ١١ أيلول مصرع ٣٦٠٠ شخص بينما يموت في العراق ٦٠٠٠ نسمة كل شهر بسبب سوء التغذية والمياه الملوثة ونقص الأدوية<sup>(١)</sup>. ذلك وفق تقارير الأمم المتحدة وليس وفق تقارير عراقية. يضيف النفيسي أن ألوف مؤلفة من الفلسطينيين سقطوا في الخمسين عاماً المنصرمة على يد التحالف الأمريكي الصهيوني. يلخص النفيسي متسائلاً، لماذا كل هذه المقالات في الصحف العربية والتعازي في وسائل الإعلام العربية وننسى جرائم الولايات المتحدة التي أصابت فلذات أكباد العرب والمسلمين؟ لذلك ما هو مطلوب منا كعرب هو تحرير الوعي العربي على غرار ما يفعل اليابانيون، فعلى الرغم من علاقاتهم التجارية

(١) عبد الله النفيسي: المرجع السابق، page 14 of 22.

والاقتصادية مع الولايات المتحدة إلا أنهم مازالوا يتكلمون عن مذابح هيروشيما ونجازاكي<sup>(١)</sup>.  
أرى أن المرحلة الراهنة تتطلب من المتقنين العرب ووسائل الإعلام العربية أن تصب اهتمامها  
على الخلط القائم بين الإرهاب والمقاومة حيث تحرص الولايات المتحدة على إدامة هذا الخلط  
لتحقيق مآربها في إرباك الحركة الدولية لاستغلال الفرصة السانحة بالهيمنة على خيرات  
وثروات الوطن العربي.

## ٢- التنسيق الأمني:

- شكل التعاون الأمني بين الأجهزة الأمنية العربية ووكالة المخابرات المركزية  
الأمريكية CIA والمخابرات الغربية عموماً أبرز مؤشرات ارتفاع وتيرة العنف السياسي  
الرسمي العربي ضد الإسلاميين. ليس معنى هذا أنه قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١  
لم يكن هناك تنسيق وتعاون أمني، بل إن ما حصل هو ارتفاع وتيرة هذا التنسيق والتعاون،  
بحيث يتدخل المحققون والمخبرون الغربيون بسير كل التحقيقات المتعلقة بالإسلاميين. أبدت كل  
الدول العربية باستثناء العراق استعدادها لرفع وتيرة التعاون الأمني مع الغرب ضد "الإرهابيين".

من نافلة القول أن ما يقصد بهؤلاء الإرهابيين هم "الإسلاميون"<sup>(٢)</sup>.

(١) عبد الله النفيسي: المرجع السابق، ص ١٣، ١٤ من ٢٢.

(٢) عبد الله النفيسي: تأثير الهاجس الأمني على مستقبل الهيمنة الأمريكية، عن

<http://www.aljazeera.net/programcs/on-limits/articals.2002/9/9-23-1.htm>. page 13 of 22.

كانت النظم الرسمية العربية بأمر الحاجة إلى هذا الغطاء من القوة العظمى المتفردة في العالم. عانت هذه النظم سابقاً من انتقادات كانت توجه إليها عندما كانت تُحاكم أفراد التنظيمات الإسلامية أمام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة. بالتأكيد لم يكن هدف المنتقدين حقوق هؤلاء الإسلاميين بقدر ما هو وسيلة للضغط على النظم الحاكمة لتحقيق مصالح الغرب بصورة أفضل وحمايتها. في هذا السياق لا بد من التذكير بأن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتغاضى عن دكتاتوريات الأنظمة العربية، حيث لم تعد تطالب بنظم ديمقراطية على غرار الديمقراطية الغربية بل اكتفت بما يُعرف بالحكم الجيد Good Governance، الذي يضمن مصالح هذه الدول<sup>(١)</sup>.

عدم قدرة الاستخبارات الأمريكية على اختراق تنظيم القاعدة مثلاً يدفع بالأمريكيين للتنسيق بوتائر عالية مع أجهزة الأمن العربية، كما أن وضع مسألة الحرب على الإرهاب على رأس أولويات أجهزة الأمن الأمريكية لم يكن ذلك كافياً للحصول على معلومات دقيقة وصحيحة حول أشخاص محددتين وفي الوقت المناسب لمنع وقوع الحدث في ١١ أيلول<sup>(٢)</sup>. ربما يكون قسم

(١) البرشت متسكر: الأصولية الإسلامية بين العنف والديمقراطية، ط١، (لاموف، غوتينغن، ألمانيا ٢٠٠٠)،

عن <http://www.aljazeera.net/file/A:\15-21-1.htm>

- انظر أيضاً في، عبد الله النقرش وعبد الله حميد الدين: السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر، م. س. ذ، ص ٩.

(٢) انظر في، محمد مصطفى كمال: "أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات"، م. س. ذ، ص ٥٧-٥٨.

من المعلومات لدى جهاز استخباري معين وعدم تقاسم هذه المعلومات يؤدي إلى تمكين عناصر "إرهابية" من القيام بعمليات في مناطق أخرى. من هنا جاءت أهمية التنسيق الأمني وربط المعلومات بدقاتها وتحليلها فيما يعرف بعملية (صهر المعلومات)<sup>(١)</sup>.

اعتمدت الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ سياسة التنسيق الثنائي مع بعض الدول ذات الأهمية. بعد الأحداث عمدت الولايات المتحدة إلى توسيع هذه العلاقات وتعميقها لإيجاد وسائل لتبادل المعلومات الاستخباراتية على مستوى العالم لمحاربة "الإرهاب". هدفت الولايات المتحدة إلى خلق نوع من الإحساس لدى الآخرين بأنهم مستهدفون من خلال تقاسم المعلومات بهدف حثهم بطريقة غير مباشرة على الاندفاع أكثر نحو محاربة "الإرهاب" وجمع معلومات ربما تفيد الأمريكيين في شيء<sup>(٢)</sup>.

أكد وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" أن الحرب ضد الإرهاب في الظروف الراهنة لا تمنح الأمريكيين الفرصة والقدرة على استخدام القوة العسكرية لحسم المعركة. فلا إمكانية لاستخدام الطائرات أو الصواريخ أو أي نوع من الأسلحة الذكية...<sup>(٣)</sup>، بل التعاون والتنسيق الأمني مع مخابرات البلدان الحليفة للولايات المتحدة هو الذي له الدور الفاعل في محاربة

(١) كتاب الانتصار: استراتيجية أمريكية للحملة ضد الإرهاب، عن <http://www.albayan.comac.11july.2002>. page 2 of 11.

(٢) نظام بركات: تداعيات أحداث سبتمبر، م. س. ذ، ص ٧ من ٩.

(٣) كتاب الانتصار: استراتيجية أمريكية للحملة ضد الإرهاب، م. س. ذ، page 1 of 11.

"الإرهاب". الاستخبارات هي الركيزة الأساسية في الحرب على الإرهاب وعليها تعتمد الأساليب

الأخرى في تحقيق الفاعلية في هذه الحرب. لكن! لماذا كل هذا الاعتماد على الاستخبارات؟

وهل يحتاج الخصم إلى كل هذا الجهد الاستخباراتي؟

تكمن أهمية الجهد الاستخباراتي في أن كل ما له علاقة بالحرب ضد "الإرهاب" مترتب

عليه، سواء فيما يتعلق بالأمن الداخلي للولايات المتحدة، أو على صعيد استخدام قوات وأسلحة

في أي منطقة. أما عن قدرة الخصم الإرهاب فإن الانتشار الواسع للخلايا الإرهابية وقدرتها

على استخدام سلسلة واسعة من تقنيات الاتصال سواء بوسائل بسيطة أو من خلال اللقاءات وجهاً

لوجه أو استخدام التقنيات المتقدمة ككشف الرسائل عبر الإنترنت، كل ذلك يجعل من الجهد

الاستخباراتي غاية في الأهمية في حرب تختلف معالمها ووسائلها عما هو متعارف عليه<sup>(١)</sup>.

هناك عوامل أخرى تجعل من الجهد المخبراتي ذي أهمية، مثل الأيدولوجية التي يتبناها

تنظيم معين. فمثلاً الأيدولوجية التي يتبناها تنظيم القاعدة تحرك أناساً بشكل طوعي للقيام بأعمال

تعتبر بنظر البعض أعمالاً إرهابية. العامل الأيدولوجي يزيد من صعوبة اختراق هذه التنظيمات

من جهة، كما يقلل من احتمالات هرب عناصر من داخل التنظيم وكشف أسراره<sup>(٢)</sup>. على ضوء

(١) دول. آل. ويليامس: القاعدة، الإخوة الإرهابيون، ط١، (ألفابوكس بيرسون أديوكشينيال ٢٠٠٢)، عن <http://www.aljazeera.net/books/2003/1/27-12.htm>. page 2 of 4.

(٢) انظر في، أحمد إبراهيم محمود: "الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٦.

ذلك تشكل الحرب على "الإرهاب" أكبر تحدٍ لكل الجهود الاستخباراتية سواء للولايات المتحدة أو حلفائها.

يتخذ التعاون الأمني بين أجهزة الأمن العربية والأمريكية عدة أشكال منها:

- تقوم الولايات المتحدة بترحيل مطلوبين إلى مصر والأردن وهما دولتان تقيم مخابراتيهما علاقات أمنية قوية مع المخابرات المركزية الأمريكية CIA. تم نقل ناشط إسلامي يدعى "محمد سعد إقبال" من إندونيسيا إلى مصر بعد اعتقاله بتوجيه من الاستخبارات الأمريكية على أنه منتمي لتنظيم القاعدة. قدمت المخابرات المصرية طلباً للإندونيسيين لترحيله إلى مصر باعتباره يحمل الجنسية المصرية إضافة للجنسية الباكستانية وذلك للتحقيق معه في قضية لها علاقة بأعمال عنف وإرهاب. تم ذلك في ٩ كانون ثاني ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>. حادثة أخرى تدل على هذا المنحى من التعاون الأمني حدثت مع طالب يمني يدرس في باكستان. اعتقدت المخابرات الأمريكية بوجود علاقة لجميل قاسم سعيد الطالب اليمني بتفجير المدمرة يوس. أس. كورول في اليمن. تم ترحيل قاسم سعيد بطائرة عسكرية أمريكية من باكستان إلى الأردن<sup>(٢)</sup>.

(١) القدس العربي، لندن، ٤٢٣٧/١٢ يناير ٢٠٠٣، ٩، <http://www.alqudes.com>.

(٢) المرجع السابق.

-انظر أيضاً حول هذا التعاون الأمني في بيانات المرصد الإعلامي الإسلامي تحت عنوان: نداء عاجل إلى كافة المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان. <http://www.marsad.net/arabic/modules>. Page 3 of 6.

تتجنب المخابرات الأمريكية نقل المطلوبين إلى أمريكا خشية أن يكتشف الإعلام الأمر ويشير ضجة ومشاكل للحكومة. من الممكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال نقل سجناء وأسرى حرب من أفغانستان إلى قاعدة غوانتانامو بعيداً عن الأضواء. بذلك تكون بعض البلدان العربية عبارة عن معتقل يسيطر عليه الأمريكان.

- تقوم أجهزة الأمن العربية بالتعاون مع محققين أمريكيين في التحقيق بحوادث تقع ضد التواجد الغربي في الوطن العربي. فمثلاً تعاونت أجهزة الأمن الأردنية مع الأمريكيين في التحقيق بحادثة قتل الدبلوماسي الأمريكي "لورانس فولي" في ٢٨/١٠/٢٠٠٢. وفي لبنان كذلك الأمر تعاونت الأجهزة الأمنية اللبنانية مع الأمريكيين في التحقيقات حول مقتل مبشرة أمريكية في جنوب لبنان في نوفمبر ٢٠٠٢. في اليمن تعاون اليمنيون مع الأمريكيين في البحث عن منفذي الهجوم ضد المدمرة يوس. أس. كويل.<sup>(١)</sup> بلغ التنسيق الأمني ذروته في اليمن من خلال ملاحقة مجموعة تابعة للقاعدة مكونة من ستة أفراد حيث تم في ٧ نوفمبر،

---

(١) انظر في جريدة الوطن "مصاعب (عينية) في وجه المحققين الأمريكيين" يشتمل ذلك على تعهد من الرئيس اليمني بالتعاون الكامل مع الأمريكيين.



٢٠٠٢ قصف السيارة التي كانوا يستقلونها من قبل طائرة أمريكية بعد رصد المجموعة من

قبل عملاء المخابرات، حيث نفذ الهجوم بطائرة بدون طيار<sup>(١)</sup>.

### ٣- الملاحقة والاعتقال والمحاكم العسكرية:

شهدت البلدان العربية موجة من الملاحقة الأمنية والاعتقال للإسلاميين بعد الحادي عشر

من أيلول ٢٠٠١. جاءت هذه الاعتقالات كمؤشر بارز على انخراط الدول العربية في الحرب

الأمريكية على الإرهاب. ففي مصر، اعتقلت الأجهزة الأمنية المصرية في ٢٠/١١/٢٠٠١

(٨٧) إسلامياً تم تقديمهم لمحكمة عسكرية شمال القاهرة<sup>(٢)</sup>. اعتبرت منظمة العفو الدولية في

بيان لها أن القضايا أمام هذه المحاكم العسكرية تمثل انتهاكاً للشروط الأساسية للقانون الدولي

بشأن محاكمة عادلة من بينها الحق في الاحتكام إلى محكمة كفؤة ومستقلة ومنصفة والحق في

الاستئناف أمام محكمة من درجة أرفع. وجهت المحكمة للمتهمين تهماً مختلفة وعلى رأسها

الانتماء إلى منظمة غير مشروعة هدفها تعطيل أحكام القانون والدستور والاعتداء على الحريات

الشخصية باستعمال الإرهاب. أكد المتهمون على تعرضهم للتعذيب خلال فترة الاعتقال، كما

اتهموا السلطات المصرية بتقديمهم قرباناً للولايات المتحدة إثر هجمات ١١ أيلول. هذه هي المرة

(١) المرصد الإعلامي الإسلامي: "في عملية إجرامية طائرات أمريكية تقصف مواطنين يمنيين وتقتلهم".

<http://www.marsad.net/arabic/modules.php?name=news&file=print&sid=74>.

(٢) القدس العربي، لندن، ٣٨٤٨/٢٣ نوفمبر ٢٠٠١، ٨، <http://www.alquds.com>.

الأولى منذ سنتين التي يمثل فيها مدنيون مصريون أمام محكمة عسكرية حيث يمكن إعادة ذلك إلى استغلال انشغال العالم بتأثيرات ١١ أيلول<sup>(١)</sup>.

في الأردن، شهدت مدينة معان الأردنية في تشرين ثاني ٢٠٠٢ حملة مدامات وملاحقات ضد إسلاميين ناشطين وعلى رأسهم "محمد شلبي" المعروف بأبي سياف والمتهم بمحاولة قتل رئيس الشرطة المحلية. نجم عن أحداث معان سقوط ستة قتلى منهم عسكريان وعشرات الجرحى وأضرار مادية جسيمة ومئات المعتقلين<sup>(٢)</sup>. أصدرت مجموعة الأزمات الدولية برئاسة وزير الخارجية الأسترالي السابق "غاريت إيفانز" تقريراً حول أحداث مدينة معان الأردنية. وصف التقرير أحداث معان بإنذار أحمر للحكومة الأردنية وأن هذه الأحداث قد تتكرر في أي مدينة أردنية. الاضطرابات الأخيرة في نوفمبر ٢٠٠٢ هي رابع عنف سياسي في معان منذ العام ١٩٨٩. يعيد التقرير سبب الأحداث لاعتبارات اقتصادية، فمثلاً متوسط دخل سكان معان ينخفض بنسبة ٢٠% عن المستوى الوطني في الأردن، البطالة فيها ١٩,٢% مقابل معدل وطني بمستوى ١٤,٧% ونسبة الأمية ١٩% وهي أعلى نسبة في الأردن. يأتي التقرير على التوصية بتوسيع الإصلاحات السياسية للسماح بمشاركة شعبية أكبر في عملية اتخاذ القرار<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق، نفس العدد والصفحة.

(٢) صحيفة الرياض: الرياض. ١٢/١٢٥٩٢ / ١٢ كانون أول ٢٠٠٢، ١٢.

(٣) القدس العربي: لندن. ٢٠/٤٢٧٧ / ٢٠ شباط ٢٠٠٣ / ٨. <http://www.alqudes.com>.

أقدمت السلطات الأردنية في تشرين ثاني ٢٠٠٢ على اعتقال أعضاء من حزب الله اللبناني إثر محاولتهم تهريب صواريخ كاتيوشا للمقاومة الفلسطينية. لم تسمح الأردن لذوي المعتقلين زيارتهم أو السماح بتوكيل محامين للدفاع عنهم وذلك قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم في وقت لاحق عقب مطالبة حزب الله بذلك<sup>(١)</sup>.

اعتقلت قوات الأمن الأردنية ستة عشر فرداً من مجموعة إسلامية تضم ثمانية وعشرين ناشطاً على رأسهم رائد حجازي الذي اعتقل في سوريا وتم تسليمه للأردن. حكم على حجازي بالإعدام شنقاً بتهمة التخطيط لمهاجمة أهداف أمريكية وإسرائيلية على الأراضي الأردنية. برأت المحكمة الأردنية (محكمة أمن الدولة) حجازي من الارتباط بتنظيم القاعدة في العام ٢٠٠٠. دفعت أحداث ١١ أيلول بمحكمة أمن الدولة إلى تأكيد حكم الإعدام في نوفمبر ٢٠٠٢ بعد استئناف الحكم السابق. حكم على باقي أفراد المجموعة بالسجن خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة<sup>(٢)</sup>.

قامت السلطات الأردنية باعتقال شقيقين من مخيم الطالبية من الإسلاميين بتهمة توجيه تهديدات للسفارة الأمريكية عبر هاتف خليوي. جاء الاعتقال بعد أسبوع من اغتيال الدبلوماسي

(١) عن <http://www.14masom.com/khabcr/2002/10/17/khabcr.07.htm>

(٢) المرجع السابق.

الأمريكي "لورنس فوللي" في عمان. شملت حملة الاعتقالات أيضاً عشرات النشطاء الإسلاميين من كافة أنحاء الأردن<sup>(١)</sup>. كما مثلَ عشرة أشخاص أمام محكمة عسكرية يوم الأربعاء ٢٠٠٢/٩/١١ بتهمة التآمر لشن هجمات إرهابية على مصالح وأهداف أمريكية وإسرائيلية وحباسة السلاح. تلقى أحد المعتقلين وهو "وائل شلبي" تدريباً في قواعد بن لادن في أفغانستان كما تقول الجهات الأمنية الأردنية<sup>(٢)</sup>.

في السعودية، اعتقلت السلطات مجموعة من الإسلاميين تضم أحد عشر سعودياً وعراقياً على خلفية الاشتباه بعلاقة مع تنظيم القاعدة. كانت المجموعة تنوي القيام بعمليات "إرهابية" في السعودية باستخدام مواد متفجرة وصواريخ سام ٧ كما ذكرت المصادر السعودية<sup>(٣)</sup>. اعترف الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودية بتقديم تسعين سعودياً للمحاكمة يشتبه بوجود علاقة لهم بتنظيم القاعدة، كما تحدث عن إطلاق سراح ١٥٠ شخصاً ويتم التحقيق مع ٢٥٠ آخرين بنفس التهمة<sup>(٤)</sup>. كما أفصح الأمير نايف بن عبد العزيز يوم الثلاثاء ٢٥/ شباط/٢٠٠٣

(١) القدس العربي، لندن. ١٥/٤٠٨٨ تشرين ثاني ٢٠٠٢، ٦.

(٢) القدس، القدس. ١١٨٧٦/١٢ أيلول ٢٠٠٢، ٩.

(٣) القدس العربي، لندن. ٤٢٧٦/١٩ شباط ٢٠٠٣، ٥. <http://www.alqudes.com>.

(٤) المرجع السابق.

عن اعتقال سبعة سعوديين بتهمة وجود صلات لهم بتنظيم القاعدة، أضاف الأمير أنه إذا ثبت وجود أي علاقة لهم بالقاعدة فستحال أوراقهم للقاضي الشرعي<sup>(١)</sup>.

في الكويت اعتقلت السلطات الكويتية ٦٠-٧٠ شخصاً على خلفية الهجمات على القوات الأمريكية الموجودة في الكويت. معظم المعتقلين تلقى تدريباً عسكرياً في أفغانستان وفق المصادر الكويتية. وكان آخر هجوم تعرض له الأمريكيون في الكويت في كانون ثاني ٢٠٠٣. كما اعتقلت قوات الأمن الكويتية ثلاثة كويتيين بتهمة التخطيط لمهاجمة أهداف عسكرية أمريكية وهم الأخوين "عبد الله وأحمد مطلق المطيري" و"مسعود العنزي". صرحت بذلك وزارة الداخلية الكويتية في ٢٦/٢/٢٠٠٣<sup>(٢)</sup>. اعتقلت أيضاً قوى الأمن الكويتية في ١/٣/٢٠٠٣ شخصاً كان يحمل مدفعاً من طراز مورتر ويحاول الدخول إلى فندق يضم مركز صحفي تابع للقوات الأمريكية المتواجدة في الكويت<sup>(٣)</sup>.

في المغرب، اعتقلت السلطات المغربية ثلاثة سعوديين بتهمة العلاقة بتنظيم القاعدة، وعلى خلفية ذلك تم اعتقال أكثر من ٤٠٠ شخص. تمت محاكمة السعوديين الثلاثة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء حيث وجهت ضدهم تهمة الإعداد لعمليات ضد أهداف مغربية. يأتي

(١) قناة الجزيرة الفضائية (قطر)، الأخبار ٢٥ شباط ٢٠٠٣.

(٢) المرجع السابق، بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠٠٣.

(٣) المرجع السابق، بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٣.

اعتقال السعوديين الثلاثة في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب، حيث ذكرت شبكة التلفزة الأمريكية A.B.C أن أبو زبير الهلالي السعودي المولد قد يكون أبرز عضو في تنظيم القاعدة يعتقله الأمريكيون أو حلفاؤهم. وما يدل على متانة العلاقة الأمنية (المغربية الأمريكية) عدم مطالبة الأمريكيين بتسليم أبو زبير الهلالي معتبرين أن لدى السلطات المغربية وسائل لحمله على الاعتراف تفوق كثيراً الوسائل التي يسمح بها القانون الأمريكي<sup>(١)</sup>.

في البحرين، اعتقلت قوات الأمن البحرينية في ٢٠ شباط، ٢٠٠٣ خمسة من الرعايا البحرينيين للاشتباه بوجود صلات لهم بتنظيم القاعدة<sup>(٢)</sup>.

في اليمن، تم اعتقال عشرات من الأشخاص ممن يعرفون بالأفغان العرب في إطار التحقيقات حول صلاتهم بجماعات إرهابية وأسامة بن لادن<sup>(٣)</sup>. كما تم اعتقال العشرات من المواطنين اليمنيين بتهمة الضلوع في المشاركة بالهجوم على المدمرة الأمريكية يوس. أس. كورل، وبتهمة مهاجمة مصالح غربية في اليمن.

ما نلاحظه أيضاً من الاستعراض السابق أن مجرد الاشتباه بعلاقة لشخص ما بأي شيء يخالف هوى النظام السياسي، سرعان ما ينسب إليه الانتماء لتنظيم إرهابي. أصبحت التهمة

(١) انظر، بيانات المرصد الإعلامي الإسلامي: السلطات المغربية تقوم بحملة اعتقالات واسعة للإسلاميين ارضاءً لأمريكا، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.  
<http://www.marsad.net/arabic/modules.php?name=news&file=artical&sid=116>.

(٢) قناة الجزيرة الفضائية، الأخبار، ٢١/٢/٢٠٠٣.

(٣) القدس: القدس، ٢٥/١١٥٢٩ / ٢٥ أيلول ٢٠٠١، ٢.

حاضرة في كل وقت، فهل سيؤدي هذا إلى توسيع القاعدة الشعبية للمشاركة في عملية صنع

القرار أم سيعمل على تضييقها؟

#### ٤- الملاحقة المالية:

تعاظمت الجهود الأمريكية للحد من الدعم المالي للتنظيمات "الإرهابية" باتخاذ إجراءات متعددة منها إغلاق مؤسسات خيرية وتجميد حسابات منظمات وجمعيات وأشخاص متهمين بأن لهم صلات مالية بالتنظيمات الإرهابية. كما فرضت الولايات المتحدة الكثير من القيود والرقابة على حركة الأموال عبر العالم. هذا الجهد بحاجة إلى نشاط استخباراتي لرسم صورة واضحة عن العلاقة المالية وآلية تحرك الأرصدة من مكان إلى آخر وإيصالها للنشطاء في الميدان. لذلك يتم تتبع حسابات معينة وجمع معلومات تفصيلية عنها. تستخدم التنظيمات "الإرهابية" طرقاً متعددة للإفلات من الرقابة على حوالاتها المالية، كاستخدام مؤسسات بنكية غير نظامية لا تلتبي المعايير الدولية، أو تحويل كميات قليلة من المال غير ملفتة للنظر، مما يزيد من صعوبة ملاحقة الأموال المتجهة لتمويل نشاطات "إرهابية"<sup>(١)</sup>.

تشمل الإجراءات الأمريكية مئات مشروعات الأعمال المملوكة لعرب ومسلمين مشتبه في أنها ترسل أموال لمنظمات إرهابية خارج الولايات المتحدة كحركة حماس والجهاد الإسلامي

(١) كتاب الانتصار: استراتيجية أمريكية للحملة ضد الإرهاب، م. س. ذ. عن، <http://www.albyan.com>. page 4 of 11

المصنفتين إرهابيتين من قبل الولايات المتحدة. أوردت صحيفة واشنطن بوست أن التحقيقات تشمل أكثر من ٥٠٠ مشروع أعمال وأنه تم تخصيص أحد أجهزة الكمبيوتر العملاقة في إدارة الجمارك الأمريكية لتتبع تمويل الإرهاب بدلاً من تتبع أموال المخدرات<sup>(١)</sup>.

تشمل القائمة السوداء للمؤسسات المالية التي تعتبرها الولايات المتحدة داعمة للإرهاب ما يزيد على ٢٠٠ مؤسسة. ترى أمريكا أن أصحاب هذه المؤسسات يقدمون أموالاً "للإرهابيين"، أو مؤسسات تابعة لجماعات موضوعة على القائمة الأمريكية للإرهاب<sup>(٢)</sup>. من الأمثلة على ذلك قيام الرئيس الأمريكي "بوش" في ٢٥/أيلول/٢٠٠١ بإصدار أمر بتجميد أرصدة أسامة بن لادن في الولايات المتحدة، وأرصدة ٢٦ فرداً وجماعة أخرى تشبه الولايات المتحدة انخراطها في الإرهاب<sup>(٣)</sup>. ومن هذه المؤسسات التي تم حظرها وتجميد أموالها أربعة منظمات خيرية هي، مكتب الخدمات/ الكفاح، منظمة وفا الإنسانية، والرشد ترست، ومأمون دركز انلي.

من الأمثلة الأخرى على الملاحقة المالية، قيام وزارة الخزانة الأمريكية بتجميد أصول مكتبيين تابعين لمؤسسة الحرمين الإسلامية في الصومال والبوسنة معتبرة ذلك جزءاً من الحرب

(١) <http://www.14mqsom.com/khabcr/2002/08/17/khabcr07.htm>, page 1 of 2

(٢) القدس، القدس. ١١٥٣٠/٢٦ أيلول ٢٠٠١، ١٠.

(٣) المرجع السابق.



المالية على الإرهاب، كما وصفتها بأنها مرحلة جديدة في التعاون الدولي لتدمير شبكة التمويل الإرهابية. ادعت الولايات المتحدة أن مكتب الصومال يمول تنظيم القاعدة والاتحاد الإسلامي وكلاهما من المنظمات الإرهابية وفق ما تراه الولايات المتحدة. جاء تجميد فرعي مؤسسة الحرمين بالتنسيق مع السلطات السعودية<sup>(١)</sup>. اعتبر وزير الخزانة الأمريكي "باول أونيل" ذلك مرحلة جديدة في الحرب على الإرهاب، كما شدد على ضرورة فرض رقابة مشددة على الجمعيات الخيرية الإسلامية من قبل حكومات المنطقة العربية. من الجدير ذكره أن نشاط مؤسسة الحرمين السعودية يشمل خمسين بلداً في مجالات خيرية مثل بناء المساجد والتعليم والمشروعات التتموية.

لكن! لماذا كل هذه الملاحقة المالية؟ هل المستهدف فقط الأموال الموجهة لما يسمى

بالأنشطة الإرهابية؟ أم أن وراء الأمر أهدافاً أخرى؟

يقول الأمريكيون أن أهدافهم لا تتعدى وقف تدفق الأموال للإرهابيين<sup>(٢)</sup>، بينما يرى

مفكرون إسلاميون كفهامي هويدي أن الزعم بأن أموال المسلمين تمول الإرهاب وتتعشه يعني أن

أصابع الاتهام والاستهداف لا تتوقف على المسلمين وحدهم، بل تمتد لتشمل أفكارهم وأرصدتهم.

(١) المرصد الإعلامي الإسلامي: لندن، م. س. ذ، marsad.net/17march2003

(٢) كتاب الانتصار: استراتيجية أمريكية للحملة ضد الإرهاب، عن جريدة البيان الإماراتية بتاريخ ١١ حزيران/

يونيو ٢٠٠٢، ص ٤ من ١١. <http://www.albyan.co.ac>

يرى هويدي أن الهدف هو إفقار المسلمين<sup>(١)</sup>. حيث يسوق العديد من الشواهد على ذلك. تحدث جيمس روبن عن ذلك في مقال له في صحيفة الغارديان البريطانية. دعا فيه إلى إفقار المسلمين وكسر أنوفهم لأنهم كلما تحرروا أو اغتربوا تمردوا. كما يرى هويدي في الدعوى التي رفعت باسم عائلات ضحايا ١١ أيلول والمطالبة بتعويضات تتجاوز تريليون دولار شاهداً على ذلك، حيث تزامنت الدعوى مع ارتفاع أصوات مطالبة بتجميد الودائع السعودية في الولايات المتحدة حتى يتم الفصل في قضية التعويض. ويسوق هويدي شاهداً بارزاً وهو حديث بنيامين نتنياهو، حيث قال صراحة أمام الكونغرس الأمريكي أن القضاء على الإسلاميين يستلزم القضاء على الثروة في الخليج وإفقار سكانه. شبه نتنياهو هذه الدول بالمستقع الذي يجب تجفيفه ليموت كل البعوض<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- منع وقمع التظاهرات التي ينظمها الإسلاميون:

- شكل منع وقمع التظاهرات التي ينظمها الإسلاميون مؤشراً على ارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي العربي ضدهم. فقد تم اعتبار هذه المسيرات غير قانونية سواء كانت موجهة

(١) فهمي هويدي: إنهم يريدون تطوير الحرب لتشمل أفكار الإسلام وأرصدة المسلمين. عن <http://www.balagh.com/monavatr10modoio.htm>. page 4 of 4.

(٢) المرجع السابق، ص ٤.

ضد إسرائيل أو مناهضة للسياسة الأمريكية وعدوانها على العرب والمسلمين. في الثامن من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١ وغداة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمهاجمة أفغانستان، انطلقت مسيرة من الجامعة الإسلامية في غزة ضد الغزو الأمريكي لأفغانستان. تصدت للتظاهرة قوات الشرطة الفلسطينية وأوقعت ثلاثة قتلى وحوالي ثلاثين جريحاً. من الجدير ذكره أن منظمي المسيرة لم يقوموا بإرسال إشعار إلى الجهات المختصة وفقاً لقانون الاجتماعات العامة<sup>(١)</sup>.

وفي مصر لا يسمح للمتظاهرين بمغادرة مساحة محدودة يسمح لهم التظاهر بها، كساحة الجامع الأزهر أو حرم إحدى الجامعات. كما تتم محاصرة التظاهرات برجال الأمن المصريين، لوحظ أن عدد أفراد الشرطة يكون في الغالب أكثر من عدد المتظاهرين. لكن لماذا يتم منع تظاهرات الإسلاميين في البلدان العربية؟

تمنع الأنظمة السياسية العربية احتجاجات الإسلاميين خشية أن تكون هذه الاحتجاجات ليس فقط على الهدف المعلن لهذه الاحتجاجات كنصرة العراق وفلسطين، بل على كل ما يجري في الوطن العربي<sup>(٢)</sup>. تخشى الأنظمة أيضاً أن يتحول مطلب تحرير فلسطين إلى مطلب لتحرير الإرادة العربية ومقاومة الاستبداد والمطالبة بالحرية. التحكم في المجال العام في ظل الاستبداد من شأن

(١) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول سوء استخدام السلاح من قبل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠١. سلسلة تقارير خاصة (١٣)، آذار ٢٠٠٢، ص ٨.

(٢) قدس برس، نور الدين العويدي: حوار مع راشد الغنوشي، ص ٣.

النظام السياسي. انفلات السيطرة على القضاء العام معناه الضغط على هذا النظام بالتظاهر والكتابة والتجمهر والخطابة في المساجد. عندما يخرج الناس إلى الشارع بدون إذن رسمي من وزارة الداخلية هو عبارة عن عملية تحرر داخلي وسيطرة على القضاء العام من النظام السياسي المستبد. لذلك تحرص النظم الاستبدادية على ضرورة حصول أي جهة على التصريح اللازم لتنظيم أي مسيرة أو اعتصام<sup>(١)</sup>. لجأت بعض الدول العربية إلى تنظيم قمع الاحتجاجات إما بمراسيم من القلدة تمنع هذه الاحتجاجات حرصاً على السلامة العامة كما ترى، أو بإصدار قوانين تمنع التظاهر والاحتجاج حيث تُدفع المجالس النيابية للتصويت عليها كي يبدو الأمر وكأنه مطلب شعبي<sup>(٢)</sup>، علماً بأن المستهدف هو قمع الشعب. فهل يُعقل أن يقمع الشعب ذاته؟

## ٦- السيطرة على المنابر الفكرية والدينية:

لم يعد إلا القليل من المساجد بالإمكان إلقاء الدروس والمواعظ فيها بدون إذن رسمي. أما بقية المساجد فقد أصبحت تابعة لوزارات الأوقاف ولا يسمح لأي خطيب أن يقول ما يشاء، بل لا يسمح له الحديث ابتداءً إلا أن يكون هو إمام ذلك المسجد. وصل الأمر بوزارات الأوقاف العربية تحديد موضوعات خطبة الجمعة للأئمة والخطباء في المساجد. صحيح أن بعض الخطباء لا يقومون

(١) حوار مع راشد الغنوشي: قدس برس، م. س. ذ، ص ٥.

(٢) انظر في، فاتح مميح عزام: الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧، (أذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ٢٢-٢٣.

بالإعداد لخطبهم جيداً ولا يوصلون المعلومة المطلوبة المعبرة عن واقع الحال للناس. ليته كان الهدف من التقييد والتحديد، لكن ما يجري في الحقيقة هو تقييد للخطباء كي لا يتحدثون عن وضع الناس البائس وعن مشكلاتهم الحقيقية، دفعاً بالخطباء للحديث عن سنن الوضوء المعروفة وعن وجوب دخول المسجد بالقدم اليمنى، الخ.

هناك فهم للدين من قبل الحكومة وآخر للإسلاميين والانتهاكات متبادلة بين الطرفين. فالإسلاميين يرون في فهم الحكومة للدين فهم الولايات المتحدة الأمريكية للإسلام، أما الحكومات فتري في فهم الإسلاميين للدين فهم آيات الله الإيرانية. لم تقف الأمور عند سيطرة الحكومات العربية على المساجد بل تقوم بملاحقة الدعاة وتحاول منعهم من التحدث إلى الناس. فمثلاً منعت السلطات الأردنية في آذار ٢٠٠٢ الشيخ السعودي سلمان بن فهد العودة من إلقاء محاضرة في جامعة مؤتة حول ما يوجّه للإسلام من تهمة بأنه دين إرهابي<sup>(١)</sup>. كما قامت السلطات المصرية بوقف لقاءات الداعية الإسلامي عمرو خالد بحجة أن الظروف غير ملائمة في هذا الوقت، رحل خالد عن القاهرة إلى لندن، لينضم إلى عشرات بل مئات الإسلاميين يعيشون هناك عندما ضاقت بهم حكوماتهم ذرعاً ولم يعد أمامها إلا إجبارهم على الرحيل، حيث لم يعد لكلماتهم مكاناً في أفق الوطن الممتد إلى عنان السماء.

(١) القدس العربي، لندن. ٣٩٣٨ / ٢٠ آذار ٢٠٠٢، ٥.

## مظاهر عنف الإسلاميين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١

اتخذ عنف الإسلاميين بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ المظاهر التالية:

### ١- العنف المعنوي (مقولات الردة والتكفير وموالة الكافرين):

اتسم خطاب الإسلاميين والجهاديين منهم على وجه الخصوص بنبرة التشدد إزاء الحكام العرب كلامياً دون اقتران ذلك بأعمال تترجم هذه الأقوال. حظيت رسائل أسامة بن لادن الصوتية باهتمام كبير لدى وسائل الإعلام، حيث أكد من خلال هذه الرسائل على ردة وكفر كل من يعين الولايات المتحدة في حربها.

تجد هذه الأقوال سنداً شرعياً في الأحاديث النبوية الشريفة. حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه أيس من رحمة الله"<sup>(١)</sup>.

تتطرق دعاوى وفتاوى الجهاديين من أسس شرعية باعتبارهم سلفيين يغلبون النص ويعملون بمقتضاه. فمثلاً يستند تنظيم القاعدة في مقاومته للوجود الغربي في المنطقة العربية إلى حديث شريف يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الديات رقم ٢٦١٠، شركة الطباعة العربية ١٩٨٤.

(٢) الإمام البخاري، صحيح البخاري، الجهاد والسير، رقم الحديث ٢٨٢٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٧.

تعتبر مسألة الخروج على الحكام من المسائل التي يحتدم فيها النقاش بين أنصار التيار الجهادي وبين من يرى أن هذه المسألة ستقود إلى حمامات دم في المجتمعات العربية إذا تمت بطريقة عنيفة. فمن يؤيد العنف هدفه إرباك النظام والظهور بمظهر من يقدر على إلحاق الأذى به، أما من يعارض العنف فيرى فيه إضراراً بالمجتمع يجره إلى مستتقع لا يمكن الخروج منه<sup>(١)</sup>.

كما تعتبر مسألة الخطاب الإسلامي من المسائل الهامة في هذا الوقت، فمن يتحدث باسم الإسلام؟ ومن يعكس جوهر الإسلام في خطابه، هل هم الجهاديون أم غير الجهاديين؟ وما هو دور الحكومات في صيغ خطاب بعض الإسلاميين بالعنف؟ فهل الاتهام بالإرهاب وراء مقولات الردة والتكفير وموالة الكافرين؟

## ٢- استخدام العنف المسلح ضد القوى الخارجية:

يستمر التحريض على الخصوم الخارجيين من خلال الرسائل عبر الإنترنت، حيث نشر موقع إنترنت إسلامي رسالة نسبت إلى سليمان أبو غيث (المتحدث باسم تنظيم القاعدة) وجه فيها نداءً عاجلاً إلى شباب المسلمين لمحاربة العدو المشترك اليهودي الصليبي. تحدث أبو غيث أن

(١) انظر في، محمد مهدي شمس الدين: فقه العنف المسلح في الإسلام، م. س. ذ، ص ١ من ٣.

المرحلة الحالية لا تتطلب من المسلمين إلا أمراً واحداً وهو القتال<sup>(١)</sup>. يمكننا القول أنه وبالرغم من كل الاعتقالات والمداهمات فإن رد الفعل الأعنف وهو استخدام السلاح كان ضد الخصوم الخارجيين للإسلاميين.

ففي الكويت هاجم أنصار التيار الداعي للجهاد الجنود الأمريكيين في جزيرة فيلكة وأوقعوا قتيلاً وثلاثة جرحى واستشهد أحد منفذي الهجوم. وقع الهجوم في ٧ كانون ثاني ٢٠٠٣، هجوم آخر وقع في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢ جرح فيه جنديان أمريكيان على يد شرطي كويتي حاول الهرب إلى السعودية إلا أنه تم إلقاء القبض عليه من قبل السلطات السعودية وتم تسليمه للسلطات الكويتية. في كانون ثاني ٢٠٠٣ قام كويتي بمهاجمة أمريكيين في مدينة الكويت فقتل أحدهم وجرح الآخر<sup>(٢)</sup>.

في السعودية، تم استهداف الأجانب أيضاً. فقد قُتل البريطاني "روبرت دنت" يوم الخميس ٢٠/٢/٢٠٠٣، الذي كان يعمل في الشركة البريطانية للدفاع والطيران بالرياض<sup>(٣)</sup>. كما أُطلقت النار على باص ينقل أطباء وممرضات بينهم فلبينيون ومصريون، وقع الهجوم الأربعاء ١٩/٢/٢٠٠٣. الهجوم لم يسفر عن إصابات<sup>(٤)</sup>.

(١) <http://www.alqudc.com>

(٢) قناة الجزيرة الفضائية، الأخبار، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢، ٧ كانون ثاني ٢٠٠٣، ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٣.

(٣) المرجع السابق، الأخبار، ٢٠ شباط ٢٠٠٣.

(٤) المرجع السابق، الأخبار، ١٩ شباط ٢٠٠٣.



في اليمن، تم تنفيذ عدة عمليات لها أهمية على الصعيد العسكري، كالهجوم على المدمرة "كول" ومهاجمة ناقلة النفط الفرنسية لومبرغ، إضافة إلى مهاجمة مصالح غربية متعددة في العاصمة اليمنية صنعاء. بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ قام أحد اليمنيين بقتل ثلاثة أطباء أمريكيين في المستشفى المعمداني باليمن. كما تم في نفس اليوم اغتيال قاضي متخصص في مكافحة "الإرهاب" في محافظة شبوة اليمنية. اغتيال القاضي برصاص مجهول وفق المصادر الأمنية اليمنية. من الممكن ملاحظة مدى العلاقة بين تخصص القاضي والحملة الأمريكية على الإرهاب ضد الإسلاميين في اليمن<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الاحتجاجات:

تعتبر الجماعات الإسلامية في الوطن العربي من أكثر الفئات قدرة على رص صفوف مناصريها خدمة لقضاياها وتعبيراً عن وجودها. هناك أسباب متعددة لذلك أذكر منها: تبني الإسلاميون خطأ مغائراً لخط النظم الرسمية متوافقاً مع حس الشارع ومعبراً عنه. كما أن الخطاب الإسلامي يركز على ضرورة التخلص من التبعية وضرورة الاعتماد على الذات، كل هذه المعاني تجد المساحة الكافية في نفوس المواطنين الذين سئموا التبعية والهزيمة. يمكننا الحديث هنا عن التظاهرات التي شهدتها العواصم والمدن العربية لمناصرة انتفاضة الأقصى في

(١) قناة الجزيرة الفضائية (قطر)، الأخبار، ٢٥ شباط، ٢٠٠٣.

فلسطين. قدر عدد المتظاهرين في بعضها بمئات الآلاف كما كان عليه الحال في كل من صنعاء  
في اليمن والدار البيضاء في المغرب. عقب مهاجمة أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠٢ انطلقت  
التظاهرات المعادية للولايات المتحدة في كل البلاد العربية والإسلامية. غني عن القول أن  
الإسلاميين يجدون في الاحتجاج لنصرة كل المظلومين من أبناء الأمة الإسلامية فرصة للتعبير  
عن وجودهم على الساحة.

## التطورات الاجتماعية العربية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١

يأتي الحديث عن التغييرات الاجتماعية في البلدان العربية وفق اعتبارات متعددة منها خارجية وأخرى داخلية. يكمن وراء كل الاعتبارات بالتغييرات المزمعة والمبرمجة سواءً أمريكياً أو عربية في الإطار الرسمي، القضاء على الإرهاب الأصولي. برزت في الفكر السياسي الأمريكي مدرستان في هذا السياق، تركز أولاهما على الخلفيات الثقافية والدينية للعنف والتطرف الإسلامي، بينما تركز الثانية على العوامل السياسية الداخلية في البلدان العربية كعوامل دافعة للعنف والتطرف. رأت المدرسة الأولى أن القضاء على التطرف والإرهاب لن يتم إلا بإصلاح الفكر الإسلامي والتراث وإجراء تغييرات في المنظومات القيمية للمجتمعات العربية والإسلامية. بمعنى أن هناك فرق بين إسلام معتدل وآخر متطرف. المدرسة الثانية رأت ضرورة استهداف التركيبة السياسية وقوى المجتمع المدني في الوطن العربي<sup>(١)</sup>.

يتم استخدام كلا الأمرين من قبل الولايات المتحدة حيث يتم الحديث كثيراً عن ضرورة إجراء إصلاحات تربوية وثقافية ودينية في مناهج التعليم العربية. في ذات الوقت تم طرح

(١) السيد ولد أباه: مشروع الإصلاح الأمريكي ومتطلبات الإصلاح العربي، عن

مشروع باول للإصلاح السياسي وإجراء تغيير داخلي في البلدان العربية. من نافلة القول أن الهدف في كلا الحالين هو التخفيف من حالة العداء والكراهية المتولدة لدى العرب والمسلمين جراء السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية<sup>(١)</sup>. نقيت التوجهات الأمريكية قبولاً لدى البعض في الوطن العربي بحجة وجود ظروف دولية ضاغطة لا قدرة للعرب على مواجهتها وضرورة وإلحاح إجراء إصلاحات سياسية في الأنظمة العربية، حتى لو كان ذلك بفعل فاعل خارجي<sup>(٢)</sup>.

أرى أن دعاوى الديمقراطية الأمريكية الجديدة ليست إلا صورة لنفس دعاوى الديمقراطية البريطانية في جزر فوكلاند ١٩٨٢. قالت رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك "مارغريت تاتشر"، أن القوات البريطانية ذاهبة لترسيخ الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في وجه البربرية الأرجنتينية، يمكن للمرء أن يدرك زيف ذلك عندما يكون معلوماً لديه أن الجزر حينذاك كانت تضم ألفي شخص فقط وسبعمائة ألف رأس من الغنم وقيام الحكومة البريطانية بإنزال عطاءات للتقيب عن النفط في المياه التابعة للجزر. ما تسعى إليه الولايات المتحدة هو ذات الهدف مع إدراك حقيقة تقول أن بريطانيا كإمبريالية قديمة تعمل كمستشار للإمبريالية الأمريكية الجديدة<sup>(٣)</sup>.

(١) السيد ولد أباه: مشروع الإصلاح الأمريكي ومتطلبات الإصلاح العربي، م. س. ذ، ص ٢.

(٢) السيد ولد أباه: مشروع الإصلاح الأمريكي ومتطلبات الإصلاح العربي.

<http://www.balagh.com/manawat/po0ncebk.htm>. page 2 of 3

(٣) محمد أحمد الراشد: دراسة شرعية وسياسية للقضية العراقية، عن

<http://www.balagh.com/monawat/poOncebk.htm>. page 6 of 44.

تعرض الرؤية الأمريكية كل الدول العربية لإعادة التشكيل والقبولية، بينما تواجه النظم الرسمية ذلك بروح انهزامية وهروب من المواجهة بحجة عدم الاستعداد وسياسات التينيس والتمسك بالسلطة. تخلق حالة العجز هذه ردة فعل مضادة من الشباب العربي. يغلب عنصر الشباب على تيار التجديد في الوقت الحالي وقد يؤدي ذلك إلى تجدد المواجهة مع السلطة. فمثلاً يرى الشباب المجددون في حركة الإخوان المسلمين في مصر أن سياسات التهدئة والنفس الطويل لم تؤت أكلها المرجوة، بل استمرت المواجهة بين الحركة والنظم الرسمية من جانب واحد على حساب الحركة وقادتها وعلى وجه الخصوص القيادات الشابة. استمرار حالة الاستهداف للإسلاميين داخلياً من النظم الرسمية وخارجياً في إطار الحملة على "الإرهاب" سيقود إلى زيادة التقارب والتلاحم بين جيل الشبيبة، ليس فقط الإسلاميين منهم، بل كل من لا يناصبهم العداء ومستعد للحوار معهم<sup>(١)</sup>.

يتوقف مصير التطورات الاجتماعية في المجتمعات العربية على موقف الأنظمة السياسية الرسمية من الإسلاميين في الوقت الراهن. يقف الإخوان المسلمون بعد ١١ أيلول من العلاقة مع الأنظمة الرسمية العربية موقفاً يدعو للحوار الحر والمتكافئ لمواجهة التحديات. تقف الضغوط الدولية حائلاً بين الإسلاميين وأنظمتهم الرسمية. يرى عصام العريان (أحد قادة

(١) نبيل شبيب: إخوان ٢٠٠٢.. إصلاح وتجديد؟ أم خلاف وانشقاق؟ عن

الإخوان في مصر) أنه لا مفر أمام الجميع من المصالحة بين الحكومات والشعوب وفي حالة عدم حصول هذه المصالحة، يرى الإسلاميون أن مكانهم الطبيعي في صف الشعوب للدفاع عنها ضد الهيمنة الخارجية<sup>(١)</sup>.

يرى أوليفيه روا (مفكر فرنسي) أن معظم الحركات الإسلامية نبذت العنف وأن أفراد التنظيمات الإسلامية أصبحوا قوميين أكثر منهم إسلاميين. استشهد روا بحزب الله الذي يمارس دوره في الحياة السياسية اللبنانية ببراجماتية وواقعية. كما استشهد بحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين حيث يرى أنهما انتقدتا عرفات لتنازلاته لإسرائيل وليس بسبب الإسلام، يدل على ذلك بصعوبة التمييز بين المواقف العلمانية والإسلامية في إطار الانتفاضة الثانية<sup>(٢)</sup>.

تصريحات الأمير نايف\* أوجدت شرحاً كبيراً مع الإخوان المسلمين على نطاق العالم. المواجهة بين الأفكار الوهابية الراسخة في السعودية وأفكار الإخوان ستشهد حالة من التسيج بشكل واسع وعلمي وإذا تحولت إلى مواجهة عامة أو حوار عام فإن باب الحوار سيفتح في الوطن العربي حول كل الأفكار السائدة. حدوث هكذا حوار هو نقلة للبلدان العربية خطوات إلى

(١) محمد عبد العاطي: حوار مع عصام العريان، عن

<http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/11/11-25-1.htm> page 1 of 4

(٢) أوليفيه روا: حرب بن لادن كانت نتيجة أزمة التغريب والعولمة، عن

<http://www.balagh.com/monawat/qo0numwy.htm>. page 3 of 4.

\* انظر لتصريحات الأمير نايف عن الإخوان المسلمين، ص ١٤٤.

الأمم بدلاً من التوقع على ذات الأفكار مدة طويلة من الزمن<sup>(١)</sup>. أما على الصعيد الدولة السعودية فإنها ستواجه إشكالات متجددة وعميقة في الوقت الحاضر ومستقبلاً سواءً على الصعيد الخارجي أو على الصعيد الداخلي. دعمت السعودية ولفترة طويلة من الزمن شكلاً معيناً من أشكال الإسلام السياسي لا يحظى بقبول معظم المسلمين، وقد عاد هذا الدعم على السياسة السعودية خارجياً وداخلياً بأثار سلبية<sup>(٢)</sup>. فعلى صعيد علاقة الدولة السعودية بالخارج هناك إشكالات تظهر بين حين وآخر والوضع الداخلي يشهد تنامياً للقوى الإسلامية غير الراضية عن أداء الحكومة السعودية إزاء القضايا الملحة التي تواجه المملكة.

من أهم التطورات الاجتماعية في الوطن العربي على ضوء معالجة الظاهرة الإسلامية هو تحول الاهتمام بالنهضة والإصلاح من الجهود الفردية التي بدأت منذ فترة ليست بالهينة إلى تحول هذا الاهتمام إلى مشاريع دعوية وإصلاحية كجماعة الإخوان المسلمين مثلاً. لقد تحول هذا الاهتمام في أيامنا هذه من الحركات الإصلاحية والدعوية إلى أعمال مؤسسية ومجتمعية تؤديها الأمة العربية والإسلامية بأسرها من خلال موجة التدين العارم التي تجتاح البلدان العربية على ضوء استهداف هذه البلدان من الأعداء الخارجيين. وعليه يكون التطور الأبرز هو بروز

(١) غراهام فولر: الأمير نايف والإخوان المسلمون، عن

<http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/12/12-2-15.htm> page 2 of 3.

(٢) غراهام فولر: الأمير نايف والإخوان المسلمون، عن

<http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/12/12-2-15.htm> page 1 of 3.

دور المجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية في محاولة الإصلاح والدعوة وممارسة الحياة الإسلامية، لعل من أبرز ملامح ذلك انتشار البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية ومحطات الإذاعة والتلفزة والمواقع على شبكة الإنترنت المتخصصة بالشؤون الإسلامية<sup>(١)</sup>.

لا تقف المجتمعات العربية وحيدة في ساحة التحول بفعل مأسسة ظاهرة التدين، بل تشاركها معظم المجتمعات الإنسانية في ذلك. تحتل الأصولية المسيحية مكانة بارزة في الولايات المتحدة الأمريكية وتساهم بدور فاعل في الحياة السياسية والعامّة. كما سيطرت الأصولية الهندوسية على حزب المؤتمر الهندي...<sup>(٢)</sup>، فالدين من أهم عوامل التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، كما أنه حركة اجتماعية يتم من خلالها التعبير عن تطلعات القوى الاجتماعية المهمشة. هناك من يرى أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ستؤدي إلى إدامة الوضع القائم فهي البلدان العربية من استبداد وظلم وقهر. السبب الرئيس لذلك هو انشغال الإسلاميين كأحد القطاعات الحية الفاعلة في المجتمعات العربية بالقتال ضد الأعداء الخارجيين مع التضحية في سبيل ذلك بالإصلاحات الداخلية الضرورية. تم الانشغال بالأعداء الخارجيين وقبول الفساد وسوء الإدارة وتحمل المظالم. يرى عبد الوهاب الأفندي في كتابه الإسلام والدولة الحديثة أن

(١) إبراهيم غرايبة: التوجه الإصلاحية في الحركات الإسلامية إلى أين؟ عن

<http://www.aljazeera.net/casesanalysis/2002/11/11-13-1.htm> page 3 of 4.

(٢) المرجع السابق: page 3 of 4.



العدو الداخلي هو الخطيئة الأصلية التي نتجت عنها كل الشرور وقد ترك يسرح ويمرح بانتظار النصر على الخصوم الخارجيين المتزايدين يوماً بعد يوم<sup>(١)</sup>. يرى الأفندي أن أبرز النماذج على ذلك هي الثورات الإسلامية في إيران والسودان التي أوشكت على الفشل بسبب الانشغال بمقاومة الأعداء الخارجيين وعدم التركيز على الإصلاحات الداخلية<sup>(٢)</sup>. ولكن ألا يمكن اعتبار ذلك دعوة لافتعال معارك داخلية قد تقضي إلى حروب أهلية؟ ألم تدفع الجزائر ثمناً باهظاً جواء المواجهة بين الإسلاميين والسلطة؟ وهل بالإمكان ضمان تعاون السلطات الرسمية مع الإسلاميين لمواجهة الأخطار الخارجية؟ أم ستكون هذه السلطات معينة للأعداء الخارجيين للقضاء على الإسلاميين؟

---

(١) عبد الوهاب الأفندي: الإسلام والدولة الحديثة، ط ١، لندن، دار الحكمة ٢٠٠١، ص ١٧٢.

(٢) المرجع السابق: ص ١٧٣.

## الفصل الرابع

المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

## مؤشرات ارتفاع أو انخفاض مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين

بعد ١١ أيلول ٢٠٠١

تقف الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من أيلول على مفترق طرق، فبعد ارتفاع وتيرة العنف الرسمي العربي ضدها، هل ستعود إلى أسلوب مواجهة الأنظمة السياسية الرسمية بالعنف كما حصل في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؟ أم أنها ستستمر بمنحهاها الداعي للتداول السلمي للسلطة والقبول بالديمقراطية؟ العودة للعنف له محاذيره وأثاره على الجميع رسميين وغير رسميين<sup>(١)</sup>. والاستمرار بالدعوة للتداول السلمي للسلطة في ظل الأنظمة السياسية الحالية يشكل نوعاً من الممائلة لها<sup>(٢)</sup>. أما الموازنة بين الأمرين فإنها تحتاج إلى تفكير استراتيجي يحسن الاختيار والموازنة في ظروف صعبة ومتغيرة، وفقاً للحكمة التي قالها عمرو بن العاص من مئات السنين "ليس العاقل هو الذي يعرف الخير والشر، ولكن هو الذي يعرف خير الشرين". السلط المستبدة في الوطن العربي ترفض التداول السلمي للسلطة والقوى الدولية لا تريد للإسلاميين أن يصلوا للسلطة. أو حتى التعبير عن أنفسهم سياسياً بطريقة

(١) محمد مهدي شمس الدين: فقه العنف المسلح في الإسلام، ط١، (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، عن

<http://www.aljazeera.net/books/2002/10/10-28-1.htm>. page 1 of 3.

(٢) أيمن الظواهري: الحصاد المر، الإخوان المسلمون في ستين عاماً، د. ط، د. ت، عن

<http://www.aljazeera.net/books/2002/11/11-2-1.htm>. page 1 of 3.

تؤثر في مجتمعاتهم. يبدو الأمران أحدهما مر، إما التعاون مع الأنظمة القائمة أو البقاء في مقاعد المعارضة غير المقننة أو المعترف بها أنها معارضة من قبل النظم الحاكمة<sup>(١)</sup>. تشير مسألة المشاركة السياسية للإسلاميين ردود فعل ومواقف متعددة منها ما هو للإسلاميين أنفسهم ومنها ما هو متعلق بالأنظمة العربية إضافة لردود فعل خارجية.

#### ١- موقف الإسلاميين:

الإسلاميين وفقاً للتقسيم الذي أوردته في مفهوم الإسلامي السياسي يريدون المشاركة بالسلطة وعدم مواجهتها، وذلك من خلال قبولهم بالتعددية وتحول الكثير من الحركات الإسلامية إلى أحزاب سياسية<sup>(٢)</sup>.

تتعلق بعض الحركات الإسلامية من حقيقة أن عدم شرعية النظام السياسي ربما لا تنفي شرعية أعماله أو بعضها. التعاون مع النظم السياسية الحاكمة هو في مجال الأعمال المشروعة وليس في مسألة بناء السلطة غير المشروعة. حيث يمكن الاسترشاد بوقائع وردت في القرآن

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: الإخوان المسلمون والعلاقة بالسلطة، عن

<http://www.aljazeera.net/in-depth/muslimsbrothers/2002/12/12-21.htm>. page 1 of 8

(٢) يمكن الإشارة هنا إلى الدراسة التي أصدرها الإخوان المسلمون في عام ١٩٩٤ وفيها يؤيدون التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة بواسطة الانتخاب (انظر في نجيب الغضبان: التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم الغربي، ١٩٨٠-٢٠٠٠، ط١، دار المنار، عمان-الأردن، ٢٠٠٢). كما يمكن الإشارة إلى تحول جماعة العدل والإحسان في المغرب إلى حزب سياسي (العدالة والتنمية)، وأيضاً جبهة العمل الإسلامي في الأردن كحزب سياسي، الخ.

الكريم أو سير في السنة النبوية في مسألة التأكيد على إمكانية المشاركة للمسلمين أفراداً وجماعات في إدارة دفة حكم غير إسلامي وذلك لجلب منافع أو درء مفسد. من هذه الأمثلة قصة سيدنا يوسف عليه السلام الذي عمل في دولة غير إسلامية، حيث كانت مشاركته إنقاذاً للأنفس من الهلاك في مجاعة محققة. من السيرة يمكننا استحضار شخص النجاشي ملك الحبشة الذي دخل في الدين الإسلامي دون إدخال أي تعديلات على مسار حكمه باتجاه تطبيق الإسلام. كما يمكننا الحديث عن حلف الفضول الذي ضم قبائل عربية لنصرة المظلوم وصلة الأرحام في الجاهلية. شهد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك الحلف وقال أنه لو دعي إلى مثل ذلك بعد بعثته لفعل<sup>(١)</sup>.

أصدر الإخوان المسلمون السوريون بياناً من لندن قالوا فيه: أن ليس من حق أحد ادعاء تمثيل الوطن أو الأمة بمفرده سواء كان فرداً أو حزباً. لذلك تدعو الجماعة إلى حوار وطني قائم على التعددية الحزبية المستندة إلى دستور وممارسة ديمقراطية حرة. كما أشار البيان إلى استعداد الإخوان السوريين للتعاون مع كافة الشرائح والأحزاب لبناء دولة حديثة يسودها الفصل

---

(١) راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ أغسطس ١٩٩٣)، ص ٣٥٩-٣٦٤.

بين السلطات والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات تعددية إلى جانب نبذ العنف من العمل

السياسي<sup>(١)</sup>.

تبدو مشاركة الإسلاميين السياسية في بلدانهم ذات أهمية في هذا الوقت بالذات، لما لهذه المشاركة من إبراز للطاقت والإبداعات من جهة، ولما لها من فائدة للإسلاميين أنفسهم كي يتجنبوا الطفرات المفاجئة فيكون تدرجهم بالوصول إلى السلطة وفق مسار طبيعي لا يحمل في طياته بذور الشك والخوف من عدم قدرتهم على القيام بالمهمة، أو جر المجتمع إلى طريق مجهول<sup>(٢)</sup>.

يحاول الإسلاميون صياغة مشروعهم وفق معطيات جديدة تقوم على المشاركة السياسية السلمية ونبذ العنف، مع محاولة تشكيل أحزاب سياسية والوقوف مع التعددية. لكن النظم العربية الرسمية لا تملك لحد الآن رؤية قادرة على أخذ التطورات الجديدة بعين الاعتبار ولا تزال موافقها مبنية على أسلوب المواجهة لا الحوار. فإلى أي مدى يمكن للإسلاميين الاستمرار بنبذ

---

(١) عبد الوهاب الأفندي [وآخ]: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط ١، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢)، عن

<http://www.aljazeera.net/books/2002/6/6-5-1.htm>. page 1 of 4

(٢) انظر في، علي الكواري (محرر): الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف والمخاوف المتبادلة، ط ١، (الكويت: دار قرطاس ٢٠٠٠)، ص ٢٠.

العنف ضد السلطات الرسمية العربية؟ وهل ستبادر النظم الرسمية العربية إلى المصالحة مع الإسلاميين؟

إذا استمرت النظم الرسمية بتجاهل الإسلاميين رغم حضورهم الشعبي الواسع، فإن ذلك سيؤدي إلى عنف على غرار عنف المرحلة السابقة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

## ٢- الموقف الخارجي (الأمريكي والإسرائيلي):

دعا وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في نوفمبر ٢٠٠٢ إلى بلورة رؤية أمريكية للمجتمعات الإسلامية، أساسها أفكار تمس الجوانب السياسية والثقافية والعقائدية لهذه المجتمعات. القيام بإصلاحات في الوطن العربي على الطريقة الأمريكية يهدف إلى إعادة تشكيل العقل والواقع في المجتمعات العربية والإسلامية. يسترشد الأمريكيون بالتجربة التركية، التي تعتبر نموذجاً ناجحاً لعلمنة المجتمعات العربية والإسلامية مع لمسة بسيطة من الديمقراطية على التجربة الجديدة<sup>(١)</sup>.

نظمت العديد من الجامعات الأمريكية ندوات حول النموذج التركي بعد أحداث ١١ أيلول، حيث نظمت هذه الندوات في كاليفورنيا وميتشغان وفي جامعة نوتردام في هولندا.

(١) فهمي هويدي: إنهم يريدون تطوير الحرب لتشمل أفكار الإسلام وأرصدة المسلمين، م. س. ذ، ص ٢.

طرحت الفكرة حول النموذج التركي أيضاً في مؤتمر "العالم الإسلامي وأوروبا" الذي عقد في تركيا في فبراير ٢٠٠٢ وفي منتدى استنبول (استانبول فورم) الذي عقد في آذار ٢٠٠٢. عقدت ندوة في نيسان ٢٠٠٢ في هاتفورد في الولايات المتحدة حول التجربة التركية. تم اعتبار تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة التي ردت بالإيجاب على رسالة العالم الغربي عقب أحداث أيلول. تعود هذه الإيجابية بنظرهم إلى وجود نظام علماني ديمقراطي في تركيا<sup>(١)</sup>.

تعرض للمسألة "شلومو بن عامي" وزير خارجية إسرائيل السابق ورأى أن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في المنطقة العربية مليئة بالثغرات والتناقضات. تكمن المفارقة برأيه أن اندفاع الولايات المتحدة لإحداث تغييرات جوهرية على التركيبة الداخلية للأنظمة العربية باتجاه الديمقراطية لاحتواء الإرهاب والتطرف، يرافقه قناعة لدى الأمريكيين أن أي انفتاح سياسي سيعزز من حالة التحدي والعداء للولايات المتحدة. رأى بن عامي أن البديل للدمقرطة الأمريكية هو نموذج الدولة القوية المسيطرة على كل شيء بما في ذلك القوى الإسلامية والعمل على فك حالة التلاخُم بين هذه القوى والشارع، لم ينسَ بن عامي في نصيحته ترك هامش للحريات العامة. فهل ستأخذ الأنظمة العربية بالأفكار الأمريكية وأفكار شلومو بن عامي أم أن لديها أجندة أخرى؟<sup>(٢)</sup>

(١) فهمي هويدي: إنهم يريدون تطوير الحرب لتشمل أفكار الإسلام وأرصدة المسلمين، م. س. ذ، ص ٤.

(٢) السيد ولد أباه: مشروع الإصلاح الأمريكي ومتطلبات الإصلاح العربي،



تطرق للمسألة "توماس فريدان" وقال: ما يجب فعله هو إصلاحات جوهرية في النظام

السياسي للدول العربية إلى حد الذهاب لتغيير أنظمة بالقوة. ويتم الترويج والإيحاء بأن تغيير

النظام العراقي بالقوة هو الخطوة الأولى في هذا السياق.

### ٣- الموقف الرسمي العربي:

انقسمت الأنظمة السياسية العربية في تعاملها مع الظاهرة الإسلامية إلى قسمين، الأول:

وجد أنه من الأفضل التفاهم مع القوى السياسية المحلية وعلى رأسها الحركات الإسلامية ولكن

بسقف من الديمقراطية لا يتعدى البرلمان والنقابات المهنية كالبحرين والأردن والمغرب. الثاني:

زاد من اعتماده على الحماية العسكرية القادمة من خلف البحار<sup>(١)</sup>.

### واقع المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١:

يعيدنا الحديث عن المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ إلى قنوات

المشاركة السياسية التي أشرت إليها في مفهوم المشاركة السياسية لنرى إن كان بإمكان

الإسلاميين المشاركة وفق هذه القنوات.

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر.. خلاقات وخلفيات، م. س. ذ، ص ٥

يتفاوت المشهد من بلد عربي إلى آخر، وحتى يمكننا الحكم على مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين يتوجب رصد الحالة الديمقراطية في البلدان العربية ومن ثم قياس مدى الارتفاع والانخفاض في مستوى المشاركة للإسلاميين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١. بالإمكان تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث فئات من حيث تعاملها مع مسألة المشاركة السياسية للإسلاميين:

- ١- دول تحظر فيها المشاركة على الإسلاميين كسوريا والعراق وتونس وليبيا ومصر<sup>(١)</sup>.
- ٢- دول لا تحظر فيه المشاركة للإسلاميين كالأردن واليمن ولبنان والمغرب والبحرين والسودان وموريتانيا<sup>(٢)</sup>.
- ٣- دول يمارس فيها الإسلاميون مشاركتهم في ظل قيود قانونية تجبرهم على عدم تسمية أحزابهم بأسماء تشير بوضوح إلى إسلاميتهم كالجزائر<sup>(٣)</sup>. تنص التعديلات الدستورية في عام ١٩٩٦ على ذلك.

على ضوء هذا التقسيم يمكننا رصد ارتفاع أو انخفاض مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، مع أخذ كل قنوات المشاركة السياسية بعين الاعتبار وفي كل

(١) نجيب الغضبان: التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامي في العالم العربي، ١٩٨٠-٢٠٠٠، ط١، (عمان: دار المنار، الأردن ٢٠٠٢)، عن

<http://www.aljazeera.net/books/2002/4/4-2-2-1.htm>, page 1 of 3.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) انظر في، إسماعيل فيرة [وأخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٣٠٥.

بلد على حدة حتى يمكننا إصدار حكم على ذلك. يجب أن أشير قبل ذلك إلى أن رأس هرم العملية السياسية ممثلاً بالرئيس أو الأمير أو الملك أو السلطان محرّم على الإسلاميين باستثناء الحالة السودانية. كما لا يمكن الإشارة إلى مشاركة الإسلاميين السياسية بمعزل عن التدخلات الخارجية وخصوصاً الأمريكية التي تدرك أن أي انفتاح سيعزز من حالة العداء ضدها في العالم العربي وأن الإبقاء على الوضع الحالي يعزز من قدرة "الإرهابيين" على توجيه ضربات أخرى لها. ولا يمكن أيضاً عزل واقع المشاركة السياسية بعد ١١ أيلول عن النجاحات التي حققتها الإسلاميون قبل ذلك في عدة بلدان عربية. حيث حقق الإسلاميون تقدماً كبيراً في كل انتخابات أجريت في الوطن العربي سواء كانت نيابية أم نقابية أو بلدية. وفيما يلي واقع المشاركة السياسية للإسلاميين في البلدان العربية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١:

- في مصر لا يسمح للإسلاميين بالتعبير عن أنفسهم بصورة مستقلة من خلال أحزاب سياسية، كما يتعرضون للمضايقة والاعتقالات الواسعة للحد من نجاحهم في أي انتخابات، حيث حصل ذلك في العام ٢٠٠٠. حقق الإخوان المسلمون في انتخابات ٢٠٠٠ سبعة عشر مقعداً بالتحالف مع قوى سياسية أخرى<sup>(١)</sup>. يمنع الإسلاميون في مصر من تنظيم الاحتجاجات

(١) عبد المنعم أبو الفتوح: الإخوان المسلمين بعد وفاة مرشدهما العام "مصطفى مشهور"، عن <http://www.aljazeera.net/programs/hourissues/articles/2002/11/11-26-1.htm>. page 4 of 5.

وهي من قنوات المشاركة السياسية. تمارس الأجهزة الأمنية الاعتقالات بحقهم كما تم توضيح ذلك في مؤشرات ارتفاع وتيرة العنف الرسمي ضد الإسلاميين.

- السودان: في عام ١٩٩٩ وقع خلاف حاد بين حسن الترابي وعمر البشير وانقسم حزب المؤتمر الذي يرأسه الترابي على نفسه. أودع الترابي السجن ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية<sup>(١)</sup>. بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ يمكن القول أن السودان تجاوب مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب حيث استمر عزل حسن الترابي، كما استجاب السودان إلى الرغبات الأمريكية بالحوار مع جون غرنغ في مشاكوس. يمكن القول أنه لا توجد حرية كاملة للإسلاميين أو لفئة منهم في التعبير عن ذاتها في السودان حالياً وأن أحداث ١١ أيلول عززت هذا المنحى.

- اليمن: حقق التجمع اليمني للإصلاح (الحركة الإسلامية) تقدماً كبيراً في عام ١٩٩٧م في انتخابات المجلس الاستشاري<sup>(٢)</sup>. يحظى الإسلاميون بحضور كبير في الشارع اليمني بما في ذلك التيار الداعي للجهاد بدليل العمليات التي نفذها ضد الوجود الغربي والمصالح الغربية

(١) محمد بن المختار الشنقيطي: الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر خلافاً وخلفيات، م. س. ذ، ص ٣ من ٧.

(٢) نجيب الغضبان: التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامي في العالم العربي "١٩٨٠-٢٠٠٠"، ط١، (عمان: دار المنار، الأردن ٢٠٠٢)، م. س. ذ، page 3 of 5.

في اليمن. ستجرى انتخابات نيابية في ٢٧/٤/٢٠٠٣ بدعوة من الرئيس اليمني علي عبد

الله صالح.

- الأردن: تعتبر الحركة الإسلامية هي الأكثر حضوراً في الشارع والنقابات والبلديات

واتحادات الطلبة. يسمح للإسلاميين بتشكيل أحزاب سياسية وفق قانون الأحزاب الأردني\*.

حقق المسلمون نتائج جيدة في كل الانتخابات التي جرت قبل ٢٠٠١ مع امتناعهم عن

المشاركة في انتخابات ١٩٩٧<sup>(١)</sup>. مجلس "الأمة" الأردني يضم أعياناً ونواباً يعين الملك ٤٠

عيناً بينما ينتخب الشعب باقي أعضاء البرلمان. أصدر الملك أمراً في حزيران ٢٠٠١ بحل

الشق المنتخب والاكتفاء بالشق المعين. ستجري انتخابات تشريعية في الأردن في حزيران

٢٠٠٣.

- الجزائر: يتم استبعاد جبهة الإنقاذ باعتبارها محظورة في الجزائر. يسمح لحركات إسلامية

مثل حركة مجتمع السلم (الإخوان المسلمون) بالعمل حيث قام قائدها محفوظ نحناح بمنازلة

الأمين زروال عام ١٩٩٥ على الرئاسة وفاز الأمين زروال بأغلبية الأصوات. في انتخابات

---

\* المادة ١٦ من الدستور الأردني تنص على أن "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف أحكام دستورها".

(١) نجيب الغضبان: التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامي في العالم العربي "١٩٨٠-٢٠٠٠"، م. س. ذ.

١٩٩٩ فاز عبد العزيز بوتفليقة. قدمت الأحداث في الجزائر دليلاً على أنه لن يسمح

للإسلاميين بالوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات<sup>(١)</sup>.

- تونس: تم حظر حزب النهضة الإسلامي ولا يسمح للإسلاميين بالمشاركة في أي انتخابات أو ممارسة أي نشاطات.

- لبنان: يحظى حزب الله بحضور قوي في الشارع اللبناني لدوره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وجود حزب الله في البرلمان اللبناني يتفاوت من دورة إلى أخرى<sup>(٢)</sup>.

- سوريا: لا نشاط مطلقاً للإسلاميين<sup>(٣)</sup>. جرت انتخابات لمجلس الشعب السوري في ٢٠٠٣/٣/٢. تنافس حزب البعث والأحزاب التقدمية الدائرة في فلكه والمستقلون على مقاعد مجلس الشعب وعددها ٢٥٠ مقعداً.

- في البحرين: وفي انتخابات ٢٠٠٢، حصل الإسلاميون على نصف مقاعد البرلمان تقريباً (١٩ من أصل ٤٠). هذه المقاعد موزعة بين السنة والشيعة (١٢ للسنة، ٧ للشيعة). يضاف

---

(١) انظر في، إسماعيل قيرة [وآخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٩٧.

(٢) انظر في، مؤلف جماعي: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الثاني، م. س. ذ، ص ٥٢١.

(٣) للاطلاع على خلفية الأوضاع في سوريا انظر في، مؤلف جماعي: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط ٢، ج ١، ص ٢٥٧-٢٩١.

إليهم ١٨ مقعداً للمستقلين، في حين لم يحصد الليبراليون إلا ثلاثة مقاعد<sup>(١)</sup>. تعتبر البحرين قاعدة مركزية للجيش الأمريكية في الخليج العربي، ربما كان هذا أحد الدوافع لعودة الشعب البحريني إلى ذاته الحضارية العربية الإسلامية. إن كان للبحرين نوع من الخصوصية بوجود عدد كبير من الشيعة وأن لهم صلة بإيران. إلا أنه يمكن ملاحظة أن مقاعد السنة تزيد عن مقاعد الشيعة في البرلمان بخمسة مقاعد وأن الإسلاميين في الوطن العربي، بل وفي العالم أجمع استمدوا روحاً معنوية وأدبية، ومساعدات مادية من إيران.

- في المغرب: لم يكن بإمكان أحد من المراقبين أو المحللين إلا أن يقف طويلاً أمام أبلغ دروس حزب العدالة والتنمية في التقدم الباهر والمحسوب بدقة حيث ترشح ممثلو الحزب في ٥٦ دائرة من أصل ٩١ ومع ذلك وصل منهم ٣٨ نائباً للبرلمان. يضاف إليهم أربع نسلء من اللائحة الوطنية ليصل العدد إلى ٤٢ نائباً مقابل ١٤ نائباً في المجلس السابق، هذا يعني حسابياً زيادة ٢٨ نائباً أي ٢٠٠%. بالمقابل تراجع الحزب الاشتراكي وهو الحزب المنافس الأكبر للعدالة والتنمية من ٥٧ إلى ٥٠ نائباً<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد جميل بن منصور: الإسلاميون بعد ١١ سبتمبر... تقدم أم أفول؟!، ص ٢. [Al-jazeera.net.file://A:\11-26-1.htm](http://Al-jazeera.net.file://A:\11-26-1.htm).

(٢) المرجع السابق، ص ٢.

- في فلسطين: شهدت العلاقة بين الإسلاميين والسلطة الوطنية الفلسطينية حالات مسن المد والجزر على غرار العلاقة بين الطرفين في البلدان العربية الأخرى. ففي العام ١٩٩٦ وإثر موجة من الهجمات ضد الكيان الصهيوني من قبل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، عمدت السلطة وتحت وطأة الضغوط الصهيونية والأمريكية وضغوط بعض الدول العربية إلى انتهاج سياسة حازمة إزاء الإسلاميين. لم تقد إجراءات السلطة إلى رد فعل من قبل الإسلاميين حيث عزز ذلك الوحدة الوطنية الفلسطينية التي شهدت أفضل حالاتها بعد مجيء السلطة الوطنية- في ظل انتفاضة الأقصى. ومما زاد من الأهمية الوطنية الفلسطينية التوافق بين فصائل المقاومة الفلسطينية بما فيها حماس والجهاد الإسلامي على طرح مبادرة للهدنة مع الكيان الصهيوني لمدة ثلاثة أشهر، حيث تشهد الساحة السياسية الفلسطينية تنسيقاً وعلى أعلى المستويات بين الإسلاميين ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس. يشير ذلك بوجود علاقة قائمة على التفاهم وطرح الآراء والمشاركة في صنع القرار بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإسلاميين على عكس العلاقة القائمة على النفي والتهميش في كثير من البلدان العربية رغم كل الضغوط سواءً على السلطة أو الإسلاميين.

بإمكاننا الإشارة إلى فوز الإسلاميين في كل من باكستان وتركيا في تشريعات ٢٠٠٢،

حيث كان فوز حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة رجب طيب أردوغان مدوياً، فلم يجعل حزب



العدالة والتنمية التركي مجالاً للأحزاب التركية الأخرى بالوجود على خريطة الأحزاب السياسية في تركيا بتشكيله للحكومة منفرداً<sup>(١)</sup>.

بعد هذه الجردة لواقع الديمقراطية في الوطن العربي من جهة وواقع المشاركة السياسية للإسلاميين من جهة أخرى، نخلص إلى ما يلي:

- ١- واجهت النظم الرسمية العربية ضغطاً داخلياً متزايداً باتجاه الانفتاح الديمقراطي. نجم هذا الضغط عن تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة وزيادة حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية من جهة أخرى. من المعروف أنه يعول على الطبقة الوسطى إحداث التغييرات. كما شكلت الهزائم المتوالية للنظام العربي ضغطاً باتجاه إحداث تغيير، ولا ننسى الإخفاقات التتموية. أما خارجياً، فقد واجهت النظم الرسمية العربية ضغوطاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وتطور تقنيات الاتصال التي أتاحت للمواطن العربي الاطلاع على كل شاردة وواردة في عالم أصبح كعلبة كبريت صغيرة.
- ٢- يحظر على الإسلاميين بشكل عام الوصول إلى قمة الهرم السياسي في إطار العملية السياسية في الوطن العربي، مع استثناء الحالة السودانية، حيث وصلت الجبهة الإسلامية للقمة بانقلاب عام ١٩٨٩. بمعنى أن العملية السياسية في الوطن العربي تبدو كجسم بلا

(١) محمد جميل بن منصور: المرجع السابق، ص ٢.

رأس مشوه الأطراف في أغلب الأحيان. يعكس ذلك عدم قبول الإسلاميين كقوة سياسية فاعلة من قبل الأنظمة الرسمية. ففي ظل الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب يعاني المسلمون من العنف السياسي الرسمي في كل البلدان العربية تقريباً وبوتيرة لم يسبق لها مثيل، مع تفتيق الأوصاف السيئة بأنهم لصصوص وعصابات...، فحاكم أمن الدولة بانتظارهم وأحكام الإعدام جاهزة. في أفضل الأحوال يتم تسليم كل من يلقي عليه القبض للولايات المتحدة.

٣- يحقق المسلمون تقدماً في كل انتخابات تجرى على الصعد النقابية والنيابية والبلدية. يعكس ذلك مدى حضورهم لدى الجماهير ورغبة هذه الجماهير وتوقعها لإحداث تغيير. بمعنى أن المشاركة السياسية للإسلاميين ترتفع حينما يسمح لهم بذلك سلمياً.

٤- النظم الرسمية العربية تنفذ الرغبة الأمريكية بإحداث تطور معقول من الرضا والاستقرار والديمقراطية مع استبعاد الإسلاميين عن صنع القرار السياسي. معنى ذلك وجود تنمية سياسية بسقف محدود في الوطن العربي، فهل سيقود ذلك إلى أي تقدم؟ وهل ستبقى النظم السياسية العربية قادرة على القيام بهذا الدور؟ أم أن إخفاقها سيجلب القوى الخارجية للمنطقة لقمع الشعوب العربية؟ القيادات السياسية العربية تملك من الحنكة ما يجعلها تكتفي بمظاهر التعددية السياسية في أفضل الأحوال. مفهوم الديمقراطية لدى النخب العربية

الحاكمة يقتصر على السماح للمعارضين بأن يكون لهم صوت دون أن يترجم إلى فعل. بمعنى وجود رأي آخر غير فاعل، مهمته شرعنة رأي النخب الحاكمة. فمسألة التداول السلمي للسلطة لا ترد على ذهن أحد من القادة العرب. ينظر إلى الرغبة بتولي السلطة عبر صناديق الاقتراع على أنه نوع من الخيانة والانحراف. يتضح ذلك بجلاء بالنظر إلى ما يحدث في مصر مثلاً من انتقادات للإسلاميين بتهمة محاولة السيطرة على النقابات عن طريق الانتخابات. إذا كان السعي للوصول إلى رئاسة نقابة عبر الانتخابات تهمة؟ فماذا يمكننا أن نسمي الاحتفاظ بمنصب الرئيس أو الملك أو الأمير أو السلطان؟ هذه النظرة القاصرة تعبر عن مدى ضيق الهامش المسموح والهدف من ورائه لامتصاص التوترات الناجمة عن غياب قنوات التعبير والتنظيم.

٥- لا يكفي تحقيق الإسلاميين نتائج جيدة في البحرين والمغرب كي نقول أن مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين في الوطن العربي قد ارتفع. لكنه يمكن القول أن هذا مؤشراً على وجودهم على الساحة الشعبية بقوة وأنه حينما تتاح لهم فرصة للتعبير السلمي عن الذات يفعلون وحينما لا تتاح يتفجر العنف بصورة أو بأخرى. لذلك من المرجح أن يستمر الإسلاميون باستهداف الخصوم الخارجيين باعتبارهم السند للخصوم الداخليين وعليه يتوجب على الأنظمة السياسية العربية النظر بجدية واهتمام لحالة النهوض التي تشهدها

المجتمعات العربية حيث يقود هذه الحالة الإسلاميون. إذا بقيت حالة العملية السياسية على ما هي عليه الآن بانفراجات كلما كانت هناك حاجة، سيقود ذلك إلى تفجر موجات عنف لاحقاً.

ولكن! لماذا يفوز الإسلاميون بالانتخابات التشريعية في البلدان العربية والإسلامية؟ ولماذا الالتفاف الشعبي وال جماهيري حول طروحات الإسلاميين؟ هناك أكثر من تفسير لهذا الأمر. يرى الإسلاميون (في البحرين والمغرب وفي كل البلاد العربية والإسلامية) أنهم أختيار الأمة والشعب، وأن فوزهم هو دليل إفلاس العلمانية وأتباعها. مرد هذا المد الإسلامي بنظرهم هو فشل كل محاولات تجفيف منابع الحركات الإسلامية ومحاربتها<sup>(١)</sup>. فالجماعات الإسلامية بأساسها العقائدي جزء من الأمة العربية والإسلامية، وبالتقدر الذي تندر هذه الجماعات نفسها للدفاع عن كرامة الأمة، فإن الأمة العربية والإسلامية بجماهيرها تؤيدها وتوفر لها المحيط الواسع للحركة. من الملاحظ أن التيار الجهادي وعلى رأسه تنظيم القاعدة قد تعولم نشاطه ليشمل شتى بقاع الأرض.

أما العلمانيون فيرون فيما حدث في البحرين أمراً على نطاق محدود ومردده انفراد الإسلاميين بجمعياتهم ومساجدهم بالساحة لفترة طويلة سبقت إجراء الانتخابات. أما ما جرى في

(١) محمد جميل بن منصور: المرجع السابق، ص ٣.

المغرب فإنه أقل أهمية بنظرهم، فالإسلاميون جاءوا بالمرتبة الثالثة بعد الاشتراكيين والاستقلاليين، وهو ما ينطبق على بلاد غير عربية تقدم فيها الإسلاميون كباكستان. أما فيما يتعلق بتركيا فيرى العلمانيون أن ميل حزب العدالة والتنمية الإسلامية للعلمانية هو سبب نجاحه الكاسح<sup>(١)</sup>.

أما عن شعبية التيار الجهادي الذي يترجمه تنظيم القاعدة، فإن ذلك مرتبط بوجود فراغ نهضوي تتموي سياسي في البلدان العربية، هذا الفراغ تعبير عن الواقع المأزوم في العلاقة بين الحكام والشعوب. يجب التعامل معه على أساس كيف نصلح الواقع العربي بما يسمح له بأن ينهض<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما سبق نرى أن الجدل المحتدم بين التيارين (العلماني والإسلامي)، هو ذاته الجدل حول علاقة الدين بالسياسة. يرى الإسلاميون باختيار الشعب لهم رسالة واضحة لخصومهم في الداخل والخارج، وأن هذا الاختيار هو رد الجماهير المسلمة على استهداف الإسلام والمسلمين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. كما أنه دليل على تمسك الشعوب العربية بمرجعيتها الحضارية العربية والإسلامية. لم تكن الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب هي

(١) محمد جميل بن منصور: المرجع السابق، ص ٣.

(٢) شفيق الغبرا عن:

الدافع الوحيد والمحفز لحالة الاصطفاف الجماهيري الواسعة خلف الإسلاميين، بل إن هناك عوامل عديدة تضافرت فيما بينها لتجعل من الإسلاميين الأمل في الخلاص من التبعية والهيمنة الخارجية. من هذه العوامل وأبرزها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فلسطين والعراق والمنطقة العربية والإسلامية بكاملها. كما أن تعاطف الجمهور العربي مع من يناهض التطبيع مع إسرائيل وسع من حالة المد الإسلامي حيث يتزعم الإسلاميون خط مناهضة التطبيع مع إسرائيل. لعل في الإخفاقات المتعددة للحكومات العربية، والأزمات التي عاشتها المنطقة في ظل أنظمة سياسية تابعة سبباً إضافياً لذلك. كل ذلك جعل من الإسلاميين أملاً تتعلق به الجماهير، وأوجد مساحة لحدوث تغييرات اجتماعية في المجتمعات العربية على أكثر من صعيد.

## آفاق تعزيز المشاركة السياسية للإسلاميين

تتطلب التنمية بشكل عام (التنمية الإنسانية) والسياسية منها على وجه الخصوص زيادة مساحة الحريات الحقيقية للناس، لذا يتوجب تعزيز ذلك بالحد من الاستبداد والفقير، إضافة إلى الاهتمام بمسألة العدالة الاجتماعية. ينضوي تحت هذا الإطار خمس آليات لتعزيز التنمية هي "الحريات السياسية والإمكانات الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الحماي" <sup>(١)</sup>. ينصب الاهتمام في هذا الجزء على الحريات السياسية من حيث المدى الذي يستطيع من خلاله الناس تحديد من يحكم والأسس التي يبنى عليها هذا الحكم، إضافة لأمر أخرى كالقدرة على مراقبة السلطة وحرية التعبير آخذين بعين الاعتبار أن التنمية الإنسانية تهدف إلى زيادة هذه القدرات لدى الناس <sup>(٢)</sup>.

لاحظنا من خلال استعراضنا سابقاً مدى وحجم الصراع المحتدم بين الدولة العربية من جهة، وبين فئة من مجتمعها (الإسلاميون). كما لاحظنا أن الطرف المتحكم في الفضاء السياسي العربي هو الدولة من خلال استبعادها للقوى المجتمعية التي تشكل نسيج المجتمع وعماد وجود الدولة أصلاً.

(١) انظر في، نادر فرجاني: "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٧٠.  
(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

كما لاحظنا مدى التهميش الذي تتعرض له المؤسسات المدنية الوسيطة من أحزاب ونقابات، الخ. ولاحظنا وجود علاقة لعوامل خارجية بمسألة المشاركة السياسية في البلدان العربية وتحديداً فيما يتعلق بالإسلاميين. وعليه فإن آفاق المشاركة للإسلاميين تتم معالجتها وفق مستويين، داخلي وخارجي.

#### ١- المستوى الداخلي:

تعاني البلدان العربية من أزمة حقيقية في مسألة المشاركة السياسية على كافة صعد ومستويات هذه المشاركة، سواء الجانب الدستوري أو القانوني، أو الممارسات للحد من قدرة القوى المجتمعية على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي وإدارة دفة الحياة العامة. فالدساتير العربية وإن تفاوتت فيما بينها من حيث النصوص، لا توجد بينها اختلافات فيما يتعلق بالسلطات الممنوحة للحاكم (الملك، السلطان، الرئيس، الأمير). يعطى الحاكم سلطات تجعل بمقدوره التحكم بصورة مطلقة أو شبه مطلقة في كافة شؤون دولته ورعاياه. يبدو ذلك واضحاً من خلال ممارسة الحاكم للسلطة التنفيذية بمفرده، وراثته لمجلس الوزراء، ومشاركته للبرلمان في العملية التشريعية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر في، فاتح سميح عزام: "الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧، (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ٣٠.



تتص بعض الدساتير العربية صراحة على منع إنشاء أحزاب لها طابع ديني، كالدستور الجزائري مثلاً<sup>(١)</sup>. تجيز بعض الدساتير العربية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات كالدستور الأردني والبحريني، ولكنها تشترط مشروعية الأهداف ووطنية الأسس التي يقام عليها الحزب. استخدام المصطلحات "الشرعية والوطنية" يجعل من تفسيرها مسألة تخضع بصورة كبيرة إلى من يتربعون على قمة السلطة لا على من هم في القاعدة<sup>(٢)</sup>.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن كل دعاوى الديمقراطية في البلدان العربية لم تصل لمعنى ومفهوم التنمية السياسية الحقيقية، بمعنى توفير الإمكانيات للمشاركة. بل بقيت عند حالة النمو الطبيعي والتي تتعرض بدورها للقمع من جانب الدولة. وعليه يطرح السؤال، ما السبيل للخروج من هذه الحالة؟

إعطاء مسألة التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية لها أهمية بالغة في ظل الظروف التي تعيشها المجتمعات العربية، لما لذلك من أثر على تقدم ورقي هذه المجتمعات من خلال طرح كل الأفكار ووضعها على محك التجربة بدلاً من بقائها حبراً على ورق أو أفكاً تشكل دافعاً للعنف بين فترة وأخرى في هذه المجتمعات<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر في، إسماعيل قيرة [وآخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٣٠٥.

(٢) انظر في، فاتح سميح عزام: الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، م. س. ذ، ص ٢٣، ٢٤.

(٣) انظر في، ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٣٧٣.

لنعد قليلاً إلى الوراء في هذه الدراسة وتحديدًا إلى مفهوم الإسلام السياسي، الحركات الإسلامية بمجملها وجدت أن هناك إمكانية للتداول السلمي للسلطة، كما تحول الكثير منها إلى نموذج الحزب السياسي ووجدت فكرة الديمقراطية طريقها في أدبيات الإسلاميين. فالكرة الآن في ملعب النظم الرسمية الحاكمة وأول ما يجب اتخاذه من خطوات هو إلغاء القيود الدستورية والقانونية التي تحد من فعالية المشاركة السياسية للإسلاميين في البلدان العربية، وفتح الطريق أمام الجميع لحيازة السلطة من خلال دساتير تجمع عليها مختلف القوى المجتمعية العربية<sup>(١)</sup>. يتزامن ذلك مع خطوات باتجاهات أخرى لها علاقة بالاقتصاد، وحرية التعبير، الخ<sup>(٢)</sup>.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن الأنظمة السياسية الرسمية العربية ترتكب خطأً فادحاً في محاربتها للإسلاميين عوضاً عن استيعابهم وتوظيف قدراتهم في بناء نهضة عربية لها طابع إسلامي يعكس جوهر الحضارة التي ينتمي لها كلٌّ من النظم الحاكمة والإسلاميين.

## ٢- المستوى الخارجي:

لاحظنا في الدراسة وجود أثر كبير للعامل الخارجي على مسألة المشاركة السياسية للإسلاميين في البلدان العربية. أي عملية للتحوّل الديمقراطي يلاحظ أنها تعزز مكانة الإسلاميين

(١) انظر في، إسماعيل الشطي: "محو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/فبراير، ص ١٤٣.

- انظر أيضاً في، علي خليفة الكواري (محرر): حوار من أجل الديمقراطية، ط١، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ١٥٩.

(٢) للمزيد أنظر في، ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، م.س. ذ، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

الذين يعارضون التسوية مع إسرائيل. توجد في سياق العلاقة مع الخارج مفارقة، فالدولة العربية تتعامل وتتعاون وتقيم علاقات مع الخارج، بينما تمنع أي قوى سياسية في مجتمعها من ذلك مما يحرم هذه القوى من أي تضامن معها في حالة قمعها أو الحد من حريتها<sup>(١)</sup>.

انقسمت النظم الرسمية إلى قسمين كما لاحظنا في معالجة مسألة المشاركة السياسية للإسلاميين، أحدهما أدرك أهمية المشاركة ولكن بسقف محدود ضمن النقابات والبرلمانات، الخ، والآخر زاد من اعتماده على الحماية الخارجية. استمرار التدخل الخارجي في توجيه دفة التنمية السياسية في البلدان العربية سيبقي الحركات الإسلامية خارج حلبة المشاركة السياسية الفعلية، بمعنى الوصول للسلطة، مما يحرم المجتمعات العربية من تجربة خيار ربما يكون فيه خلاصها من حالة الانهيار والتبعية.

يجب على النظم الرسمية الحد من الاعتماد على البرامج الخارجية لإيجاد سلوكيات ديمقراطية في بلدانها. وأقصر الطرق لبناء ديمقراطية حقيقية وتنمية سياسية كاملة وإنسانية متكاملة هي القرار السياسي، وإلا فإن على المجتمعات العربية أن تسيّر الألف ميل غير منقوصة ولو خطوة واحدة.

(١) انظر في، مصطفى كامل السيد: "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ١١٨.

## خلاصة بحثية

هناك الكثير من المفكرين والباحثين الذين يرون أن ظاهرة الإسلام السياسي في طريقها إلى الزوال، وأن تصرف الجماعات الإسلامية يشبه إلى حد كبير تصرف الجماعات اليسارية في السبعينات كالألوية الحمراء وبادرماينهوف... وهذه التصرفات عبرت عن انسداد الطريق والأفق أمام الشيوعيين في حينها، وتصرفات الجماعات الإسلامية العنيفة تعبر عن انسداد الأفق أمامها. بالتالي هي في طريقها إلى الزوال على غرار الجماعات اليسارية<sup>(١)</sup>. يعكس هذا الموقف طروحات بعض الكتاب والباحثين، حيث يرى العفيفي الأخضر (مفكر تونسي يعيش في فرنسا) أن الإسلام السياسي يحتضر لأنه يتناقض وروح الحداثة والعصر والإبداع. وإن الظاهرة السياسية في الإسلام عودة إلى الوراء، والحركات الإسلامية السياسية في البلدان العربية ستزول كما زالت طالبان<sup>(٢)</sup>.

لعل فيما ذهب إليه العفيفي الأخضر هو ذاته ما ذهب إليه "جيل كيبيل" في مؤلفه "مسار الإسلام السياسي" بعد عام على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلى أن الهجمات على نيويورك وواشنطن هي تعبير عن مدى العزلة التي كان يشعر بها المسلمون وعن مدى التفتت

(١) شفيق الغبرا:

<http://www.aljazeera.net/programcs/op-direction/articals/2002/12/12-7-1.htm>. page 17 of 27.

(٢) القدس العربي، ٤٠٨٣ / ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢، ٨.

الذي أصاب الحركات الإسلامية وأن الإسلاموية كانت فكرة أخذت وقتها وانتهت<sup>(١)</sup>. هذا الموقف ليس جديداً وليس نتاج ١١ أيلول/ سبتمبر. أوليفيه روا تحدث قبل عشر سنوات في كتابه تجربة الإسلام السياسي" - وهو أحد مصادر هذه الدراسة- عن أن التجارب المتعثرة لحركات الإسلام السياسي هي دليل فشل، وأن مستقبل هذه الحركات رمادي. رأى روا أن الحركات الإسلامية استعارت من الدولة الموجودة طرائق ممارسة السلطة، وأن كلا الطرفين (الحكومات والإسلاميين) يحملون نفس الخطاب العالمثالثي المعادي للغرب<sup>(٢)</sup>. وهنا يطرح السؤال، هل انتهى الإسلام السياسي؟

(١) أوليفيه روا: حرب بن لادن كانت نتيجة أزمة التفريب والعولمة، عن <http://www.balagh.com/monawat/qaonumwy.htm> page 1 of 4.

(٢) أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، ط٢، (بيروت: دار الساقي ١٩٩٦)، ص ١٨٥-١٨٩.

## هل انتهى الإسلام السياسي؟

تحدث البعض عن انتهاء الإسلام السياسي وخروجه من ساحة التأثير العام. تناسى مرادو ذلك أن الإسلام السياسي ليس شيئاً واحداً والحركات والجماعات التي تمثله جزء من النسيج السياسي والاجتماعي في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وليس بالإمكان تحديد النقطة التي يبدأ فيها تأثير الإسلاميين أو نهاية ذلك في هذه المجتمعات. تعرّض الإسلاميين للصدمات لا يعني فشل محاولاتهم بوضع مشروعهم الإسلامي موضع التنفيذ. دليل ذلك أنه وفي الوقت الذي يتم فيه الحديث عن تقهقر الإسلاميين وتراجعهم تبذل جهود مكثفة لحصار الظاهرة الإسلامية عند أي انتخابات نيابية أو نقابية. واجهت الإسلاميين صعوبات كثيرة لكن هذا لا يعني بالضرورة توقف مسيرة الإسلاميين حيث علينا أن نفرّق بين بروز صعوبات من جهة وبين توقف المسيرة وانعدام التأييد لها في أوساط الجماهير من جهة أخرى. يعزز ذلك كون الجماعات الإسلامية ليست مستوردة من الخارج بل نتاج لبيئة مجتمعاتها صاحبة المعتقدات والأمانى بالتخلص من التبعية والهيمنة والرقي والازدهار حيث جاءت هذه الحركات كتعبير عن ذلك بصورة أو بأخرى.

يرى أوليفيه روا أن معظم الكتابات الغربية وقعت بخطأ الخلط شبه المتعمد والربط بين جماعة بن لادن والجماعات ذات التوجه الديني في الشرق الأوسط. فمثلاً يتم التركيز في

الصحافة الأمريكية على وجود صلة بين حزب الله وتنظيم القاعدة. يجب التمييز بين القاعدة وبين حركات راديكالية إسلامية أخرى كما يرى روا. من أهم الفروق أن تنظيم القاعدة ليس لديه استراتيجية سياسية وأهداف لتحقيقها. أما الحركات الأخرى فقد حددت أهدافها داخل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط، كحماس والجهاد وحزب الله وجبهة الإنقاذ الجزائرية<sup>(١)</sup>. وهنا نتساءل ألا يشكل ذلك تراجعاً من قبل روا عن موقفه السابق في كتابه "تجربة الإسلام السياسي"؟ ومن الذي جعل حماس والجهاد وغيرها حركات صاحبة هدف محدد غير تنظيم القاعدة الذي يريد قلب كل شيء؟ وهل سيصبح تنظيم القاعدة مقبولاً إذا خرج تنظيم أكثر عنفاً؟

من خلال إمعان النظر في المواقف السابقة، مع أخذ الفارق الزمني بالحسبان، نجد أن ذات المنطلقات ورائها (معادة الحداثة والغرب). وأن هناك من بدأ يدرك بعض الفوارق بين تنظيم إسلامي وآخر، وأن الإسلاميين ما زالوا يصرون على أن الإسلام هو الحل لكل المشاكل في بلدانهم وفي العالم كله، بينما مازال يصر بعض أنصار العلمانية على ذات موقفهم السابق من أن التخلف مرتبط بأسلمة المجتمع. هذا الثبات في المواقف من قبل الإسلاميين ومن قبل بعض العلمانيين بحاجة إلى من يحركه، وهذا الجدل بين العلمانيين والإسلاميين بحاجة إلى من يفصل فيه. وبالتأكيد لن يكون هذا القاضي هو فرد من الأفراد، بل إن الشعوب هي صاحبة الكلمة

(١) أوليفيه روا: حرب بن لادن كانت نتيجة أزمة التغريب والعولمة، م. س. ذ، ص ٢ من ٤.

الفصل في هذا الجدل، ومرد ذلك إلى أن هؤلاء أو هؤلاء سيمثلون هذه الشعوب ومصالحها، لذلك من الضروري توفير الأجواء المناسبة لتقول الشعوب كلمتها.

لقد أدت الضغوط الأمنية والسياسية على الحركات الإسلامية بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر إلى تقارب كبير بين مختلف تيارات الإسلام السياسي. كما أدت هذه الضغوط إلى اتساع دائرة التلاحم الجماهيري والشعبي مع الإسلاميين. لقد تعززت مكانة التيار الجهادي الثوري وخاصة في صفوف الشباب المتحمسين، هذا التيار الذي أصبح يعي أكثر من أي وقت مضى أهمية المظلة السياسية، والإعلامية، وضرورة التعاون مع الآخرين في ظل الحملة على ما يسمى بالإرهاب والموجهة ضده بالدرجة الأولى.

لقد دفعت الولايات المتحدة من خلال حربها على ما أسمته الإرهاب إلى تركيبة جديدة للمجتمعات العربية تختلف عما كان عليه الأمر في الماضي. فالحركات السلفية المعهودة بقلّة خبرتها السياسة ومنحائها التعليمي الإرشادي أصبحت أكثر تسيساً. والحركات إخوانية الفكر والمعروفة بنفسها لطويل في التغيير من خلال التراكم الكمي لإحداث تغيير كفي أصبحت أكثر راديكالية<sup>(١)</sup>.

(١) محمد بن المختار الشنقطي: الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر.. م. س. د، ص ٣.



بإمكاننا القول أن الحركات الإسلامية أصبحت أكثر وعياً بخبايا الواقع السياسي والاجتماعي، على عكس ما تم ترويجه سابقاً من أن هذه الحركات ليس لديها هذا الوعي، الأمر الذي أدى في حينه إلى حظر نشاطات الإسلاميين واعتقالهم وملاحقتهم. من خلال الوعي السياسي والاجتماعي -تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية- عاد مفهوم البديل الإسلامي لي طرح نفسه بقوة على ساحة العمل السياسي في الوطن العربي من خلال برامج حزبية، ومشاركة سياسية واسعة للإسلاميين حيثما يتاح لهم ذلك. وبقدر ما تعبر هذه المشاركة عن وجود أصوات غير مسموعة من جهة تدل على وعي ونضج سياسي من قِبل الإسلاميين من جهة أخرى، تعبيراً عن فهمهم لقواعد اللعبة السياسية والدخول فيها كطرف فاعل بدلاً من الخطاب التكفيري والعمل المسلح العنيف<sup>(١)</sup>.

لقد ساهمت الحملة الأمريكية على "الإرهاب" ومحاولة فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية بتعزيز مكانة الإسلاميين في مجتمعاتهم، علماً بأن الحملة تهدف إلى استئصالهم. السبب في ذلك هو أن الحملة الأمريكية تتطرق من أسس دينية مرجعيتها الأصولية المسيحية المتصهينة التي ترى في الإسلام خصمها اللدود. يمكن لمس هذه المسحة الدينية حتى في

(١) مالك التريكي: دلالات الصعود الانتخابي للأحزاب الإسلامية المعتدلة.

المواجهة مع العراق باعتباره الحبيب الرسمي العربي الوحيد المقاوم للهيمنة الأمريكية. بذلك تتغلف المصالح الاقتصادية بغلاف ديني وفي ذات الوقت يستغل الدين لتحقيق مصالح اقتصادية. أما عن الكيفية التي ساهمت بها هذه النظرة الدينية الغربية للصراع في المنطقة بتعزيز مكانة الإسلاميين، فإنه من الغباء الافتراض أن الآخرين ليس لديهم الوعي الكافي بنظرة خصومهم لهم. على مبدأ لا يفل الحديد إلا الحديد، فإنه لا يواجه الدين إلا الدين. مع إدراك حقيقة مؤداها أن دخول الدين على خط المواجهة بين الغرب والمسلمين معناه تجنيد كل الطاقات من قبل المسلمين، لما للدين من أثر في حياتهم، وما له من قدرة على استخراج كل الطاقات والإبداعات وتحريك كل المشاعر. في اعتقادي أنه عندما قال الرئيس جورج بوش أن هذه الحرب صليبية، ثم العودة إلى تسميتها بالحرب العادلة، قام بالضغط على زر لم يكن مطلوباً الضغط عليه في هذا الوقت على الأقل. هذا وسع من قدرة الإسلاميين على التأثير في مجتمعاتهم، مما عزز من حالة الاصطفاف الجماهيري خلف شعارات التيار الجهادي المناهية بإخراج المشركين من جزيرة العرب، المناهية بتعبئة كل الطاقات لمواجهة الخطر الأمريكي، والإفلات من التبعية والهيمنة وضرورة الاعتماد على الذات.

إن عدم القدرة على تحقيق الاستقلال التام والإفلات من التبعية للخارج هي أسباب مباشرة لنقمة الشعوب العربية على حكوماتها. عدم القدرة على تحقيق ذلك دفع بالجماهير إلى

اللاحق بمن يحمل راية المقاومة للتبعية والهيمنة. حملها الإسلاميون تحت راية الإسلام بما له من تأثير في نفوس العرب والمسلمين، حيث حملتها النظم الرسمية تحت رايات أخرى وفشلت. مما بلغت النظر أيضاً في إطار الحملة الأمريكية على "الإرهاب" مطلوب من الدول العربية أن تحارب جزءاً من أبنائها تحالفت معهم ذات يوم لمواجهة الخطر الشيوعي. تبدو الصورة كأن الولايات المتحدة تجند قوى معينة للقضاء على خصم ما، وبعد القضاء عليه تبحث عن خصم جديد من بين حلفائها السابقين وتحشد الآخرين ضده. تضع الولايات المتحدة حلفائها من العرب بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر أمام واجبين هما الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، وواجب القمع والمحافظة على الأمن. فقد أشار وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" في كانون أول ٢٠٠٢ إلى مشروع للشراكة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، يهدف إلى ديمقراطية هذه الدول. طالب باول مصر تحديداً بإنفاق جزء من المساعدات الأمريكية لها في خدمة المؤسسات المدنية المصرية. كما حث الوزير الأمريكي السعودية على إجراء انتخابات برلمانية، مع ترك المجال للسعوديين لتحديد الكيفية التي سيطبقون من خلالها الديمقراطية. من الجدير ذكره أنه تم رصد ٢٩ مليون دولار من الولايات المتحدة لدعم التوجهات الديمقراطية في البلدان الشرق أوسطية.

الطروحات الأمريكية ليست جديدة - كما أرى - بل هي ذاتها التي نادى بها الولايات المتحدة عندما روجت لمشروع الشرق أوسطية في أعقاب حرب الخليج الثانية. إن كان لباس الشرق أوسطية الأولى اقتصادياً، يبدو أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحديد المرأة هي اللبس المزركش الجديد لذات المشروع\*. النقطة الوحيدة الثابتة في كلا المشروعين هي القبول بالحوار مع الآخر، وما وراء الأكمة بالتأكيد هو إسرائيل، من أجل إدماجها في المنطقة كجسم طبيعي من خلال القبول بالآخر.

كان مما ترتب على تعزيز مكانة الإسلاميين في مجتمعاتهم هو عودة مفهوم الجهاد ليكون موجهاً للخارج، بعد أن شغل هذا المفهوم حيزاً واسعاً في العلاقة بين النظم السياسية والإسلاميين. كانت بؤادر هذا التوجه سابقة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر من خلال إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية" بزعامة أسامة بن لادن وأيمن الظاهري في ١٩٩٧ والمعروفة بتنظيم القاعدة. هدف الجهاد هنا هو مقاتلة اليهود والصليبيين، حيث تعرض مفهوم الجهاد لدى القاعدة لنقد من قبل العديد من المفكرين. رأى عبد الإله بلقزيز أن هذه الجبهة لم تصب الهدف في فهم

---

\* لمزيد من المعلومات حول الشرق أوسطية انظر:

- حلمي شعراوي (محرر): الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨م.
- عبد الإله بلقزيز: تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة، المستقبل العربي، عدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦.
- نيفين عبد الخالق مصطفى: "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٩٣، آذار ١٩٩٥م.

معنى الجهاد الأصلي<sup>(١)</sup>. كان بلقزيز قد ذكر من قبل أن الإسلاميين أيضاً لم يصيبوا في فهم معنى الجهاد عندما كان موجهاً للداخل<sup>(٢)</sup>. ولم يوضح بلقزيز ما هو مفهوم الجهاد المطلوب تبنيه.

من النتائج المترتبة على مشاركة الدول العربية في التحالف ضد الإرهاب وقبولها بالصاق تهمة الإرهاب بفئة من مواطنيها حدوث تطور اجتماعي بشقين: أولهما: تعميق حالة الانقسام بين النظم والحكومات من جهة والشعوب العربية من جهة أخرى. فالنظم الحاكمة والمنتفعين منها يقفون في صف الخير الأمريكي في إطار الحملة على ما يسمى بالإرهاب، الشعوب المغلوب على أمرها لا تجد مفرأ لها من احتضان الإسلاميين المشتركين مع هذه الشعوب كأساس العقيدة . كل هذا يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث توترات وحوادث عنف تجعل من المنطقة العربية ساحة للمواجهة بين الإسلاميين ونظمهم الرسمية، بالطبع المستفيدون هم الخصوم الخارجيين.

كما أن اتساع الهوة بين الطرفين يؤدي أيضاً إلى تهميش أو تغييب الوسائل السلمية لإحداث التغيير السياسي، كما يؤدي إلى تغليب المنحى الاستتصالي على فكر الطرفين، لتصبح

(١) عبد الإله بلقزيز، رضوان السيد: أزمة الفكر السياسي العربي، ط١، (دمشق: دار الفكر ٢٠٠٠)، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧.

الرؤية الرسمية أن هؤلاء الإسلاميين إرهابيين ولا حل إلا باستئصالهم. بالمقابل تصبح نظرة الإسلاميين إلى النظم الرسمية بأنها خائنة وتخدم مصالح الغرب ويتوجب إسقاطها.

إن ساحات المواجهة بين النظم الرسمية والإسلاميين متنوعة، منها المنابر الفكرية، والشارع والعنف المسلح. إن كان الجدل حول مفهوم الإرهاب سيحسم لصالح الرؤية الأمريكية وتبني ذلك من قِبَل النظم العربية الحاكمة، سيؤدي إلى تطور المواجهة من ساحة إلى ساحة وصولاً للعنف المسلح. ما يخشى في هذا السياق هو تعميم المشهد الجزائري على بلدان عربية أخرى، لتدفع هذه المجتمعات ثمناً باهظاً لقاء حماية مصالح دول أخرى. وغني عن القول أن الحالة الراهنة من سير النظم الرسمية العربية في ركاب الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب يشكل مناخاً ملائماً لنمو كافة أشكال العنف السياسي.

ثانيهما: تقليل الفوارق بين التيارات الإسلامية، حيث تقاربت هذه التيارات تحت وطأة الضغوط الأمنية والاقتصادية. تعززت مكانة التيار الجهاد الثوري إثر مبادراته الهجومية في نيويورك وواشنطن ولاحقاً في اليمن والكويت وإندونيسيا وتونس ومؤخراً في مومباسا في كينيا. كل هذه التطورات تحمل في ثناياها تركيبة جديدة للمجتمعات العربية بمشروع سياسي جديد تغلب عليه روح المواجهة والتحدي.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: إن الإسلاميين يشاركون سياسياً وبمستويات عالية حيث يتاح لهم ذلك وأنهم تقدموا وازدادت شعبيتهم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بدليل النجاحات الانتخابية المتكررة، ومستوى حضورهم في الشارع العربي، وفي التطورات والأحداث العالمية. مرد هذه النجاحات هو ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للإسلاميين السياسيين وأنصارهم حيث تتوفر إمكانية للمشاركة السياسية بصورة سلمية وحيث لا يتوفر ذلك فإن هذه المشاركة تعبر عن ذاتها من خلال استهداف الخصوم بشكل عام والخارجيين خاصة. معنى ذلك أن هناك أصواتاً كثيرة غير مسموعة في الوطن العربي ومن الضروري أن تُسمع، حيث يتوجب توفير الأطر والقنوات السلمية لإيصال هذه الأصوات وسماعها واستيعابها والنظر إلى تطلعاتها ورغباتها. من نافلة القول إنه من الضروري السماح للإسلاميين بتشكيل الأحزاب السياسية، ومنحهم حرية التعبير عبر القنوات الشرعية. إذا لم يتم ذلك فالبديل معروف وهو العنف. على الرغم من الحرب على ما يسمى بالإرهاب وتصاعد وتيرة العنف السياسي الرسمي ضد الإسلاميين بدعم من الغرب عموماً ومن الولايات المتحدة خصوصاً، هناك قدرة للإسلاميين على استيعاب كل ما يمارس ضدهم من عنف، بسبب التنوع الفريد الذي تبديه الجماعات الإسلامية في ممارساتها مع إيقانها على الهدف النهائي وهو إقامة دولة الإسلام غير التابعة لا لشرق أو لغرب. فيما يختار جزء من الإسلاميين الحوار والمهادنة والتحالف مع قوى سياسية

غير إسلامية في البلدان العربية، من أجل تغيير واقع التبعية للغرب، نجد أن جزءاً آخر من الإسلاميين يحمل السلاح ويقاوم هذه التبعية ولكن باستهداف الخصوم الخارجيين هذه المرة.

لا تخطئ عين أي مراقب للظاهرة الإسلامية حقيقة تنوعها أولاً وحقيقة سعي قطاع كبير منها للعمل داخل أطر النظم الرسمية ضمن مؤسسات رسمية كالأحزاب والجمعيات والنقابات مع الاحتكام لصناديق الاقتراع واحترام حرية الرأي وتداول السلطة...، دليل ذلك هي المشاركة السياسية للإسلاميين حيث تتوفر إمكانية لذلك كما حصل في المغرب والبحرين في تشريعات ٢٠٠٢، وكما حصل من قبل مع إخوان الأردن واليمن.

في الختام أرى أنه على الإسلاميين الدعوة إلى الديمقراطية والتمسك بها وبصناديق الاقتراع لأنها وإن لم تأت بهم للسلطة اليوم فسيكون ذلك غداً؛ بشرط أن تعي قوى الإسلام السياسي في البلدان العربية دروس الماضي وأن تكون على مستوى المسؤولية والتضحية التي يتطلبها الأمر. دليل ذلك ما حصل في تركيا، أسس النظام علمانية، إلا أن حضور الإسلاميين كان يتزايد في كل حملة انتخابية. في كل مرة كان يُحل فيها الحزب ذي التوجه الإسلامي، كانت مكانة الإسلاميين تتعزز من خلال حزب آخر باسم جديد، وهكذا، حتى وصل الأمر في انتخابات ٢٠٠٢ إلى فوز كاسح للإسلاميين بزعامة حزب العدالة والتنمية بحيث لم يترك مجالاً لخصومه للوجود على خريطة الأحزاب السياسية التركية. الشعوب العربية لا تقل تمسكاً بالمرجعية



الحضارية للإسلام عن الشعب التركي، والإسلاميون في تركيا ليسوا أوفر حظاً من الإسلاميين العرب بتوفر شرط الاقتراع. عندها هل سيكون من المقبول لدى النظم الرسمية ولدى الأمريكيين نتائج أي انتخابات تأتي بالإسلاميين إلى السلطة؟ أم أن ما تشهده الجزائر من عنف وحرب أهلية لن يبقى الحالة الوحيدة في الوطن العربي؟ أم أن هذا ما تتمناه أمريكا؟

## خاتمة

ليس بالإمكان الاستمرار في التغاضي عن حالة الانسداد الديمقراطي في الوطن العربي. استبداد الأنظمة السياسية العربية واستمراره ليس إلا تعبيراً عن حالة المجتمعات العربية بضعفها ومواتها وعدم قدرتها على الحراك. عزوف قطاعات من هذه المجتمعات عن المشاركة السياسية هو دليل حالة من الملل لدى المواطن العربي، كما أن إقبال قطاعات أخرى على المشاركة هو دليل وعي بخبايا الساحة السياسية العربية، كما هو الحال بالنسبة لمشاركة الإسلاميين السياسية حيثما يتاح لهم ذلك، ومشاركة الإسلاميين دليل على أن هناك أصواتاً كثيرة غير مسموعة في الوطن العربي.

استمرار ممارسة العنف السياسي الرسمي بشكل مبرمج ومنظم من قبل الأنظمة الرسمية يدفع بالعديد من القطاعات المجتمعية العربية إلى ممارسة عنف غير رسمي. غني عن القول أن هذه الحالة تجعل من عجلة التنمية في كافة المجالات عجلة لا تتحرك وإن تحركت فهي تدور مكانها. لا يمكن بأي حال البقاء على حالة النمو الطبيعي وفق سنة التاريخ وإلى ما شاء الله، بل لابد من دوران عجلة التنمية السياسية في الوطن العربي بما يفتح المجال واسعاً أمام كل القطاعات المجتمعية للمشاركة، وإدارة دفة الحكم والحياة العامة بما في ذلك الإسلاميين.

لقد أدى انخراط النظم الرسمية العربية بالحملة على الإرهاب وفق المنظور الأمريكي إلى حالة من التصادم بين هذه النظم وتيار عريض من مجتمعاتها (الإسلاميين). من نافذة القول إن الحملة الأمريكية على الإرهاب تستهدف الإسلاميين باعتبار الإسلام هو الخطر الداهم بعد سقوط الشيوعية. انخرطت الأنظمة السياسية العربية في الحرب إلى جانب أمريكا مرتين: الأولى، في الحرب على الشيوعية إبان الحرب الباردة، حيث تحالفت حينها مع الإسلاميين، والثانية: الحرب على ما يسمى بالإرهاب. الفرق بين الحربيين أن الأولى واضحة المعالم والخصم فيها محدد ومعروف. بينما الحرب الثانية العدو فيها غير مرئي وبالتالي فإنها حرب غير محددة المعالم. هذه الحالة أدت إلى شعور المسلمين بأن الحرب على الإسلام، مما دفع بالجمهير العربية والمسلمة إلى التلاحم مع الإسلاميين باعتبارهم رأس الحربة في مواجهة الخطر القادم.

إن تعزيز مكانة الإسلام السياسي في أعقاب الحرب الأمريكية على الإرهاب لها دلالات واضحة، أولى هذه الدلالات أن البديل الإسلامي مازال موجوداً ومطروحاً على الساحة الآن بقوة. ثاني هذه الدلالات أن روح الإسلام كمرجعية حضارية راکدة في جوف كل إنسان مسلم وبحاجة إلى تحريك واستثارة. الحملة على الإرهاب واستهدافها للإسلاميين من أكبر المحركات لهذه المرجعية ليتم الاستناد إليها كحائط أخير في مواجهة الخطر الداهم.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب السماوية

١- القرآن الكريم.

ثانياً: تقارير ودراسات:

١- تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول سوء استخدام السلاح من قِبَل

العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠١، سلسلة تقارير خاصة (١٣)،

آذار ٢٠٠٢م.

٢- مركز المرشد، دراسات مختارة، جنين ٢٠٠٢.

ثالثاً: المصادر:

١- ابن خلدون، عبد الرحمن محمد: مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الجيل، بيروت: بدون

سنة نشر.

٢- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، ط ٦، دار صادر، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ ١٩٩٧م.

٣- ابن ماجه: سنن ابن ماجه، شركة الطباعة العربية، ١٩٨٤.

٤- الإمام البخاري: صحيح البخاري، دار القلم/ بيروت، ١٩٨٧.

## رابعاً: المراجع

### أ- المراجع باللغة العربية:

١- أبراش، إبراهيم: علم الاجتماع السياسي، ط١، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،

١٩٩٨م.

٢- الأفندي، عبد الوهاب: الإسلام والدولة الحديثة، ط١، لندن: دار الحكمة، ٢٠٠١م.

٣- الأفندي، عبد الوهاب [وآخ]: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في

العالم العربي، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

٢٠٠٢م.

٤- البشري، طارق، وآخرون: الحوار القومي الديني، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٨٩م.

٥- الخطيب، نعمان أحمد: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، بدون

طبعة، جامعة مؤتة: ١٩٩٤م.

٦- الرياشي، سليمان، وآخرون: الأزمة الجزائرية، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٩٦م.

٧- الصايغ: يزيد، الصناعة العسكرية العربية، ط١، بيروت: ١٩٩٢م.

٨- الظواهري، أيمن: الحصاد المر، الإخوان المسلمون في ستين عاماً، بدون طبعة أو

سنة نشر ومكان النشر مجهول.

٩- الغضبان، نجيب: التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامية في العالم الغربي، ط١،

عمان: دار المنار، ٢٠٠٢م.

١٠- الغنوشي، راشد: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ط١، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٩٣م.

١١- الكواري، علي (محرر): الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف والمخاوف

المتبادلة، ط١، الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٠م.

١٢- (محرر): حوار من أجل الديمقراطية، ط١، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،

١٩٩٦م.

١٣- [وآخ]: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ٢٠٠٠م.

١٤- الكواكبي، عبد الرحمن: الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عمارة، ط١، بيروت:

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

١٥- الكيلاني، موسى زيد (محرر): الحركات الإسلامية في الأردن، عمان: دار البشير،

١٩٩٠م.

١٦- الكيلاني، هيثم: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط٢، القاهرة:

مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٤م.

١٧- النقيب، خلدون حسن: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط١، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م.

١٨- بروميرغ، دانيال: التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟

ترجمة، عمر سعدي الأيوبي، ط١، بيروت: دار الساقى، ١٩٩٧م.

١٩- بشارة، عزمي: المجتمع المدني دراسة نقدية، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٩٨م.

٢٠- بلقزيز، عبد الإله: رضوان السيد، أزمة الفكر العربي، ط١، دمشق: دار الفكر،

٢٠٠٠م.

٢١- تشومسكي، نعوم: قراصنة وأباطرة، بدون طبعة، دمشق: دار حوران للدراسات

والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

٢٢- توفيق إبراهيم، حسنين: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط١، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م.

٢٣- جمال الظاهر، أحمد: دراسات في الفلسفة السياسية، ط١، اربد: دار الكندي للنشر

والتوزيع، بدون سنة نشر.

٢٤- حريز، عبد الناصر: الإرهاب السياسي، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٢٥- حماد، مجدي، [وأخ]: الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر

والممارسة، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م.

٢٦- خضر خنفر، دولة: في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية، ط١، بيروت: دار

المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

٢٧- دفرجيه، موريس: مدخل إلى علم السياسة، (في الفكر السياسي ٣)، ترجمة: سامي

الدروبي وجمال الأتاسي، بدون طبعة، دار دمشق: بدون سنة نشر.

٢٨- دينبيوف، ف: نظريات العنف في الصراع الأيدولوجي، ترجمة: سحر سعيد، ط١،

دمشق: دار دمشق، ١٩٨١م.

٢٩- رواء، أوليفيه: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، ط٢، بيروت: دار

الساقى، ١٩٩٦.



٣٠- ستالين: أسس اللينينية، بدون طبعة، بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، بدون سنة

نشر.

٣١- سيف الدولة، عصمت: الاستبداد الديمقراطي، ط١، بيروت: دار الكلمة للنشر،

١٩٨١م.

٣٢- شفيق، منير: الإسلام في معركة الحضارة، ط١، القدس: وكالة أبو عرفة للنشر،

١٩٨٢م.

٣٣- شمس الدين، محمد مهدي: فقه العنف المسلح في الإسلام، ط١، بيروت: المؤسسة

الدولية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

٣٤- عبد الفتاح، إمام: الطاغية، ط١، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤م.

٣٥- عبد الله، ثناء فؤاد: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

٣٦- عمارة، محمد: أزمة الفكر الإسلامي الحديث، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٣٧- هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف..، بدون طبعة، جنين: مركز المرشد للدراسات

والأبحاث، بدون سنة نشر.

٣٨- غارودي، روجيه: أمريكا طليعة الاحتطاط، تعريب عمر زهدي، ط١، القاهرة: دار

الشرق، ١٩٩٩م.

٣٩- غليون، برهان، [وأخ]: حقوق الإنسان العربي، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٩٩م.

٤٠- قاسم، عبد الستار: حرية الفرد والجماعة في الإسلام، ط١، الخليل: دار المستقبل،

١٩٩٨م.

٤١- قيرة، إسماعيل [وأخ]: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط١، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢م.

٤٢- كرم، يوسف: تاريخ الفلسفة الحديثة، ط٥، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

٤٣- ل سبوزتو، جون: التهديد الإسلامي، خرافة أم حقيقة؟ ترجمة: عبده قاسم، ط١،

القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٤٤- مؤلف جماعي: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الأول، دمشق:

ط٣، الجزء الأول، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م.

٤٥- الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الثاني، ط٢، دمشق: المركز

العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م.

٤٦- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط٢، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٨٩م.

٤٧- الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، بدون طبعة، عمان: دار سندباد للنشر،

١٩٩٧م.

٤٨- متسكر، البرشت: الأصولية الإسلامية بين العنف والديمقراطية، ط١، ألمانيا: لاموف

غوتتين، ٢٠٠٠م.

٤٩- مسلم، طلعت: التعاون العسكري العربي، دراسات في الوحدة العربية، ط١، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٠م.

٥٠- منصور، كميل: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الوثقى، ط١، بيروت:

١٩٩٦م.

٥١- مونتسكيو: روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، بدون طبعة، القاهرة: دار المعارف،

١٩٥٤م.

٥٢- هانتغتون، صموئيل: الإسلام والغرب، آفاق الصدام، ترجمة: مجدي شرشر، ط١،

القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م.

- 1- ABRAhaian, ER. I. B: **Radical Islam, the Iranian Mojaheden.** TAURTS publishers, London 1989.
- 2- Alfred, Bow Yer Bell: **The Myth of Gurrilla, Revolutionary theory and Malpractice.** A. Knop, New York 1971.
- 3- Arendet, Hana: **On Revolution.** Viking Press. New York 1965.
- 4- Cotlan, A. S: **Theories of Revolution, An Introduction.** University of Lancaster 1975.
- 5- Cotller, M.: **The Spirit of Laws, Montesquiu.** Cambridge University, press 1989.
- 6- Dawson, Christopher: **Movement of World Revolution.** New York 1959.
- 7- Dobson, Christopher: **The weapons of terror, international terrorism at work.** The Macmillan ltd. 1979.
- 8- Fanon, Franze: **The Wretched of the Earth.** Penguin Books. New York 1980.
- 9- Gripp. C.: **The Political System of Communism.** University of Sandiego. Nelson 1973.
- 10- Hagopian, Mark: **The Phenomenon of Revolution.** Dood Mead Company. New York 1974.

11-Leiden, Carl: **The politics of violence, revolution in the modern world.** New Jersey. Englewood cliff 1968.

12-Walfer, F.: **American Democracy.** Ninth Edition. Prinecton University.

13-Wardlaw, Grant: **Political Terrorism, theory, tactics, and counter measurer.** Cambridge University, press 1980.

خامساً: المعاجم والموسوعات

١- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، ط٣، بيروت: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، ١٩٩٥

٢- أنيس، إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، ط٢، بدون سنة نشر.

٣- عطية الله، أحمد: القاموس السياسي، ط٣، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨م.

٤- لالاند، أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، ط١، بيروت:

مشورات عويدات، ١٩٩٦م

٥- هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ط ١٩٩٦، المجلد الثاني، دمشق

.١٩٩٦

سادساً: الدوريات العربية

١- إبراهيم علي، حيدر: "مستقبل وحدود الحوار القومي الديني"، مجلة المستقبل العربي،

السنة ١٣، العدد/ ١٤١، تشرين ثاني، ١٩٩٠م.

٢- أبو ضيف أحمد، سيد: "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة عالم

الفكر، العدد ٣. المجلد ٣٠، يناير- مارس، ٢٠٠٢م.

٣- أحمد، زكي: "الديمقراطية في الخطاب الإسلامي المعاصر"، مجلة المستقبل العربي،

السنة ١٥. العدد ١٦٤/ تشرين الأول ١٩٩٢م.

٤- أدهم، خليفة: "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية،

العدد ١٠٧/ كانون ثاني ١٩٩٢م.

٥- الحافظ، مهدي: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوطن العربي"، ندوة، هيليننتال

النمسا" ٢٧-٢٩ أيار ١٩٨٨، مجلة المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٧/ تشرين

ثاني ١٩٨٨م.

٦- السيد، مصطفى كامل: "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على

مصر"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦/ شباط/ فبراير ٢٠٠٢م.

٧- الشطي، إسماعيل: "تحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس

التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ / شباط/

فبراير، ٢٠٠٢م.

٨- الشوبكي، عمر: "مستقبل حركات الإسلام السياسي"، مجلة السياسة الدولية، السنة

٣٨، العدد ١٤٨ / إبريل، ٢٠٠٢م.

٩- الفيلاي، مصطفى: "نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان

المنظمات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي" (ملف)، مجلة

المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ / أيلول ١٩٩٧م.

١٠- الكواري، علي: "عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي"، مجلة

المستقبل العربي، العدد ١٩٩ / أيلول ١٩٩٥م.

١١- اللامي، علاء: "خرافة العنف العربي وآليات مسخ الضحية جلاً، العراق نموذجاً"،

مجلة دراسات عربية، العدد ١/٢ / السنة ٣٦، تشرين ثاني، ١٩٩٩م.

١٢- الناصر، خالد: "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة

٦، العدد ٥٥ / أيلول ١٩٨٣م.

١٣- النفيسي، عبد الله: "الفكر الحركي للتيارات الإسلامية"، مجلة المستقبل العربي،

السنة ١٧، العدد ١٨٦ / آب ١٩٩٤م.

١٤- النقرش، عبد الله، حميد الدين: عبد الله، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من

أيلول/ سبتمبر: وجهة نظر"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٦ / كانون

أول/ ديسمبر (٢٠٠٢).

١٥- الهرماسي، عبد اللطيف: "الحركات الإسلامية في المغرب العربي، عناصر أولية

لتحليل مقارن"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٦ / شباط ١٩٩٢م.

١٦- الهواري، أنور: الشرق الأوسط: الحرب المزروجة"، مجلة السياسة الدولية، العدد

١٤٨ / السنة ٣٨، إبريل، ٢٠٠٢م.

١٧- بشور، معين: "معوقات الوحدة العربية: المعوقات الذاتية لدى الوجدانيين العرب"،

مجلة المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢٢ / نيسان ١٩٨٩م.

١٨- بكر، حسن: أسباب العنف السياسي ودوافعه، دراسة ميدانية في أسبوط-مصر،

١٩٩٤"، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٣ / السنة ١٩، صيف ١٩٩٨م.

١٩- بلقزيز، عبد الإله: العنف السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي،

السنة ١٩، العدد ٢٠٧ / أيار ١٩٩٦م.



٢٠- توفيق إبراهيم، حسنين: *الدولة القطرية في الوطن العربي، الأزمة البنائية*

و*ضرورة الإصلاح*، مجلة الفكر العربي، العدد ٩١/ السنة ١٩، شتاء ١٩٩٨م.

٢١- توفيق إبراهيم، حسنين: *ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية*

مقارنة، ١٩٥٢-١٩٨٧م، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٧/ السنة ١١، تشرين

ثاني، ١٩٩٨م.

٢٢- حمد، محمود محمد محمود: *الولايات المتحدة، بعد الحادي عشر من سبتمبر،*

*تحولات الفكر والسياسة*، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧/ يناير

٢٠٠٢م.

٢٣- رضا، محمد جواد: *ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، تفسير سوسيوي-*

*سايكولوجي*، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث/ المجلد الخامس، أكتوبر، ١٩٧٤م.

٢٤- زارتمان، وليم: *المعارضة كدعامة للدولة*، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٠،

العدد ١٠٨/ شباط ١٩٩٠م.

٢٥- زيادة، رضوان جودت: *خطاب العنف، مقارنة نفسية أنثروبولوجية*، مجلة دراسات

عربية، السنة ٣٥، العدد ١/٢/ كانون أول، ١٩٩٨م.

٢٦- سعد أبو عامود، محمد: "العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة"،

مجلة المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٠ / تشرين أول ١٩٩٠م.

٢٧- سلامة، غسان: "قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية"، مجلة

المستقبل العربي، العدد ٩٩، أيار / ١٩٨٧م.

٢٨- شوكات، خالد: "الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون"، مجلة

المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠١ / تشرين ثاني ١٩٩٥م.

٢٩- صادق رمضان، عصام: "الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية،

العدد ٨٥ / يوليو ١٩٨٦م.

٣٠- عايش، حسني: "الفساد عوامله وعلاته وسبل التصدي له"، مجلة دراسات عربية،

العدد ١٢ / ١١ / السنة ٣٣، أيلول / تشرين أول ١٩٩٧م.

٣١- عبد الرحمن، أسامة: "الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي

انطلاقة تنموية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣١ / كانون ثاني ١٩٩٠م.

٣٢- عبد الفضيل، محمود: "الاقتصاد العربي، نظرات وهاجس مستقبلية"، مجلة

المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٧ / تشرين ثاني ١٩٨٨م.

٣٣- عبد الله معوض، جلال: "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة

المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٥ / أيلول ١٩٨٣م.

٣٤- عبد الله معوض، جلال: "ثدوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل

العربي، العدد ١٠١ / يوليو ١٩٨٧م.

٣٥- عبد المنعم مسعد، نيفين: "جبلية الاستبعاد والمشاركة: مقارنة بين بجهة الإنقاذ

الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، مجلة المستقبل العربي،

السنة ١٣، العدد ١٤٥ / آذار ١٩٩١م.

٣٦- عبود الحلفي، عبد الجبار: "البطالة في الوطن العربي، واقع الحال واحتمالات

المستقبل"، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠ / حزيران ١٩٩٧م.

٣٧- عزام، فاتح سميح: "الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية"، مجلة المستقبل

العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧ / آذار / مارس ٢٠٠٢.

٣٨- علوان البيج، حسن: "المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، مجلة

المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ / أيلول ١٩٩٧م.

٣٩- علوان البيج، حسين: "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، مجلة المستقبل

العربي، العدد ٢٣٦ / السنة ٢١، أكتوبر ١٩٩٨م.

٤٠- عماد، عبد الغني: "المقاومة" و"الإرهاب" في الإطار الدولي لحق تقرير المصير"،

مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ / (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢م).

٤١- غليون، برهان: "الإسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية"، مجلة المستقبل

العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٨ / تشرين أول ١٩٨٩م.

٤٢- غليون، برهان: "بناء المجتمع المدني، دور العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة

المستقبل العربي، العدد ١٥٨ / ١٩٩٢م.

٤٣- فرجاتي، نادر: "التمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، السنة

٢٥، العدد ٢٨٣ / أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢م.

٤٤- فريجات، غالب: "إشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن

العربي"، مجلة الفكر العربي، العدد ٥، السنة ٢٠ / شتاء ١٩٩٩م.

٤٥- كمال، محمد مصطفى: أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة

للأجهزة والسياسات"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ / يناير، ٢٠٠٢م.

٤٦- لكريني، إدريس: "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع

المقاربات الانفرادية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ / (تموز/ يوليو

٢٠٠٢م).

٤٧- محمود، أحمد إبراهيم: الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة

الدولية"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧/يناير ٢٠٠٢م.

٤٨- مصطفى، نيفين: انعكاسات المؤتمر القومي الإسلامي في الصحافة العربية"، مجلة

المستقبل العربي، العدد ٢٠٠/١٩٩٥م.

٤٩- هويدي، فهمي: الإسلام والديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد

١٦٦/كانون أول ١٩٩٤م.

٥٠- هويدي، فهمي: رؤية إسلامية لحال الأمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٩/

١٩٩٤.

سابعاً: الصحف:

١- القدس: القدس. ١١٥٢٩/٢٥ أيلول ٢٠٠١.

٢- القدس: القدس. ١١٥٣٠/٢٦ أيلول ٢٠٠١.

٣- القدس: القدس. ١١٨٧٦/١٢ أيلول ٢٠٠٢.

٤- القدس العربي: لندن. ٣٨٤٨/٢٣ نوفمبر ٢٠٠١.

٥- القدس العربي: لندن. ٤٠٨٨/١٥ تشرين ثاني ٢٠٠٢.

٦- القدس العربي: لندن. ٤٢٣٧/١٢ كانون ثاني ٢٠٠٣.

٧- القدس العربي: لندن. ٤٢٧٦ / ١٩ شباط ٢٠٠٣.

٨- القدس العربي: لندن. ٤٢٧٧ / ٢٠ شباط ٢٠٠٣.

٩- الرياض: الرياض. ١٢ / ١٢٥٩٢ كانون أول ٢٠٠٢.

ثامناً: دراسات عن شبكة المعلومات "إنترنت"

١- ابن المختار الشنقيطي، محمد: الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر.. خلافات

وخلفيات"، <http://www.al-jazeera.net/cases/2001/11/11-15-1.htm>

٢- أبو الفتوح، عبد المنعم: حركة الإخوان المسلمين بعد وفاة مرشدنا العام "مصطفى

مشهور".

<http://www.aljazeera.net/programs/hourissues/articals/2002/11/11-26-1.htm>.

٣- الأحمرى، محمد بن حامد: ظواهر أمريكية جديدة.. في التعامل مع الإسلام،

<http://www.fighsyasi.com/index.home>

٤- التركي، مالك: "دلالات الصعود الانتخابي للأحزاب الإسلامية المعتدلة"

<http://www.al-jazeera.net.com/programs/hour-issues/articals/2002/11/>

11-13-1.htm. 2002/11/10

٥- المرصد الإعلامي الإسلامي: نداء عاجل إلى كافة المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان

<http://www.marsad.net/arabic/modules>.

*Al Najah National University*

Faculty of Graduate Studies

**The Effect of Escalation of Political Official  
Violence on the Level Islamic Political Participation  
in the Arab World After Sep. 11<sup>th</sup>. 2001**

By: Nasser Fahed Ali Khbbass

Advisor: Prof. Abd Asattar Qassem

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of  
Master of Political Planing and Development, Faculty of Graduate  
Studies at Al Najah National University*

Nablus- Palestine

2003

A

## **Abstract**

This study tackles the Arab official political violence and its effect upon Islamic Political participation after Sep. 11<sup>th</sup> 2001. At the beginning, concepts and idioms related to the target study is tackled e.g. the concept of political violence, terrorism and political participation. The study shows that there has been great misconception and deliberate misunderstanding among these concepts by interior and Arab parts in addition to other exterior ones benefiting from this misconception and deepen it to serve their aims in the Arab territory. Such conceptions, terrorism for example, include many different meanings which are jumped over to describe some countries failing to notice that these characteristics are found more in such accusing countries rather than the accused ones.

The Arabic territory with its countries is considered the unique model concerning the form and the content of relation between the official or non-official political violence and the political participation of the social sectors in these countries. The official political violence took the form of tyranny, which was clear in tyrant political decisions and encircling, penetrating civil social activities in Arab countries in addition to security pursuit to every one, organization... etc. thinking of change of development to keep the Arab region as stable pool attracting those ambitious people under the motto of change and democracy.



The relation between Islamics and the Arab official systems vibrated during the last three decades in the twentieth century. Political violence got more ethel more after Sep. 11<sup>th</sup> 2001 through financial and security pursuit and security coordination with the Americans... etc in the American campain on "terrorism".

This campain resulted in the Islamic and their supporters through their rushing in political participation in any elections in every Arab country and practising armed violence against exterior fores. This fact shows that Islamics felt that they were the target of the American war on "terrorism" and emphasizes the absence of Arab social voice and the extreme need for it. So I believe that there is an urgent need to have a real political development comprising all the political to give the chance for energies and inventions to overcome tyranny and aggression falling upon Arab societies by political systems.